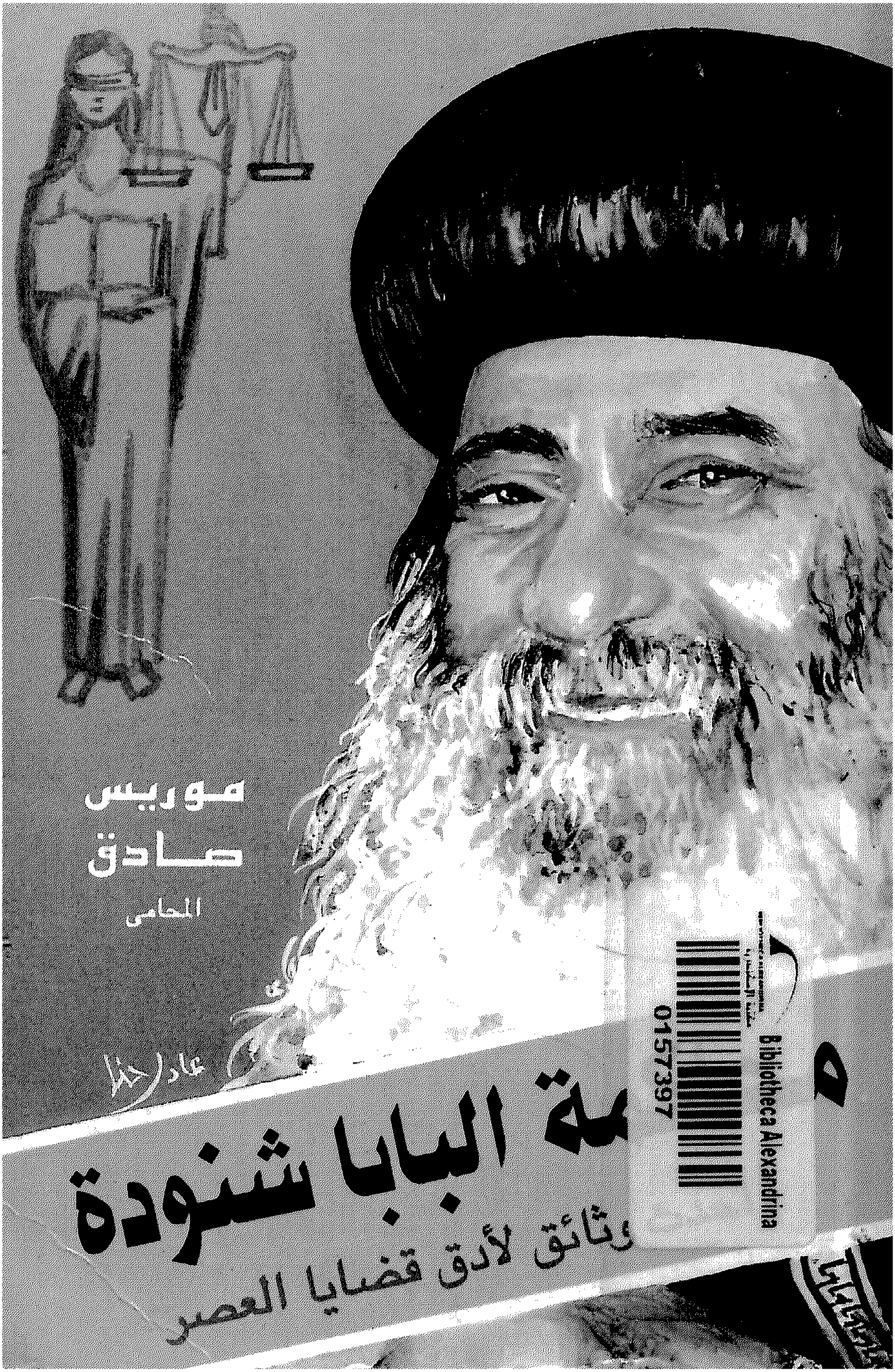

موريس صادق

المحامى

مة البابا شنودة

ثائق لأدق قضايا العصر

Bibliotheca Alexandrina
01573397

محاكمة البابا شنودة

أحدث وثائق لأدق قضايا العصر

مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر أنور السادات
(١٩٧١-١٩٨١)

موريس صادق المحامى

إهداء

إلى قداسة الأنبا شنودة الثالث

أثناسيوس القرن العشرين

حفظه الرب

مقدمة

فى هذا الكتاب تسجيل وثائقى وتاريخى أردت أن أؤرخ به حدثًا فى تاريخ مصر هز العالم كله باعتبارى من المثقفين المهمومين بالشأن القبطى اهتمامًا ثقافيا إجتماعيا مباشرا ورغم اهتمامى بالشأن القبطى فإن هذا الإهتمام لا ينفصل لحظة عن المصير الواحد لمجتمع الدولة الواحدة.

من هذا المنطلق كان إهتمامى بتسجيل محاكمات قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بطريرك الأقباط الأرثوذكس فى مصر والخمس يلاد الغربية وسائر أفريقيا والأمريكتين وقارة إستراليا - وتلك المحاكمات الغريبة على القضاء المصرى لم ينصفه فيها القضاء لأن القضاه بشر والبشر محكوم بما ورد فى الأوراق وما ورد فى الأوراق افتعله البشر وساقوه فى صورة حقائق أرضاء للحاكم وتملقا للسلطان وجاءت محاكمات البابا شنودة فى الثمانينات أمام المحاكم المصرية فى صورة لا تتفق مع الحقيقة والواقع فكما قدم السيد المسيح للمحاكمة بتهم ملفقة قدم خليفة مارمرقص الرسول قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث للمحاكمة أمام محكمة القيم وأمام مجلس الدولة وقدمت الحكومة دفاعها أوراق وتهم يشيب لها شعر الشباب ودافع المحامون واستمع القضاه ، والقضاه بشر اقتنعوا بالأوراق والتهم الملفقة فأدان، البابا ولكن ..... كانت هناك عدالة السماء وكان هناك قاضى عادل فقد صدر قرار الرئيس أنور السادات رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٩/٢ بعزل قداسة الأنبا شنودة من

مهام منصبه البابوية مخالفا كل العادات والتقاليد المرعية منذ قيام المسيحية بمصر ودخول الإسلام اليها - ولم يمضى على ذلك القرار المشئوم سوى ثلاثون يومًا حتى صدر الحكم الإلهى واغتيل الرئيس أنور السادات وسط جيشه فى يوم السادس من أكتوبر سنة ١٩٨١ بيد من ناصرهم وأيدهم فى تحييزه لهم ضد الأقباط فكان أول ضحية لهم وتركنا الرئيس السادات إلى العالم الآخر بعد أن مزق الوحدة الوطنية التى ينبغى أن تكون جهد المصريين جميعاً مسلمين وأقباط معارضة وحكومة ...... هى أمانة فى أعناقنا لا ينبغى أن نهبط بها ، أمانة تنبع من أحساس عريق وقديم بإنها الوجود وهى المصير .... لأننا سوف نبقى معاً على هذه الأرض الطيبة إلى يوم الساعة يجمعنا ثراها ويؤلف بين قلوبنا حبها الكبير ... ولأن ما إنطبع عبر حياتنا المشتركة والعميقة على أرض هذا الوطن أقوى بكثير من أن تبدده موجة طارئة من فتنة دخيلة أزكاها التطرف وألهبها سوء التقدير .

ما انطبع فى أذهاننا دائماً كانت علاقات الود والتألف العميقين التى صاغت وحدتنا الوطنية سبيكة مصرية خالصة ثم دماؤنا المشتركة التى سكبناها معا على رمال صحراء سيناء وفوق سواحلنا من الأسكندرية إلى دمياط إلى بور سعيد والإسماعيلية والسويس وفوق مياه البحر المتوسط والبحر الأحمر ونحن نصد عن وطننا الحبيب مصر غزو الروم والفرنسيين والإنجليز والإسرائيليين .

أنه من الصعب جداً أن يحاكم بابا الأقباط لأنه من الصعب أن تقوم

العلاقة بين الدولة والكنيسة على سند من حكم قضائى لأن اقباط مصر جزء من نسيجها وينبغى أن يكون التآلف كما كان دائماً على أساس من المودة والإحساس العميق بأن ثرى هذا الوطن وترابه سوف يجمعنا معا إلى يوم الدين إننى لا أعتقد أن حكما قضائيا يمكن أن يرسم علاقة البابا بالكنيسة أو الدولة فعلاقة البابا بالكنيسة أو الدولة علاقة أزلية لا تنقطع إلا بالوفاه ، أن قدرتنا المشتركة على الحوار وإدراكنا المتكامل لعمق الإخوة الوطنية التى ربما تسبق أية أخوة أخرى ولو أنه لم يكن فى مصر هذا الإحساس العميق بمعنى الوطن ولو أن مصر لم تعلمنا جميعًا أقباط ومسلمين معنى السماحة لم تكن هناك مصر العظيمة القوية التى نراها اليوم مشرقة وباسمه وهذا هو ما اجمع عليه كتاب ومفكروا مصر جميعًا وعلى رأسهم الأستاذ مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين ويسعدنى أن أسجل جهد كل صحفى فى عودة قداسة البابا شنودة وأذكر منهم على سبيل المثال الأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد والأستاذ جمال بدوى رئيس تحرير الوفد والدكتور نعمان جمعة والأستاذ سعيد عبد الخالق وعباس الطرابيلى وجريدة الوفد والمرحوم الأستاذمصطفى شردى رئيس تحرير الوفد والأستاذ إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل والأستاذ حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب والأستاذ مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار والأستاذ وحيد غازى رئيس تحرير جريدة الأحرار والأستاذ سمير تادرس الصحفى بالأخبار والأستاذ ماجد عطية الصحفى بدار الهلال والأستاذ الكبير مصطفى أمين والأستاذ الحمزة دعبس المحامى والأستاذ عبد السلام داود الصحفى الكبير والأستاذ

حسين عبد الرازق والأستاذ صلاح عيسى والدكتور رفعت السعيد والأستاذ فيليب جلاب وجريدة الأهالى والأستاذ خالد محى الدين رئيس حزب التجمع والأستاذ أنطون سيدهم والأستاذ مسعد صادق وجريدة وطنى ، وسيذكر التاريخ دور الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والمرحوم الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق والوزير حسن أبو باشا وزير الداخلية السابق والعميد رجب عبد الحميد بمباحث أمن الدولة فى تحقيق الوحدة الوطنية وتهيئة المناخ الملائم لعودة قداسة البابا شنودة .

ومن رجال الدين القمص بولس باسيلى والقمص صليب ساويرس والقس مرقص عزيز خليل والقس الدكتور صموئيل حبيب رئيس الطائفة الإنجيلية والقس منيس عبد النور راعى كنيسة قصر الدوبارة .

كما سيذكر التاريخ جهد الأستاذ الجليل أحمد الخواجة المحامى نقيب المحامين والأستاذ صبرى مبدى المحامى سكرتير عام نقيب المحامين والأستاذ أحمد نبيل الهلالى والأستاذ محمد فهيم أمين عضوا مجلس نقابة المحامين والأستاذ أحمد شنن نقيب محامى القاهرة الأسبق والأستاذ نبيل متولى المحامى والأستاذ رفعت إبراهيم المحامى ومحمد حجازى وممدوح رمزى المحاميان دورهم الكبير فى الدفاع عن قداسة البابا .

وفى إبريل عام ١٩٨٣ تلقى قداسة البابا شنودة الثالث بوصفه بابا الكرازة المرقسية برقية من الرئيس مبارك يهنئه فيها بعيد القيامة المجيد وكانت البرقية بهذا المعنى تعنى تأكيد من جانب الدولة على إحترامها

الكامل لوظيفة قداسة البابا الدينية التى لا تنقطع أبداً مهما كانت الأسباب لأنه معين من الرب لكن البرقية كانت تعنى أيضًا وفوق ذلك مبادرة الرئيس مبارك مغزاها السماحة وحرصه الأكيد على تغيير هذا المناخ الذى لبد سماء مصر بالشكوك .

وفى ٣٠ مارس ١٩٨٤ أدلى قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بحديث إلى مجلة المصور للأستاذ مكرم محمد أحمد العدد ٣١٠٣ بعنوان البابا شنودة فى لقاء مثير مع المصور .

« لقد أمضيت فى دير الأنبا بيشوى راهباً ما لا يزيد على ١٠سنوات أقرأ وأكتب وأنسخ الأناجيل وأنا أحب هذا المكان ويوسعى أن أبقى فيه عامًا أو عامين وليس لدى إلحاح على عودة قريبة إلا أن تصفو مصر وتصفو النفوس اننى لا أتعجل الخروج من عزلتى الراهنة إلا أن نكون جميعًا مسلمين وأقباط كما كنا دائماً متحابين ولست اعتقد أن هذا اليوم ببعيد لأن روح السماحة تعود الآن لتشرق على مصر من جديد » .
وقالت صحيفة السياسة الكويتية نقلاً عن حديث أخير للرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية أننا على إتصال مستمر مع البابا شنودة والمسألة فقط مسألة وقت .

قال قداسة البابا قبل شهر واحد سألنى نفس السؤال قس أمريكى وأظنه القس ارمسترونج ممثل الكنائس الأمريكية عن وقع هذا التصريح على نفسى قلت له أنا واثق فى نهاية قريبة لهذه العزلة ولكننى على أستعداد لأن أبقى هنا امدا أطول المهم أن تصفو مصر ... ومصر تصفو

الآن يوماً عن يوم لقد حلت الطمأنينة على شعب مصر مسلمين وأقباط ولم نعد نسمع الآن عن مواجهة أو فتنة أو حريق فى كنيسة أو مؤامرة لنسف جامع أن مصر تعيش فى ظل الرئيس مبارك مناخا ً مختلفاً وصدقنى إذا قلت لك أن تولية أمر مصر فى الظروف التى تولى فيها نوعاً من التضحية التى لا ينبغى انكارها اننا نشكره أولا لأنه قبل الحكم فى هذه الفترة العصيبة ولأنه سار بالسفينة عبر الأمواج المضطربة حتى خرج بها فى هدوء ربانا عاقلا إلى شاطئ الأمان .

نشكر الرب أن أعطاه الحكمة والحنكة وهدؤ الأعصاب ونشكره هو على عواطفه التى يبديها دائما تجاه الكنيسة .

ونطلب فى صلواتنا أن يعطيه الرب المزيد من القوة .

وعن الوحدة الوطنية والأحزاب قال قداسته :

أنا لا أصدق أن هناك حزبا يمكن أن يحتكر لنفسه قضية الوحدة الوطنية .... الوحدة الوطنية ليست مسئولية حزب ولكنها مسئوليتنا جميعًا كمصريين هي عمل كل مصرى كان فى الحكم أم كان فى المعارضة أنا لا أصدق أيضاً أنه يوجد فى مصر الآن من قريب أو من بعيد من لا يعمل من أجل وحدتها الوطنية وحماتها هم المصريون جميعًا ورمزها الأكيد هو رئيس الدولة الذى يخطو بثبات تجاه لم شمل مصر مرة أخرى .

أن الإدعاء بوجود صلة بين الكنيسة ورعيتها وحزباً ما ليس صحيحًا ... أن واجب الكنيسة أن تبقى فوق الحزبية وعليها مسئولية

العمل بكل ما تستطيع من أجل الوحدة الوطنية ومن أجل تعزيز علاقات المحبة والأخوة مع المسلمين وأن تعمل بكل جهد من أجل قضايا الوطن حتى يعود للقلوب إئتلافها الراسخ والعميق .

إن الكنيسة لن تضم الأحزاب ولن تنضم اليها ولكنها تدين بالولاء لرئيس الدولة لأنه رمز وحدتها الذى نصلى من أجله ونذكره فى كل صلواتنا الرسمية ونباركه فى سفره وفى ايابه وهو يستحق منا كل ذلك لأنه أعاد لمصر الصفاء ...

ونحن معك يا قداسة البابا المعظم الأنبا شنود الثالث نصلى من أجل الرئيس مبارك رجل الحكمة والمحبة لأنه يستحق ذلك من الله الذى إختاره لشعب مصر ونذكره مع كلام الكتاب المقدس مبارك شعب مصر .

وفى ٣ يناير سنة ١٩٨٥ صدر قرار رئيس الجمهورية حسنى مبارك رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ بأعادة تعيين الأنبا شنودة الثالث بابا الأسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية وكان صدور القرار فرحة وبهجة لكل المصريين أقباط ومسلمين وعاد قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث إلى كرسى الخلافة المرقسية على يد الرئيس المحبوب العادل حسنى مبارك رئيس الجمهورية حفظه الله .

ومع صفحات هذا الكتاب أقدم لك عزيزى القارئ التاريخ سجلا وعبرة ...

القاهرة فى ١/٩/١٩٩١

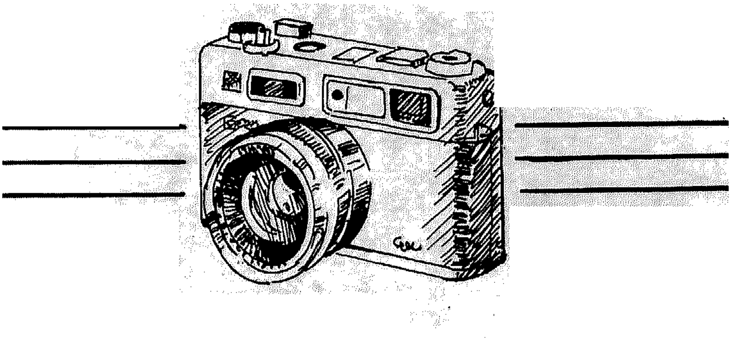

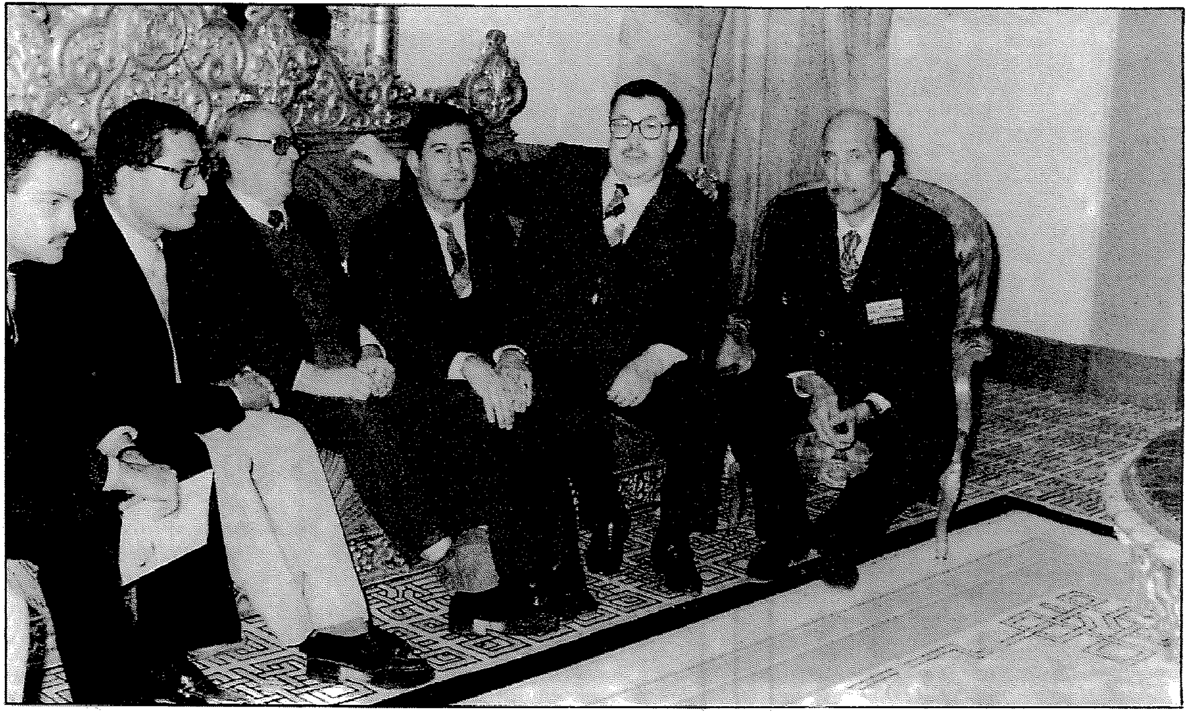

صورة للمؤلف مع الاستاذ احمد الخواجة نقيب المحامين

البابا مع قيادات الكنيسة الإنجيلية

لقاء قداسة البابا مع الاستاذ عمر عيد الآخر

البابا وإلى جواره فضيلة المفتى من ناحية، والمهندس عثمان أحمد عثمان، والوزير عبد الأحد من ناحية أخرى .

البابا بين رئيس الوزراء د. عاطف صدقى والدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب

مع رئيس مجلس الشورى الاستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمى

بين فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، والأستاذ كمال هنرى أبادير، وظهر فى الخلف الأستاذ مسعد صادق.

البابا شنودة مع نقيب الصحفيين الأستاذ مكرم محمد أحمد

مع الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب ، والمهندس ابراهيم شكرى .

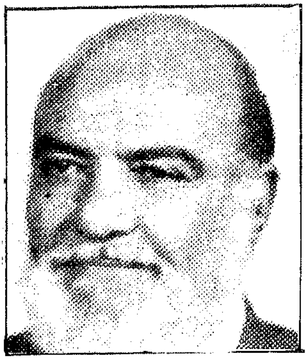

● مصطفى كامل مراد ●

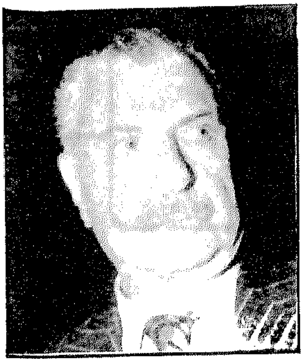

● ابراهيم شكرى ●

● فؤاد سراج الدين ●

● خالد محى الدين ●

الفصل الأول

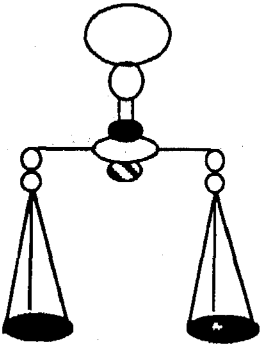

أحكام ترشيح وانتخاب بطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس

يتبين من إستقرار المبادئ التى قام عليها الخط الهمايونى الصادر بالفرمان العالى أيام الدولة العثمانية والذى ما زال معمولا به حتى اليوم فى ١٨ من فبراير ١٨٥٦ بتنظيم أمور الطوائف غير الإسلامية والأحكام التى نص عليها الأمر العالى الصادر من مجلس النظارة (مجلس الوزراء) رقم ٣ فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بالنص على لائحة ترتيب وإختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسى العمومى المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ وأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد وأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بإنتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس وأحكام لائحة ترشيح وإنتخابات بطريرك الأقباط الارثوذكس المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٢ / ١١ / ١٩٧٥ أن أصل البطريركية بهيئاتها المتفرعة منها مهام الحكومة ويقع على عاتقها القيام به لو لم يستند الى البطريركية باعتبار انه من فروع الخدمات التى تؤديها السلطه العامه وفى سبيل نهوض البطريركية بهذا العمل وحسن توجيهه خولها المشرع نصيباً من السلطة ووضع القواعد المنظمة لها وبين الهيئات التى تتفرع منها وكيفية تكوين كل منها ومجال نشاطها ومدى إختصاصها ونظم الطريقة التى تمارس بها هذه الهيئات وظائفها وبين كيفية محاكمة الاكليروس وجعل الرئاسه للبطريرك على البطريريكية وفروعها المختلفة ورسم طريق ترشيحه وإنتخابه وبناء على ذلك تكون قد توافرت لبطريركية الاقباط

الارثوذكس مقومات اشخاص القانون العام .

ومن حيث أن الرسالة الدينيه المنوطه بالبطريركية وهى تمثل النشاط الأساسى والهام للمرفق الذى تقوم على رعايته تقع عبء أدائها على عاتق الكهنة ولما كانت طبيعة هذه الأعمال تتميز بالأهمية والدقة لما لها من أثر بالغ فى تحقيق التعاليم الدينية وادابها فإنها تتطلب فى شاغليها شروطًا خاصة يستقيم معها حسن آداء هذه الخدمة العامة وتحقيقًا لذلك على القانون فوضع القواعد التى تكفل تنظيم شئون الكهنة فى تعينهم وترقياتهم ومراقبة دورهم ومحاكماتهم ، وخصص القانون تعيين البطريرك وهو رأس البطريركية بقواعد خاصة تتفق وأهمية المنصب فنص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ على أن يكون تعيينه بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء ، وبين القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ إجراءات ترشيحه وإنتخابه وأحال فى تنظيم هذه الإجراءات إلى قرارات من رئيس الجمهورية وحددت ترشيح وإنتخاب البطريرك المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية الصادرة فى ١٩٥٧/١١/٢ المنشور بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكرراً ١١ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢ وفيها يتم إنتخاب خمسة من الأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والأساقفة وثمان من أعضاء المجلس الملى العام لطائفة الأقباط الأرثوذكس الحاليين والسابقين برئاسة قائمقام البطريرك ويتم إنتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيدين بجدول خاص ثم تجرى القرعة الهيكلية بينهم والتى تسفر عن إنتخاب البطريرك الجديد بابا

للأسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ويقوم قائمقام البطريرك برسامته وفقًا لتقاليد الكنيسة ويصدر بعد ذلك قرار جمهورى بتعيين البطريرك ويظل البابا المنتخب وفقًا للقرعة الهيكلية بابا وبطريركيا للكرازة المرقسية حتى وفاته .

البابا شنودة بطريرك الأقباط الأرثوذكس مع أبناءه من الأساقفة والكهنة

الفصل الثانى

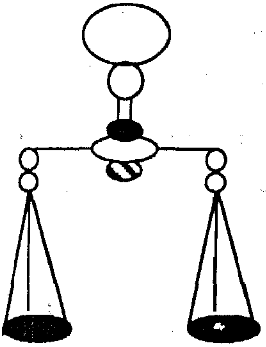

القرعة الهيكلية

تنيح القديس البابا كيرلس السادس فى ٩ مارس سنة ١٩٧١ وعين الأنبا أنطونيوس قائمقام البابا البطريرك ووفقًا للقرار الجمهورى الصادر فى ٢/١ ١٩٥٧ أجريت انتخابات اختيار بابا جديد للأقباط الأرثوذكس فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧١ ورشح خمسة من الأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من أعضاء المجلس الملى العام لطائفة الأقباط الحاليين والسابقين برئاسة قائمقام البطريرك وتم انتخاب ثلاثة من المرشحين بواسطة الناخبين الأقباط المقيدين بجدول خاص وذلك فى ٣١/١٠/١٩٧١ والمرشحين الناجحين كانوا الأنبا صموئيل الذى حصل على أعلى الأصوات ، والأنبا شنودة والقمص تيموثاؤس ومنهم يتم إجراء القرعة الهيكلية والتى أسفرت عن الإختيار الإلهى لقداسة البابا شنودة الثالث بين الثلاثة المرشحين الناجحين .

والقرعة الإلهية هى التى تؤدى إلى البابا المنتخب من الله حيث بدأت الصلاة داخل الكاتدرائية المرقسية برئاسة الأنبا أنطونيوس قائمقام البطريرك ووضع ثلاثة ورقات متساوية الطول والعرض كتب على كل واحدة منهم أسم المرشحين الناجحين الثلاثة وهم الأنبا صموئيل والأنبا شنودة والقمص تيموثاؤس وكل ورقة مكتوبة بالخط الفارسى ومختومة بخاتم قائمقام البطريرك وربطت كل منها بشريط ووضعت داخل صندوق من الفضة على الهيكل المقدس وقام الجميع بالصلاة المقدسة وأختير الطفل أيمن منير كامل بعد تناوله من الأسرار المقدسة لإختيار ورقة من

أحدى الورقات الثلاثة بعد أن تم تعصيب عينيه بمنديل أحمر ومد الطفل يده وكان الإختيار الإلهى لقداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بطريركيا وبابا للكرازة المرقسية البابا المائة والسبعة عشر ١١٧.

وأجريت حفل تنصيب البابا شنودة الثالث وتجليسه على الكرسى المرقسى وسلم مفتاح الكنيسة وعصا الرعاية والصليب من فوق الهيكل ليرتقى الكرسى البابوى كرسى القديس مرقس الرسول يوم ١٤/١١/١٩٧١ بعد أن قرأ الأنبا ميخائيل مطران أسيوط ميثاق التزكية المقدسة نيابة عن المطارنة والأساقفة والكهنة والشمامسة وأفراد الشعب القبطى باعتباره أكبر المطارنة سنًا وكان نصها كالآتى :

« نحن المطارنة والأساقفة والكهنة والشمامسة وكل الشعب المحب للمسيح بمدينتى القاهرة والأسكندرية وأقاليم مصر جميعًا .. عندما حلت بنا جائحة اليتم ، بانتقال الطيب الذكر ومثلث الرحمات البابا كيرلس إلى الأقدار السمائية ، الذى نال جميع المواعيد المقدسة ومضى إلى الله الذى أحبه ، نسمع منه تعالى إلى ذلك الصوت المملؤ فرحًا القائل نعما أيها العبد الصالح والأمين كنت أمينا فى القليل سأقيمك على الكثير . إدخل إلى فرح سيدك ... عندما تيتمنا وترملت كنيسة الله المقدسة التى كان يرعاها بتعاليمه تضرعنا إلى العلى أن يرشدنا إلى ما هو جدير برئاسة الكهنوت العظمى ليرعانا فى طريق الرب ويهدينا سيناء الخلاص ... فبمنحة سماوية وفعل الروح القدس أتفقنا جميعًا بطيب قلب فأنتخبنا العبد لله الأنبا شنودة أسقف الكلية الإكليركية والمعاهد الدينية من رهبان

دير السريان بابا وبطريركيا ورئيس أساقفة الكرسى الرسولى ، كر
القديس مرقس الأنجيل كاروز الديار المصرية وأثيوبيا والنوبة والسو
وخمس المدن الغربية وسائر أقاليم الكرازة فى أفريقيا وآسيا وأ
وأمريكا وأستراليا . وقد وقع إختيارنا عليه لأنه رجل متعبد لله ، م
للغرباء ، مجمل بالفهم والمعرفة ... طاهر مجد فى نشر تعاليم الإنجي
ساهر على حفظ طقوس الكنيسة وتقاليدها وأقمناه رأس رعاة
وبطريركا لكنيسة الله المقدسة ، لكى يرعانا بالرحمة والوداعة بهذا س
هذه التزكية ووقعنا عليها مقدمين الشكر للثالوث الأقدس الأب وا
والروح القدس آمين » .

وبانتهاء حفل التتويج للبابا شنودة الثالث انتهت مهمة القائ
البطريرك الأنبا أنطونيوس الذى كان يردد صلاته يقول للبابا ال
« تقدم إلى الأمام وتسلم عصا الرعاية من يد الله » فتقدم الأنبا ش
الثالث واتجه صوب الهيكل وسجد لله ثم أمسك بعصا الرعاية فى
اليسرى وبالصليب فى يده اليمنى وخرج من الهيكل ليجلس على ك
مارمرقس الرسول .

ومن هنا يتضح إن إختيار قداسة البابا هو إختيار إلهى
لتقاليد الكنيسة وقوانينها ولا دخل للبشر فيها ولا سلطان لأية قو
سلطة فى تحديد هذا الإختيار بعد أن أجريت القرعة الهيكلية وبالتال
سلطان بعد الله فى عزل قداسة البابا الذى سيظل قابعًا على الك
المرقسى . أطال الله فى حياته .

قداسة البابا كيرلس السادس

[illegible]

الفصل الثالث

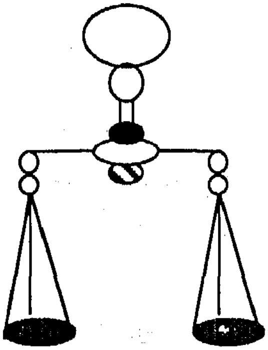

الحوادث الطائفية بالخانكة

تقرير اللجنة الخاصة باستظهار الحقائق فى الحوادث الطائفية التى وقعت بالخانكة .

المصدر : المضبطة الرسمية لمجلس الشعب - ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢

اشير إلى الكتاب الأتى :

السيد رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد . اتشرف بأن أقدم لسيادتكم مع هذا تقرير اللجنة الخاصة باستظهار الحقائق فى الحوادث الطائفية التى وقعت بالخانكة رجاء عرضه على المجلس وقد أختارتنى اللجنة مقرراً لها فيه أمام المجلس .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية وعميق الإحترام .

٢٦ / ١١ / ١٩٧٢رئيس اللجنة

دكتور **جمال العطيفى**

رئيس المجلس - ليتفضل السيد المقرر

المقرر (**دكتور جمال العطيفى**)

قرار تشكيل اللجنة

اصدر مجلس الشعب بجلسته المعقودة يوم الإثنين من شوال ١٣٩٢ الموافق ١٣ من نوفمبر ١٩٧٢ قرار بناء على طلب السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة خاصة باستظهار الحقائق .

حول الأحداث الطائفية التى وقعت أخيراً فى مركز الخانكة وإعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حدث . وقد شكلت هذه اللجنة برياسة الدكتور جمال العطيفى وكيل المجلس وعضوية السادة أعضاء المجلس محمد فؤاد أبو هميلة وألبرت برسوم سلامة وكمال الشاذلى والدكتور رشدى سعيد وعبد المنصف حسن زين والمهندس محب استينو .

حدود مهمة اللجنة

ويعتبر هذا القرار أول ممارسة فى ظل الدستور الجديد لما أجازته اللائحة الداخلية للمجلس من جواز تشكيل لجنة خاصة لاستظهار الحقائق فى موضوع معين وذلك طبقًا للمادتين ١٦ ، ٤٧ من اللائحة .

ومع قرار تشكيل اللجنة ينوط بها استظهار الحقائق فى الأحداث الطائفية التى وقعت أخيراً فى الخانكة إلا أن اللجنة رأت بمناسبة بحثها لظروف هذه الأحداث والعوامل التى أدت اليها ، أن حادث الخانكة وهو أحد الحوادث التى تكررت خلال هذا العام ، يطرح بصفة عامة وأساسية موضوع العوامل المؤثرة على العلاقات بين طوائف الشعب وما إذا كانت

هذه العوامل مصطنعة أو مغرضة ومدى تهديدها للوحدة الوطنية فى هذه الظروف الدقيقة التى يجتازها نضالنا ضد العدو الصهيونى والإستعمار العالمى ، ومن ثم فإن اللجنة تعرض فى تقريرها لموضوع حادث الخانكة باعتباره حادث متميزاً يعبر عن مناخ غير صحى ساد العلاقات الإجتماعية خلال هذا العام : ثم تتناول بعد ذلك هذه العلاقات بصفة عامة وتعرض تحليلاً وإقتراحات محددة لعلاجها .

إجراءات اللجنة

بدأت اللجنة عملها ، باجتماع عقدة رئيسها مع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والسيد النائب العام فى صباح اليوم التالى لصدور قرار تشكيلها وذلك للوقوف على ظروف هذا الحادث لتبدأ عملها فى ضوء تصور واضح ، ولما كانت النيابة العامة لا تزال تباشر التحقيق وحتى لا يقع تداخل بين الإجراءات التى تتخذها اللجنة وإجراءات التحقيق الجنائى، فقد رأت اللجنة الإكتفاء بطلب تقرير عن الحادث من النيابة العامة، كما طلبت من وزارة الداخلية تقريراً آخر على أن يتضمن سرداً للحوادث المماثلة التى تكون قد وقعت فى العام الأخير ، ثم بدأت اللجنة إجراءاتها كالآتى :

١ - فى صباح يوم الثلاثاء ١٤ من نوفمبر ١٩٧٢ عقدت اللجنة إجتماعاً عرض فيه رئيسها التصور المبدئى للحوادث التى وقعت فى الخانكة ، يومى ٦ نوفمبر و ١٢ نوفمبر ١٩٧٢

في ضوء المعلومات الشفوية التي تلقاها من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام .

ففي يوم ٦ نوفمبر وضع مجهولون النار في دار جمعية الكتاب المقدس التي كان يتخذها أهالي مركز الخانكة من الأقباط كنيسة بغير ترخيص لإقامة الشعائر الدينية.

وفي يوم ١٢ نوفمبر وفد إلى الخانكةعدد كبير من القساوسة قدموا إليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط ساروا إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس المحترق وأقاموا شعائر الصلاة فيها وتجمع في المساء عدد كبير من المواطنين في مسجد السلطان الأشرف وخرجوا في مسيرة إحتجاج على ذلك ، نسب فيها إلى غالي أنيس بشاي أنه أطلق أعيرة نارية في الهواء على رؤوس المتظاهرين من مسدس مرخص له بحمله فتوجه بعض المتظاهرين إلى مسكن هذا الشخص وإلى أماكن آخرين للأقباط وقاموا بوضع النار فيها وإتلافها دون أن تقع إصابات ، وبعد أن استمعت اللجنة إلى هذا العرض المبدئي للحادث ، ناقشت خطة عملها وحددت البيانات والمعلومات التي تحتاج اليها من الجهات المختلفة .

٢ - في يوم الأربعاء ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ انتقلت اللجنة بكامل هيئتها إلى مركز الخانكة يصحبها السيد اللواء مصطفى الشيخ وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام والذي ندبته وزارة الداخلية بناء على طلب اللجنة لتسهيل مهمتها .

وقد بادرت بزيارة الأماكن التى جرت فيها هذه الأحداث وناقشت المسئولين فى مركز الشرطة وفى مجلس المدينة وفى الإتحاد الإشتراكى كما إستمعت إلى ملاحظات الذين وقع إعتداء على مساكنهم وحوانيتهم فعاينت دار جمعية الكتاب المقدس الذى كان الأقباط من سكان المركز قد جروا أخيراً على إقامة الصلاة فيه والذى تعرض لوضع النار فيه صبيحة يوم الإثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢ كما شاهدت آثار النار والكسر فى منزل رزق صليب عطية المصور وفى حانوته وكذلك فى مساكن جرجس عريان سليمان ، وغبريال جرجس عريان وحليم حنا نعم الله وغالى أنيس سعيد بشاى .

٣ - فى مساء اليوم نفسه استقبلت اللجنة أمين الإتحاد الإشتراكى بمحافظة القليوبية وأمين وحدة المركز ، كما استقبلت السيد عبد القادر البرى عضو المجلس الشعبى للمحافظة المختار عن وحدة الإتحاد الإشتراكى بالمركز والذى كان قد اتهمه بعض المجنى عليهم فى التحقيق بالتحريض على إرتكاب الحادث ، كما استقبلت الشيخ زين الصاوى البدوى إمام مسجد السلطان الأشرف الذى تجمع فيه أهل مركز الخانكة مساء يوم الأحد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢ .

طلبت الجنة من السيد أمين الإتحاد الإشتراكى بمحافظة القليوبية عن معلوماته وملاحظاته ، وقد وافاها به بعد ذلك .

٤ - فى يوم الخميس ١٦ نوفمبر ١٩٧٢ اجتمعت اللجنة بقداسة البابا شنودة الثالث بطريرك الأقباط فى دار البطريركية، وفى هذا الإجتماع استمعت اللجنة إلى ملاحظات البابا شنودة ، كما اجتمعت اللجنة بعدها بفضيلة الأمام الأكبر محمد الفحام شيخ الجامع الأزهر وشهد هذا الإجتماع أمين عام مجمع البحوث الإسلامية فضيلة الدكتور عبد الرحمن بيصار ومدير البعوث بالأزهر الدكتور عبد المنعم النمر ومدير مكتب شيخ الأزهر فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل.

٥ - فى مساء اليوم نفسه استقبل رئيس اللجنة أحد المبلغين الذى كان قد أرسل إلى السيد رئيس مجلس الشعب بأن لديه معلومات لتوضيح ملابسات الحادث ، وقد أعادت اللجنة مناقشته بعد ذلك مساء السبت ١٨نوفمبر، وأخطرت النيابة العامة لسؤاله .

وكانت اللجنة قد تلقت أيضًا برقيتين من الحوامدية من كل من السيد إبراهيم والسيد سعد العباسى رئيس لجنة الرعاية الدينية الإسلامية بالحوامدية ، تنذر بخلاف حول قبة لمبنى جمعية أنصار الكتاب المقدس بالحوامدية المتخذ كنيسة منذ بضعة أعوام بغير ترخيص وقد رأت اللجنة

مثل هذا النزاع يعطى صورة عن بعض جوانب الإحتكاك الذى تكرر نوعه فدعت إليها الشاكين وقد أمكنها تسوية الموقف وإبقاء الحالة على ما هى عليه .

٦ - فى يوم السبت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ اجتمع رئيس اللجنة بفضيلة الدكتور عبد الحليم محمود وزير الأوقاف وشئون الأزهر ، وشهد المقابلة السيد اللواء حسين الرخاوى وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير والأمن ، وبعدها استقبلت اللجنة السيد المهندس إبراهيم نجيب عضو الأمانة بالإتحاد الإشتراكى ورئيس لجنة إدارة أوقاف البطريركية ، كما استقبلت معه فضيلة الأستاذ زكريا البرى استاذ الشريعة الإسلامية بكلية حقوق جامعة القاهرة وأمين الشئون الدينية بأمانة الدعوة والفكر بالإتحاد الإشتراكى ، وانضم إلى الإجتماع بعد ذلك فضيلة الدكتور حسين حامد استاذ الشريعة الإسلامية المساعد بحقوق القاهرة وأحد خبراء اللجنة التشريعية بالمجلس فى شئون الشريعة الإسلامية ، وقد أطلعت اللجنة خلال هذا الإجتماع على البيان الذى أعده الإتحاد الإشتراكى بشأن الوحدة الوطنية ووجوب القضاء على أى سبب للفرقة .

وفى مساء نفس اليوم استقبل رئيس اللجنة الأستاذ على عبد العظيم عضو لجنة الدروس القرآنية بمجمع البحوث الإسلامية وقد عرض بعض الكتب الدينية التى يرى أن فيها مساساً بالعقيدة الإسلامية ، وقد اتصل رئيس اللجنة خلال هذه المقابلة بالسيد طلعت خالد المسئول عن رقابة النشر بوزارة الثقافة والإعلام للوقوف على نظام رقابة الكتب الدينية.

٧ - وقد تلقت اللجنة فى نفس اليوم إخطار من الدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الإجتماعية ببيان المبالغ التى صرفتها الوزارة لمن لحقتهم خسائر من جراء هذه الحوادث بالخانكة وذلك بعد أن قامت السيدة الوزيرة ورجال الوزارة بزيارة مكان الحوادث يوم ١٦ نوفمبر .

كما تلقت اللجنة فى نفس اليوم إخطار من السيد محمد حامد محمود الأمين الأول المساعد للإتحاد الإشتراكى العربى بأن أحد الشمامسة بكنيسة كفر أيوب بمركز منيا القمح كان يوزع فى يوم ١١/٦ كتيبات من مؤلفاته اشتبه فى مضمونها .

كذلك تلقت اللجنة برقيتين إحداهما من الدكتور القس عبد المسيح إسطفانوس يشكو فيها من واقعة قديمة خاصة بما سماه إغتصاب أرض دار الكتاب المقدس بالأسكندرية بزعم إقامة مسجد عليها ، والأخرى من عبد الفتاح بشير وتتضمن إتهاما عاما لعناصر لم يذكرها تحاول إحداث فتنة طائفية بهيئة النقل العام وقد أخطرت الجهات المختصة بالبرقيتين .

٨ - وفى صباح يوم الأحد ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ استقبلت اللجنة بعض أهالى مركز الخانكة الذين قدموا معلومات عن الحادث، وقد رأت إبلاغها إلى النائب العام .

وفى مساء اليوم ذاته استقبلت اللجنة الأنبا صموائيل اسقف الخدمات والأنبا ديماديوس مطران الجيزة والقمص زكريا جيد راعى كنيسة مارمرقس بمصر الجديدة واستمعت إلى ملاحظاتهم .

القسم الأول

وقائع حوادث الخانكة

استعانت اللجنة اساساً فى تحديد هذه الوقائع بتقارير النيابة العامة وهى السلطة القضائية المختصة بالتحقيق ، وفى نفس الوقت فإنها قد راجعت ما قدمته إليها الجهات الأخرى المختصة ، كما اطلعت على تقرير أعد عن هذه الحوادث وقدم إلى قداسة البابا شنودة ، ومن خلال قيامها بالإنتقال والمعاينة والمناقشة التى أجرتها مع هذه الأطراف المعنية ، امكنها أن تستخلص الوقائع الصحيحة .

حادث يوم الإثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢

منذ عام ١٩٤٦ وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس تباشر نشاطها فى الخانكة كجمعية دينية مسجلة بوزارة الشئون الإجتماعية ، ومنذ حوالى سنة قام المحامى أحمد عزمى أبو شريفة ببيع قطعة أرض صغيرة يملكها مجاورة لمنزله بالحى المسمى الحى البولاقى بمدينة الخانكة إلى من يدعى محمد سعد الجلدة ، العامل بمزرعة الجبل الأصفر الذى باعها بدوره إلى أحد المسيحيين ، وتسلسلت عقود بيعها حتى إنتهت ملكيتها إلى الأنبا مكسيموس مطران القليوبية ، وكان الظن وقتئذ أنها ستبنى مقراً لهذه الجمعية ، وقد سورت فعلاً وألحقت بها حجرات نقلت إليها الجمعية . غير أنه في مطلع الصيف هذا العام آقيم فيها مذبح للصلاة ورتب فناؤها بما يسمح بإقامة الشعائر الدينية فيه ، وتولى القس مرقس فرج وهو راعى

كنيسة أبو زعبل التى تبعد قرابة ثلاثة كيلو مترات من الخانكة

« إقامة الشعائر الدينية فيها » فى ايام الجمع لانشغاله أيام الآحاد بكنيسته الأصلية فى أبى زعبل .

ولما كانت الجمعية لم تستصدر قراراً جمهورياً بالترخيص بإقامة كنيسته ، فقد أخذت الإدراه تعهدا على رئيس الجمعية شاكر غبور بعدم استخدامها ككنيسة إلا بعد الحصول على الترخيص ، وقد أثار إستخدام هذا المكان ككنيسة بغير تصريح بعض المقيمين بمدينة الخانكة ومن بينهم عبد القادر البري وهو مفتش مالى وعضو المجلس الشعبى بمحافظة القليوبية ، وليس هناك ما يدل على أن هذا الإعتراض قد أتخذ مظهرا عنيفاً أو كان موضع إهتمام عام .

وفى صبيحة يوم الحادث ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وهو أول أيام عيد الفطر المبارك أخطرت النيابة العامة بحدوث حريق فى هذا المبنى ، وقد تبين أن النار قد أتت على سقفه وهو من الأخشاب ، كما إمتدت إلى موجوداته ولكنها لم تمتد إلى جدرانه المبللة ، ولم تتوصل التحقيقات التى أجرتها النيابة إلى معرفة الفاعل ، غير أن بعض الذين كانوا يبيتون فى المبنى لحراسته قرروا فى تحقيق النيابة أنهم شاهدوا جملة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخارج ، وقد أمكن لرجال المطافئ إخماد النار بمعاونة بعض الأهالى من المسلمين والمسيحيين .

ودون تدخل فى إجراءات التحقيق الجنائى وما يمكن أن تستخلصه

النيابة العامة من ثبوت للتهمة أو عدم ثبوتها فإن هناك حقائق يجب أن تؤخذ فى الإعتبار :

١ - إن أهالى مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائما فى وئام ، وقد ضربوا المثل فى التعاون والوحدة حينما تعرض أحد مصانع أبو زعبل القريبة من الخانكة لغارات طائرات اسرائيل الفانتوم فى فبراير ١٩٧٠ حيث قتل سبعون عاملا واصيب ٦٩ غيرهم بجراح ، مما عبأ الجميع ضد العدو ، لأن القنابل التى ألقيت لم تفرق بين المسلم والقبطى .

٢ - إن رئيس مجلس المدينة السابق كان من الأقباط ، وقد ظل فى مركزه قرابة إثنتى عشرة سنة وهو السيد أديب حنا ، و لم يثر أى حساسيات طوال هذه السنوات . وحينما عين خلفه الحالى السيد عادل رمضان فى مارس ١٩٧٢ احتفلت به جمعية أصدقاء الكتاب المقدس فى مبناها الجديد الذى انتقلت إليه . ويشغل عدد كبير من الأقباط وظائف هامة وخاصة فى قطاعى الصحة ، والصحة النفسية حيث تزايد نسبة الموظفين الأقباط على ستين فى المائة إذ يبلغ عددهم ٣٨ من بين ٥٩ موظفاً (طبقًا للبيانات التى قدمها رئيس مجلس المدينة) . ويبلغ مجموع الموظفين الأقباط فى هذا المركز ١١١ من بين مجموعهم البالغ ٨٥٦ موظفًا.

٣ - إن مبنى جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذى إحترق سقفه واحترقت موجداته هو مبنى صغير يقع فى مكان منزو غير مطروق يقع بالجهة الشرقية للمدينة ويقوم حوله بعض مساكن المسلمين . ولم يكن مرخصًا كبناء فضلاً عن عدم الترخيص به ككنيسة ، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الإدارة ويتسامح منها . وقد قام بعض المسلمين من أهالى الخانكة بجمع تبرعات لأقامة مسجد شديد القرب من هذا المكان وشرع فعلاً فى بنائه .

٤ - إن عدد سكان الخانكة كما جاء بالتعداد العام للسكان المنشور عام ١٩٦٠ بلغ ٢١٨٦٣ منهم ٦١٥ مسيحى ، غير أن البيانات التى قدمت إلى مجلس المدينة تفيد بإن عدد المسيحيين لا يجاوز ستا وثلاثين أسرة .

وقد طلبت اللجنة بياناً من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعد إتصال قام به رئيسها بالفريق جمال عسكر ، ويبين من الرد الذى تلقته اللجنة إنه كان فى مدينة الخانكة فى عام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحياً فزاد عام ١٩٧٢ إلى ٨٠٣ مسيحيين بينما أن جملة المسيحيين فى مركز الخانة (مدينة وقرى) بلغ فى عام ١٩٦٦ عدد ٢٥٥٢ وزاد فى عام ١٩٧٢ إلى ٢٩٦٣.

٥ - إنه قد بولغ فى تصوير هذا الحادث فيما عرض على قداسة البابا عن معلومات عنه ، وزاد من حدة التوتر أنه قد سبقه منذ عدة شهور قليلة حادث مماثل فى سنهور بجهة دمنهور.

فقد ورد فى التقرير الذى قدم إلى قداسة البابا من هذا الحادث ما يفهم منه أن المكان قد حرق بالكامل وصور الحادث على أن المطافئ تباطأت فى إطفاء الحريق ، وأن المتآمرين قد منعوا رجال المطافئ من أداء واجبهم ، كما تضمن هذا التقرير تشكيكًا فى سلامة إجراءت التحقيق وعدم حيدتها.

وقد أثبتت المعاينة التى قامت بها اللجنة بالإضافة إلى المعاينة التى أجرتها النيابة أن الحريق لم يمتد إلا للسقف الخشبى وإلى الموجودات الخشبية وأنه لولا تدخل رجال الإطفاء لما كانت النار قد اخمدت دون أى خسائر أخرى . كما أن وصف الحادث بأنه حريق لكنيسة (بما لا توجد كنيسة مصرح بها رسمياً) وأنه بذلك ينطوى على إمتهان المقدسات المسيحية ، قد أضفى على تصوير الحادث طابع الإثارة .

وقد عرضت اللجنة على قداسة البابا الوقائع الصحيحة التى استخلصتها ، فوافق قداسته على عدم إعتماد المعلومات التى قدمت إليه إنتظارا لما يسفر عنه التحقيق.

٦ - على أن من ناحية أخرى ، فقد أحالت اللجنة كل ما قدم إليها من معلومات عن اتهام اشخاص معينين بالإشتراك أو

التحريض على إرتكاب هذا الحادث إلى النائب العام ليجرى شئونه فيه .

حادث يوم الأحد ١٢ نوفمبر ١٩٧٢

فى صبيحة هذا اليوم اتجهت إلى مدينة الخانكة بعض سيارات أتوبيس السياحة والسيارات الخاصة والأجرة ويستقلها حوالى أربعمائة شخص يرتدى الملابس الكهنوتية الخاصة بالقساوسة والشمامسة ، وكان قد نما إلى علم السلطات إن قرار قد إتخذه مجمع كهنة القاهرة بإقامة الصلوات يوم الأحد فى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذى وقع فيه حادث الحريق وهى الجمعية التى كان يتخذها الأقباط المقيمون فى الخانكة كنيسة لهم . وقد أستوقفتهم قوات الأمن التى قدمت على عجل من عاصمة المحافظة عند قرية القلج التى تقع فى الطريق إلى الخانكة وذلك فى محاولة لإثنائهم عن عزمهم خشية أن يؤدى هذا الجمع الكبير إلى إثارة غير محمودة العواقب والإكتفاء بعدد محدود منهم ولكنهم صمموا على أن يمضوا فى تنفيذ ما اعتزموه ، فاتخذت قوات الأمن الإحتياطات اللازمة ومضوا سيراً على الأقدام فى موكب طويل مرددين التراتيل الدينية يتقدمهم بعض القساوسة وحينما وصلوا إلى مقر الحادث ثبتوا مكبرات الصوت بدأ القداس على مرتين ، حتى يتسع الإشتراك فيه لهذا الجمع الغفير ، ثم إنصرفوا بعدها دون أن تقع أى حوادث ، وقد نسب إلى بعض الغلاة منهم تفوههم بعبارات غليظة فى الإحتجاج على ما وقع من حادث فى هذا المبنى فى الأسبوع الماضى ، وتصويره على أنه عداء

طائفى لم تتخذ سلطة الدولة حياله الإجراءات المناسبة .

وفى المساء حينما عاد إلى المدبنة شبانها من المسلمين الذين كانوا فى الجامعات أو فى المصانع أو المكاتب خارج المدينة وروت لهم صورة لما جرى فى الصباح إعتبروا ذلك تحديا وإستفزازاً لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف الذى يقع بالجهة الغربية بالمدينة ومعهم الشيخ زيد الصاوى البدرى إمام المسجد وتوجهوا إلى مركز الشرطة فى مسيرة تكبر بالله وقد طلب منه المسئولون الإنصراف ، وإنصرف الشيخ زيد الصاوى بعد أن نصحهم بالتفرق بينما استمر الباقون فى مسيرتهم إلى مقر الإتحاد الإشتراكى ، وفى مرورهم على حانوت بقال يدعى غالى أنيس بشاى سمع صوت طلقات نارية نسب البعض إطلاقها إلى هذا البقال الذى تبين فعلاً أنه يحمل مسدسًا مرخصًا به وأن كان لم يرد فى فحص الطب الشرعى ما يقطع بأنه قد أطلق حديثًا . ولكن ذلك أدى إلى إثارة الجماهير التى إندفعت إلى منزل هذ البقال فوضعت فيه النار وأندس بينها من اغتنم هذه السانحة للسرقة ، كما أحرقت مساكن أخرى لكل من أنيس بشاى ، وحليم نعمة الله ، ورزق صليب عطية ، وجرجس عريان ، وغبريال جرجس عريان ، وموجودات ستوديو للتصوير يملكه رزق صليب عطية كما تحطم زجاج صيدلية الدكتور كامل فهمى أقلاديوس . وتوجه بعض المتظاهرين إلى مقر جمعية اصدقاء الكتاب المقدس واشعلوا النار فى إحدى حجراتها الملحقة بنائها المتخذ كنيسة للصلاة . ومع ذلك فلم تحدث أى خسائر فى الأرواح وأصيب ثلاثة أشخاص عرضًا بينهم أثنان من

المسلمين بإصابات بسيطة وقد قبض على عدة اشخاص متهمين بالسرقة أو بالحريق والإتلاف ، وقررت النيابة العامة حبس تسعة منهم حبسًا احتياطيا .

ودون تعرض لوقائع الإتهام الجنائية ، فإن هناك حقائق أمكن للجنة استظهارها :

١ - أن الحادث وقع يوم الإثنين ٦ نوفمبر كان يجب أن يبقى فى حدوده الصحيحة وكان من حسن السياسة أن يحصر فى هذا النطاق وحسبما ذكر الأنبا شنودة لأعضاء اللجنة ، فإنه قد زار بعدها فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر مهنئا بالعيد دون أن يترك هذا الحادث أثراً فى نفسه لولا ما بدا له من إن يد العدالة لم تستطع أن تتوصل إلى المسئولين عن هذا الحادث ، وأن البعض قد خشى أن ينتهى التحقيق إلى ما انتهى إليه فى حوادث أخرى وقعت قبل ذلك ولم تتخذ فيه مبادرات قوية صريحة ، وإن من ذهبوا إلى الصلاة فى مكان الحادث لم يقصدوا أن يتوجهوا إلى الخانكة فى مسيرة ولكنهم ساروا على الأقدام بعد أن أستوقفهم السيد مدير الأمن ونائبه لإقناعهم بالعدول عن المسيرة .

٢ - إنه كان من المحتمل أن تتعرض مسيرة الصلاة الكنسية ، مع ما انطوت عليه من مظاهر الإحتجاج والإثارة لاحتكاك

سلمت منه نتيجة أصالة الوعى بالوحدة الوطنية الذى استقر فى قلوب المصريين جميعًا منذ مئات السنين .

٣ - إنه تجدر تسجيل الموقف المشرف لبعض القساوسة ومنهم القمص إبراهيم عطية الذى ألقى كلمة بعد الصلاة فى مقر الجمعية المتخذة كنيسة ، معلناً إن من قام بالحريق إنسان مغرض لا ينتمى إلى المسيحيين أو المسلمين وأشاد فيها بالتضامن والوحدة بين عنصرى الأمة .

٤ - إن قوات الأمن الإضافية التى استدعيت فى الصباح بعد تجمع القساوسة للصلاة فى الخانكة ، قد عادت بعد إنصراف المصلين وبعد أن هدأت الحالة وتركت قوة لتعزيز قوة المركز ، وبعد أن وقعت حوادث المساء دعمت بقوة من الإدارة المركزية للأمن للمحافظة على النظام .

٥ - إن الدكتورة وزيرة الشئون الإجتماعية قد بادرت إلى زيارة موقع هذه الحوادث وقررت بناء على توجيه السيد رئيس الجمهورية تعويضات فورية لمن وضعت النار فى مساكنهم أو حوانيتهم ، فاستحقت جمعية أصدقاء الكتاب المقدس مائتى وعشرة من الجنيهات هى قيمة الخسائر المقدرة كما قررت مبلغ مائتى جنيه تعويضًا لخسائر لحقت منزل وحانوت رزق صليب عطية ومبلغ مائة وخمسين جنيها لكل من حليم حنا

نعمة الله وأنيس سعيد بشاى وللمهجر جابر مسعود جابر تعويضًا عن اتلاف كشك له ومبلغ ثلاثين جنيهاً لصيدلية الدكتور كامل فهمى أقلاديوس، وقد تلقت السيدة الوزيرة عن ذلك برقية شكر من وجيه رزق متى نيابة عن المسيحيين بالخانكة .

القسم الثانى

مقدمات اسباب حوادث الإثارة الطائفية

لقد صاغ شعبنا وحدته الوطنية خلال أجيال من تاريخه الطويل . وهذه الوحدة هى التى مكنته من مقاومة الغزاة والإحتفاظ بشخصيته القومية وأصبحت بذلك جزء من تراثه الحضارى . وقد استطاعت هذه الوحدة أن تقف فى وجه محاولات التفرقة التى كان الإستعمار يبثها . وبدت هذه الوحدة قوية صلبة تعانق فيها الهلال مع الصليب خلال نضالنا الوطنى عام ١٩١٩ تحت شعار « الدين لله والوطن للجميع » وهذه الوحدة هى التى مكنتنا من مقاومة غزو عام ١٩٥٦ وهى التى مكنتنا من الصمود والمقاومة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

على أنه من الملحوظ فى تاريخنا القومى أن بعض هذه الحوادث المثيرة للفتنة كانت تفتعل حينما يبدء نضالنا القومى ذروته ، حدث هذا فى عام ١٩١١ وحدث هذا ابان معركتنا ضد المستعمر فى السويس فى عام١٩٥٢.

ومع ذلك لا يمكن الزعم بأن البلد مهما تعاظم فيه الشعور بالوحدة الوطنية يمكن أن يكون بمنأى عن حوادث فردية أو شقاق يقع بين أشخاص ينتمون إلى الطوائف المختلفة سواء أكانت غير دينية أم دينية.

غير إنه بينما كانت هذه الحوادث متفرقة تقع على تباعد السنوات

إذ بها قد زادت زيادة ملحوظة فى اعامين الآخيرين ، فبلغت خلال المدة من ١٦/٦/١٩٧٠ حتى ١٢/١١/١٩٧٢ إحدى عشر حادثة وقع منها عشر حوادث إبتداء من ١١ أغسطس ١٩٧١ . واصبحت هذه الحوادث تعبر عن حالة من التوتر يزكيها تيار دينى قوى يمضى بغير إرشاد سليم يبعد خطر التعصب وتحفه المبالغة التى يسهم فيها بحسن نية بعض المواطنين دون أن يفطنوا إلى أن بث التفرقة والكراهية بين الطوائف هو السلاح الذى يستخدمه الإستعمار لإضعاف جلد الأمة وصرفها عن قضيتها الأساسية وهى التحرير .

المقدمات

ومن الدراسة التى قامت بها اللجنة ، استخلصت المقدمات التى أدت إلى تزايد هذه الحالة من التوتر :

١ - ففى خلال عام ١٩٧٠ وقع بمدينة الإسكندرية حادث فردى خاص باعتناق شابين من المسلمين للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة ، وقد سرت أخبار ذلك بين الناس وكانت موضع تعليق ونقد بعض أئمة المساجد استنكاراً للنشاط التبشيرى . وقد أعدت مديرية الأوقاف بالإسكندرية وقتئذ تقرير قدمه الشيخ إبراهيم عبد الحميد اللبان وكيل المديرية لشئون الدعوة بنتيجه بحثه لموضوع الإنحراف العقائدى لبعض الطلاب بمنطقة جليم والرمل وقد ذكر فيه الأخطار التى تهدد بعض الشباب نتيجة حملات تبشير نسبت إلى بعض القساوسة ، كما تضمن جملة إفتراضات تعكس مخاوف مقدم التقرير من هذه المخاطر . وفى عام ١٩٧٢ أى بعد قرابة سنتين من تقديم هذا التقرير الذى يعد تقريراً داخليا ليس معداً للنشر ، امتدت يد خبيثة إليه فحصلت على صورة منه وقامت بطباعته بالإستنسل وتوزيعه على نطاق واسع .

وقد تضمن التقرير بعض الأمور التصورية المنسوبة إلى رجال الدين الأقباط والتى من شأنها أن تثير استفزاز من يطلع عليها من

المسلمين ، تحمله على تصديق أمور لم يقم أى دليل على نسبتها إليهم وبعضها بعيد التصديق مما حمل بعض أئمة المساجد على أن يتناولوها فى خطبهم بالتنديد الشديد وكانت نتيجة ذلك زيادة استياء كثير من المسلمين وبذر بذور الشك بينهم وبين إخوانهم الأقباط ورغم شيوع أمر هذا التقرير لم تقم الجهات المسئولة والإعلامية بالتصدى له بالمواجهة والنفى ، ربما ظناً منها أن أثره سيكون محدوداً وأنه سرعان ما يتلاشى ، كما أن يد العدالة لم تستطع أن تمتد إلى مروجيه .

٢ - وحينما بدأت مرحلة تصحيح مسار الثورة فى ١٥ مايو ١٩٧١ دعت الجماهير إلى المشاركة فى إعداد الدستور الدائم ، كان من الواضح إلى اللجنة المختصة بإعداد الدستور الجديد التى طافت أنحاء البلاد حينئذ ، بروز تيار متدفق يدعو إلى إعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريع تقابله دعوة أخرى من المواطنين الأقباط إلى التمسك بحرية العقيدة والأديان وخاصة إلغاء التراخيص المقررة لإقامة الكنائس .

ولم يكن التوضيح كافيا بأن الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يتنافى مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية التى كفلها الدستور لجميع المواطنين ، وإن الإسلام والمسيحية رسالتا تسامح ومحبة يدينان بالله .

فى هذا المناخ الذى سادته مفاهيم الحرية وسيادة القانون وارتفع فيه

شعار دولة العلم والإيمان ، انتخب الأنبا شنودة بابا لكنيسة الأسكندرية والكرازة المرقسية فى آخر أكتوبر ١٩٧١ ونصب يوم ١٤ نوفمبر فى إحتفال شهده رئيس الوزراء وقتئذ وكبار المسئولين فى الدولة وأذيع بالتليفزيون والراديو وكان موضع إهتمام واسع من جميع وسائل الإعلام وكان من الواضح أن البابا الجديد قد بدأ نشاطا واسعًا فى خدمة الكنيسة والوطن بمجرد إنتخابه ألقى محاضرة عن إسرائيل فى نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات وينشر فى بعض الصحف حديثا أسبوعيا يوم الأحد وأعلن تنظيمات للكنيسة تدعيما لرسالتها الروحية ومعالجة لقضايا المجتمع داخل النطاق بأسلوب علمى وروحى وهو أول بابا فى العصر الحديث من رؤساء الكلية الإكليريكية.

يبدو أن بعض الحساسيات كانت تنشأ أحيانا عن هذا النشاط الواسع ، حتى قبل إنتخاب الأنبا شنودة للبابوية ، فقد أصدرت مجلة الهلال عدداً خاصاً عن القرآن فى ديسمبر ١٩٧٠ ونشر فيه مقال عنوانه « القرآن والمسيحية » بقلم الأنبا شنودة مبينا فيه الإلتقاء بين الإسلام والمسيحية . وقد تناوله بالرد بعض الخطباء على منابر المساجد على حد ما نشرته مجلة الهلال عددها الصادر بعد ذلك فى فبراير ١٩٧١ والذى تضمن نشر تعليقات أخرى على هذا المقال .

كما أن إعلان البابا شنودة بعد إنتخابه عن تمسكه برفض أية دعوة إلى إباحة الطلاق للمسيحيين إلا لعلة الزنا وأن كل طلاق يحدث بغير هذه العلة الواحدة لا تعترف به الكنيسة ، كان يقابله على الجانب الآخر

رفض لأى دعوة إلى تعديل قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين ووضع أى تنظيم لحق الطلاق ، ومثله أى حدث عن تطوير الكلية الإكليركية ، أو استعادة الأسكندرية لمنزلتها العالمية وقيادتها الأفريقية ، رغم أنه معنى سبق أن ردده بعد كبار الأقباط ممن تعاونوا دائما مع نظام الدولة بأخلاص (على سبيل المثال مقال الدكتور كمال رمزى استينو ، بعنوان آمالنا فى عهد البابا شنودة جريدة الأهرام فى ١٥ نوفمبر ١٩٧١) . ومثل هذه الحساسيات لمستها اللجنة أيضًا لدى بعض رجال الدين المسيحى بشأن ما نشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوراة والتثليث .

ومن هذه النقاط المختلفة تفاقم الشعور بالحساسية من كل من ينشره أو يقوله رجال الدين المسيحى فى نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للإسلام ، ومن كل ما يدين به رجال الشرع الإسلامى فى نطاق العقيدة الإسلامية عن فهم للمسيحية .

وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية وبالإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وفضيلة وزير الأوقاف، ومن ناحية أخرى الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقاً بالموضوعات الدينية ، حتى وصلت هذه الحساسية إلى حد الإستياء من أى عبارة قد ترد عرضًا فى سياق مقال لكاتب أو صحفى مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه . وهى حساسية يجب على المسئوليين الدينيين أن يرتفعوا فوقها وإلا أصبح إبدأ الرأى والتعليق والإستدلال محفوف بالمخاطر .

٣ - وبعدها تناقل الناس أخبار تقرير آخر غير تقرير الشيخ

إبراهيم اللبان وقد وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن إجتماع عقده الأنبا شنودة الثالث فى ١٥ مارس ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالأسكندرية ، وقد أخذ هذا التقرير طريقه إلى التوزيع وقد صيغ على نحو يوحى بصحته كتقرير رسمى وتضمن أقوالاً نسبت إلى بطريرك الأقباط فى هذا الإجتماع . ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الإصطناع ، فقد تناقله بعض الناس على أنه حقيقة مما ولد اعتقاداً خاطئاً لدى البعض بأن هناك مخططاً لدى الكنيسة القبطية حسبما جاء بهذا المنشور تهدف به إلى أن يستوى المسيحيون فى العدد مع المسلمين والسعى إلى افقار المسلمين وإثراء الشعب القبطى حتى تعود البلاد إلى اصحابها المسيحيين من أيدى الغزاة المسلمين كما عادت اسبانيا النصرانية بعد إستعمار إسلامى دام ثمانية قرون .

ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون إليه ويتناقلون مضمونه ، فلم يتخذ إجراء حاسم لتنبيه الناس إلى أفكه .

وإذا كان الإتحاد الإشتراكى قد أصدر أخيراً بياناً بتكذيب ما تضمنته هذه النشرة ، فقد كان المأمول ألا يقتصر توجيهه على القواعد التنظيمية بالإتحاد الإشتراكى . وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فراحو يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية .

وقد أحدث ذلك رد فعل ربما كان من أسوأ مظاهرة ما بدا فى مؤتمر عقده بعض رجال الدين المسيحيين بالإسكندرية يومى ١٧ و ١٨ يوليو ١٩٧٢ ، وإتخذوا ، فيه قرارات أبرقوا بها إلى الجهات المسئولة ومن بينها مجلس الشعب ، وكلها تدور حول المطالبة لما سموه حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية وأنه بدون ذلك سيكون الإستشهاد أفضل من حياة ذليلة ، وهو موقف كان موضع استياء عام من كافة الطوائف المسيحية نفسها .

٤ - وقد نبهت هذه الظروف مجتمعة إلى الخطر الذى بدأ يهدد الوحدة الوطنية ، مما دعا السيد الرئيس أنور السادات إلى أن يبحث فى دور إنعقاده فى ٢٤ يوليو ١٩٧٢ موضوعًا واحداً هو الوحدة الوطنية . وخلال مؤتمر هذه الجلسات أعلن الرئيس أن هناك محاولات تشكيك تبذل للتأثير فى جبهتنا الداخلية وأنهم وصلوا إلى حد التشكيك بالوحدة الوطنية وأن هناك منشورات فى هذا المعنى قدمت من خارج البلاد وبالتحديد من الولايات المتحدة ، بينما أن أرض هذا الوطن واحدة وأن سماؤه واحدة ، وشعبه واحد ، وأعلن الرئيس أنه سيدعو مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانونا للوحدة الوطنية .

وقد دعى مجلس الشعب فعلاً إلى دور إنعقاد غير عادى فى شهر أغسطس ١٩٧٠ حيث أعد مشروع قانون لحماية الوحدة الوطنية أصبح

نافذا بعد نشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٢ .

وفى صدر هذا القانون برز معنى هام يجب أن يكون موضع إدراكنا العميق ، وهو أن الوحدة الوطنية هى القائمة على إحترام المقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور ومنها على وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الأخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع .

ورغم صدور هذا القانون فقد وقع حادث إعتداء على مبنى جمعية النهضة الأرثوذكسية بجهة سنهور بالبحيرة وذلك يوم ١٩٧٢/٩/٨ ، (الجناية ٣١٠٣ لسنة ١٩٧٢ - جنايات مركز دمنهور) وأبلغ بعدها فى ٢٩ اكتوبر ١٩٧٢ (القضية رقم ٦٥٤ سنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا) عن قيام بعض الأشخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع عن الإجتماع المنسوب إلى البابا والذى أسلفنا الإشارة إليه ، وأخيراً وقعت الحوادث المؤسفة التى جرت فى الخانكة .

وتود اللجنة أن تسترعى النظر إلى أن قانون حماية الوحدة الوطنية لا تعدو أن يكون الإطار الشرعى لهذه الحماية التى يجب أن تجد سندها لدى كل مواطن ولدى سلطة الدولة ولدى التنظيم السياسى وفى هذا الخصوص لدى المسئولين الدينيين.

الأسباب

تدرك اللجنة قيمة ما بذل أخيرا من جهودا على المستوى السياسى والإعلامى ، لتأكيد أهمية حماية الوحدة الوطنية ، وخاصة البيان الذى أذاعته الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكى العربى على مستوياته التنظيمية والبيان القيم الذى أذاعته نقابة الصحفيين والذي يعتبر مثلاً كان يجب أن تحتذيه سائر المنظمات الجماهيرية والتأكيد فى خطب الجمعة وفى دروس الصباح فى المدارس على هذه المعانى ولكن ما لم ننفذ إلى هذه المشكلة فى أعماقها وتتعقب الأسباب المؤدية إليها ، ونقترح لها علاجاً فإن هناك خشية أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع ، ويفتر بذلك الإهتمام بإيجاد حلول دائمة لا تقديم مسكنات وقتية ، مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطراً وفتكاً .

وقد استطاعت اللجنة من خلال المناقشات التى أجرتها والدرسات التى قامت بها أن تستظهر جملة أسباب مباشرة تولد إحتكاكاً مستمراً ممكن أن يكون تربة صالحة لزرع الفرقة والكراهية وتفتيت الوحدة الوطنية ، وتجملها تحت عناوين ثلاثة : الترخيص بإقامة كنائس - الدعوة والتبشير - الرقابة على نشر الكتب الدينية.

الترخيص بإقامة كنائس

منذ إن إنتصر عمرو بن العاص على الروم البيزنطيين الذين كانوا يحكمون مصر وقد أصبح أقباطها يتمتعون بحرية العبادة ، فقد خلص

هذا الإنتصار العربى الأقباط من وطأة حكم الروم البيزنطيين وإضطهادهم وأمنوا على حرية ممارسة شعائرهم الدينية وسمح المسلمين للأقباط ببناء كنائس جديدة والإحتفال بأعيادهم ، وقد كان عيد وفاء النيل عيداً عاما يشترك فيه الولاة والمسلمون والأقباط على السواء ، بل لقد قام الواليان العباسيان الليث بن سعد وعبد الله بن لهيفة ببناء الكنائس وقال : هو من عمارة البلاد بل قيل أن عامة الكنائس التى بمصر لم تبن إلا فى الإسلام فى زمن الصحابة والتابعين (يراجع فى ذلك كتاب الإسلام وأهل الذمة تأليف الدكتور على حسن الخربوطلى من نشرات المجلس الأعلي للشئون الإسلامية ص ١٦٧) وتزوج بعدها العزيز بالله من خلفاء الدولة الفاطمية من زوجة قبطية مثلما فعل محمد صلى الله عليه وسلم حينما تزوج من ماريا القبطية المصرية وحينما أوصى بالقبط خيراً .

وفى عصرنا الحديث لا يزال تنظيم إقامة الكنائس أو تعميرها وترميمها يخضع لأحكام الخط الهمايونى الصادر من الباب العالى فى فبراير ١٨٥٦ والذى كان يمثل وقتئذ اتجاها إصلاحيا تناول جملة نواح منها تأمين حقوق الطوائف غير الإسلامية.

وقد تقرر فى الخط الهمايونى إباحة إقامة الكنائس أو ترميمها بترخيص من الباب العالى . وقد ورد به فى هذا الشأن ما نصه :

« ولا ينبغى أن تقع موانع فى تعمير وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات فى المداين والقصبات والقرى التى جميع أهاليها من مذهب واحد ولا فى باقى محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حتى

هيئتها الأصلية لكن إذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرة أخرى على بابنا العالى لكى تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى إقتضاؤها على موجب تعلق إرادتى السنية الملوكانية أو تتبين الإعتراضات التى ترد فى ذلك الباب بظرف مدة معينة وإذا وجد فى محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عن إجراء الخصومات المتعلقة بالعبادة فى ذلك الموضع ظاهرا وعلنا أما فى المدن والقصبات والقرى والتى تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعاً للأصول السابق ذكرها فى المحلة التى تسكنها على حدتها لكن متى لزمها أبنية يقتضى إنشاؤها جديداً يلزم أن يستدعى بطاركتها جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالى فتصدر رخصته السنية عندما لا توجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التى تتوثع من طرف الحكومة فى مثل هذا الأشغال لا يؤخذ عنها شئ » .

وكثير من الكنائس القبطية قد تقادم العهد عليه فلا يعرف شئ عن تطبيق الخط الهمايونى بشأنه . ولكن فى شهر فبراير ١٩٣٤ أصدر وكيل وزارة الداخلية قرار بالشروط التى يتعين توافرها للتصريح ببناء كنيسة وقد سميت بالشروط العشرة . ومع هذه الشروط التى لا زالت مطبقة حتى الآن ، وحينما تتحقق جهة الإدارة من توافرها يصدر قرار جمهورى بالتصريح بإقامة الكنيسة .

وقد طلبت اللجنة بيانا من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن عدد الكنائس القائمة فى مصر أن عددها يبلغ ١٤٤٢ ولكن البيانات التى وأفتنا بها وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل على أنها خمسمائة كنيسة منها ٢٨٦ كنيسة قبطية ، وقد يرجع هذا الخلاف إلى أن جانباً من هذه الكنائس قد أقيم قبل صدور قرار وزارة اداخلية فى عام ١٩٣٤ كما أن بعضها قد بنى بغير أن يصدر بالترخيص به قرار جمهورى . وقد تبين أيضاً أن مجموع من الكنائس التى أصدرت بشأنها تراخيص فى العشر السنوات الأخيرة يبلغ مائة وسبع وعشرين كنيسة منها ثمان وستون كنيسة للأقباط الأرثوذكس . ومن هذا العدد رخص بإقامة إثنتى وعشرين كنيسة جديدة وصدرت أربعة تراخيص بأعادة بناء وترميم لكنائس قائمة واعتبرت اثنان واربعون كنيسة قديمة مرخصًا بها .

وقد تبينت اللجنة أن من أهم الأسباب التى تؤدى إلى الإحتكاك ، وإثارة الفرقة عدم وضع نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون تطلب صدور قرار جمهورى فى كل حالة . ذلك إن استصدار هذا القرار يحتاج إلى وقت ، وكثير ما تتغير خلاله معالم المكان الذى أعد لإقامة الكنيسة، مثل أن يقام مسجد قريباً منه يخل بتوافر الشروط العشرة . ونتيجة لبطء الإجراءات كثيرا ما تلجأ بعض الجمعيات القبطية إلى إقامة هذه الكنائس دون ترخيص . وفى بعض الحالات تتسامح جهة الإدارة فى ذلك وفى حالات أخرى يجرى تحقيق مع المسئول عن الجمعية ، وهو أمر بادى التناقض بين إحترام سيادة القانون من ناحية أخرى هو المبدأ الذى

كفله الدستور فى مادته السادسة والأربعين والذى جاء نصه مطلقاً وهو يجرى كالآتى « تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية » وهو نص يغاير فى صيغته ما كانت تنص عليه الدساتير السابقة من حماية حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقًا للعادات المرعية فى مصر ، وفى ظل دستور سنة ١٩٢٣ أصدرت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة حكماً فى ٢٦ فبراير ١٩٥١ بأن إقامة الشعائر الدينية لكل الطوائف قد كفلها الدستور فى حدود القوانين والعادات المرعية ولكنها الغت قرار لوزارة الداخلية برفض الترخيص بإنشاء كنيسة وكان أساس الرفض قلة عدد أفراد الطائفة وقالت المحكمة فى حكمها إنه ليس فى التعليمات نص يضع حداً أدنى لعدد الأفراد الذين يحق لهم إقامة كنيسة.

ومع ذلك فإن تنظيم لإدارة الكنائس لا يعتبر فى حد ذاته افتياتا على حرية ممارسة الشعائر الدينية ، وإن كان من المناسب أن يعاد النظر فى أحكام الخط الهمايونى وقرارات وزارة الداخلية فى هذا الشأن تجنبًا لحالة شاعت وهى تحويل بعض الأبنية أو الدور إلى كنائس دون ترخيص وما يؤدى إليه ذلك أحيانا من تعرض بعض الأهالى له دون أن يدعوا هذا الأمر لسلطة الدولة وحدها وقد راجعت اللجنة الحوادث التى وقعت فى العامين الأخيرين ، فتبين لها أن معظمها يرجع إلى إقامة هذه الكنائس بغير ترخيص وتصدي الإدارة أو بعض الأهالى للقائمين عليها .

على أنه يجدر التنوية بأن كثيراً من هذه الكنائس لا يعدو أن

يكون غرفة أو ساحة صغيرة بغير أجراس أو قباب ، وهذه قد جرى الإكتفاء بقرار من وزير الداخلية للترخيص بإقامتها . ومن ثم فإن اللجنة تقترح بإعادة النظر فى نظام الترخيص بغية تبسيط إجراءاته على أن تتقدم البطركخانة بخطتها السنوية لإقامة الكنائس لتدرسها الجهات المختصة دفعة واحدة بدلا من أن تترك للمبادرة الفردية للجمعيات أو الأشخاص ودون تخطيط علمى سليم .

الدعوة والتبشير :

الدعوة أو التربية الدينية والقيم الخلقية أمر يلتزم به مجتمعنا طبقاً للدستور الجديد فى مادته السابعة عشرة كما تلزم الدولة بالتمكين لهذه المبادئ . وتقوم المساجد والكنائس الدينية والمدارس أساساً بشئون الدعوة الدينية .

ولما كان كثير من الشكايات التى ولدت بعض الحساسيات ترجع إلى ما يتردد أحيانا فى خطب المساجد وعظات الكنائس أو إلى نشاط تبشيرى تقوم به بعض الجمعيات ، فقد أولت اللجنة هذا الموضوع اهتمامها .

وقد تبينت اللجنة من إحصائيات المساجد التى حصلت عليها من وزارة الأوقاف أن عدد المساجد التى تتبع وزارة الأوقاف لا يتجاوز أربعة آلاف مسجد ، بينما تفوق المساجد الأهلية هذا العدد . وهذه المساجد لا شأن لوزارة الأوقاف بتعيين أئمتها أو وعاظها . وقد سبق أن صدر القانون

رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ وقرر أن تتولى وزارة الأوقاف إدارة المساجد سواء بوقفها إشهاد أو لم يصدر على أن يتم تسليمها كما تتولى أيضًا الإشراف على إدارة الزوايا التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الأوقاف وتوجيه القائمين عليها لتؤدى رسالتها الدينية على الوجه الصحيح . وقد عللت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون التى أعدها وزير الأوقاف وقتئذ إخضاع جميع المساجد لإشراف وزارة الأوقاف » بأنه لوحظ أن عدداً كبيراً من المساجد لا يخضع لإشراف وزارة الأوقاف وهذه المساجد يترك شأنها للظروف ولا يوجد بها من يحمل مسئولية التعليم والإرشاد . ولما كان بقاء هذه الحال قد ينقص من قيمة التوجيه الدينى ويضعف الثقة برسالة المساجد ، خصوصاً وأن ما يقال فوق منابر المساجد إنما يقال باسم الله ، فإن الأمر يقضى بوضع نظام للإشراف على هذه المساجد بحيث يكفل تحقيق الأغراض العليا من التعليم الدينى العام وتوجيه النشئ وحمايتهم من كل تفكير دخيل » .

وحسبما وقف السيد وزير الأوقاف ردا على سؤال وجه إليه فى مجلس الشعب ، فقد كان من المفروض أن ينفذ هذا القانون بضم ألف مسجد كل عام وهو ما تم عن عام ١٩٦١ وانتهى الأمر بأن الميزانية لم تسمح بذلك بعدها ، إذا ضم المسجد يحتاج إلى خمسمائة جنيه سنويا على أقل تقدير ، فكأننا نحتاج إلى ثمانية ملايين من الجنيهات من أجل ضم المساجد الأهلية . وقد أعلن السيد وزير الأوقاف أنه ابتدأ من عام ١٩٧٣سيعمل على ضم ألف مسجد سنويا . (مضبطة مجلس الشعب الجلسة الرابعة والثلاثون فى ٢٨ مايو ١٩٧٢ حيث قدم سؤال من السيد

العضو صلاح الطاروطى وسؤال آخر من السيدة كريمة العروسى بخصوص هذا الموضوع) .

ومع تقدير اللجنة لظروف الميزانية وأولويات المعركة ، فالذى لا شك فيه أن أخضاع هذه المساجد للإشراف الكامل لوزارة الأوقاف من شأنه أنه يبعد مظنه التجاوز فيما قد يلقى فيها من خطب أو وعظ . وحتى يتم ذلك فإن وزارة الأوقاف عليها أن تمارس رقابتها فى الإشراف على إدارة هذه المساجد والزوايا وتوجيه القائمين عليها لتؤدى رسالتها الدينية على الوجه الصحيح . كما تقترح اللجنة أيضاً فى هذا الصدد أن يكون تعيين أئمة هذه المساجد بموافقة وزارة الأوقاف بعد التحقق من توافر الشروط الشرعية لتعيين إمام المسجد وفهمه الصحيح لأحكام الدين وتنظيم الإشراف على ما تلقى من خطب فيها حتى لا تجاوز شرح أحكام الدين الحنيف إلى توجيه انتقادات أو مطاعن فى الأديان الأخرى .

وتلاحظ اللجنة أيضاً أن ما يلقى من مواعظ فى الكنائس يمكن أن يقع فيه تجوز أيضًا إذا لم يلتزم الواعظ الحدود التى يتطلبها شرح أحكام الدين والدعوة إلى الحق والخير والفضيلة على أنه لما كان تعيين راعى الكنيسة يتم دائما على قرار من المطران المختص أو البطريركية فإنها تكون مسئولة عن أدائه وواجباته الدينية ، ويمكن مراجعتها فى ذلك عند أى تجاوز لهذه الوجبات .

وقد تبينت اللجنة أيضًا من المعلومات التى طلبتها من وزارة الشئون الإجتماعية أن عدد الجمعيات الإسلامية المقامة فى مصر يبلغ

٦٧٩ جمعية بينما يبلغ عدد الجمعيات المسيحية الإرثوذكسية ٤٣٨ جمعية وهى جميعا - إسلامية ومسيحية - تتلقى إعانات دورية سنوية من وزارة الشئون الإجتماعية تبلغ ٤٩٢٩٠ جنيهاً بالنسبة للجمعيات الإسلامية وتبلغ ٢٥٧٨٥ جنيها بالنسبة للجمعيات الأرثوذكسية .

وتخضع هذه الجمعيات لرقابة الجهة الإدارية طبقًا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وهو يحيز للجهة الإدارية أن تقرر إدماج أكثر من جمعية تعمل لتحقيق غرض مماثل أو توحيد إدارتها ، كما يجيز حلها بقرار مسبب من وزير الشئون الإجتماعية لأسباب مختلفة من بينها إذا إرتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الأداب .

وقد تبينت اللجنة من إستقراء الحوادث التى حققتها النيابة العامة بشأن النشاط الطائفى ومن المناقشات التى أجرتها مع المسئولين فى مشيخة الأزهر وفى البطريركية على حد سواء ، أن بعض هذه الجمعيات قد نسب إلى بعض أعضائه توجيه مطاعن أو توزيع نشرات تنطوى على إساءة للأديان الأخرى أو القائمين عليها ، كما أن بعض الجمعيات تتزايد عددها فى الحى الواحد إلى حد لا يمكنها من آداء رسالتها فى فاعلية وبمسئولية ، وأن بعضها ينسب إليه القيام بنشاط تبشيرى سواء بالنسبة للمسلمين أو حتى داخل نطاق المذاهب المختلفة فى المسيحية بينما أن رسالته التبشيرية يجب أن توجه إلى أفريقيا والعالم الخارجى لا إلى المواطنين فى مصر الذين يجب أن نحمى حريتهم وعقيدتهم الدينية من

أى تأثير مصطنع . وكل هذا قد حدا اللجنة إلى أن تسترعى النظر إلى مكامن من الخطر من تزايد عدد هذه الجمعيات العاملة فى نفس الميدان ، والتى يجب أن تتوافر فى القائمين عليها إدراك سليم لأحكام الدين ونظرة متسامحة إلى العقائد الأخرى وبعد التعصب الذميم وإنصراف أساسى إلى التربية الخلقية والوطنية ، وهو ما يقضى أحكام الإشراف المقرر لوزارة الشئون الإجتماعية على مثل هذه الجمعيات .

وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه بعد أن أصبحت التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام طبقًا للمادة ١٩ من الدستور الجديد فإن المدارس قد أصبحت من مؤسسات الدعوة وهنا تبدو فى المدارس التى تضم أبناء من المسلمين والأقباط إذ يجب إتاحة الفرصة لدروس دينية منظمة للتلاميذ الأقباط فى المدارس يتعلمون فيها أحكام دينهم ، كما يجب أن تتسم دروس الدين جميعها بعرض لحقائق الأديان بحسن إدراك وسعة وبعد عن التعصب .

الرقابة على نشر الكتب الدينية :

تبينت اللجنة من دراستها أن بعض الكتب الدينية التى تنشر فى مصر للمؤلفين من المسلمين كثيرا ما تتعرض لأحكام الديانة المسيحية والأمر كذلك بالنسبة للكتب الدينية التى يكتبها مؤلفون من الأقباط فقد تتعرض لأحكام الإسلام . وفى الحالتين كثيرا ما يقع التشكى من أن ما نشر فيه المساس بالعقيدة الأخرى .

وعلى سبيل المثال اطلعت اللجنة على بعض الكتب التى رأت مشيخة الأزهر أنها تروج لمفاهيم تمس بالعقيدة الإسلامية كما أطلعت على بعض المؤلفات والأحاديث التى رأت البطريركية فيها مساساً بالعقيدة المسيحية . وقد تبينت اللجنة أن بعض هذه المصنفات لم يعرض على رقابة النشر رغم أن الطابع أو الناشر معروف . كما تبين أن بعض هذه الكتب ومنها كتاب «القرآن دعوة نصرانية » من سلسلة مسماة « في سبيل الحوار الإسلامى المسيحى » مطبوع فى الخارج وقد ذكر الأستاذ على عبد العظيم من مجمع البحوث الإسلامية إن اسم المؤلف المطبوع على الكتاب وهو الأستاذ الحداد اسم مستعار لأن هذا الكتاب لا يمكن أن يصدر إلا عن جماعة متخصصة فى الشئون الدينية ذات إلمام واسع بأحكام الدين الإسلامى والدين المسيحى وأنه ملئ بالأخطاء والمغالطات التى يقصد بها عرض أحكام الإسلام مشوهة ومثل هذا الكتاب قد وفد من الخارج دون أن تمنع رقابة النشر دخوله .

وتلاحظ اللجنة أن قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ المعمول به حتى الآن يجيز بقرار من مجلس الوزراء أن يمنع من التداول داخل البلاد المطبوعات التى تصدر فى الداخل والتى تتعرض للأديان تعرضاً من شأنه تكدير السلم العام ، أما بالنسبة للمطبوعات التى تصدر فى الخارج فإن من سلطة إدارة منع دخولها للبلاد أصلا متى كان ذلك لازما للمحافظة على النظام العام أو الآداب العامة والأديان .

وقد سبق لمحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة أن أيدت بحكمها

الصادر فى ١١ مايو ١٩٥٠ قرار مجلس الوزراء بمصادرة كتاب تعرض للدين على نحو من شأنه إثارة الخواطر ، وإهاجة الشعور . كما تلاحظ اللجنة أن الرقابة على النشر تمارس سلطة أوسع فى حالة الطوارئ وهى معلنة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وقد تبينت اللجنة فى بحثها لنظام الكتب الدينية أن بعض هذه الكتب كان يعرض قبل التصريح بنشره على مجمع البحوث الإسلامية بينما كان البعض الآخر يعرض على أمانة الدعوة والفكر بالإتحاد الإشتراكى أو يتولاه نفس موظفى الرقابة . وتوصى اللجنة وزارة الثقافة والإعلام بوضع نظام محكم فعال ومستنير لرقابة الكتب الدينية بسعة أفق وبغير أن تتحول هذه الرقابة لتصبح سلاحاً يشهر فى وجه حرية البحث العلمى أو لإزكاء نزعات الجمود والتقليد ، ومع ضمان التزام آداب النشر الدينى فى دولة دينها الإسلام ومن تعاليم هذا الدين « ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم » ومن تعاليمه أيضًا « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سوأ بيننا وبينكم ألانعبد إلا الله» .

كما يمكن علي مستوى التنظيم السياسى أن تنشأ بأمانة الشئون الدينية مكاتب دينية متخصصة يرجع إليها عند أى خلاف .

وتلاحظ اللجنة أيضًا أنه منذ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٦١ لم تجر انتخابات المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس ، وهى الهيئة التمثيلية التى تقوم إلى جانب السلطة الدينية للمجمع المقدس ، ومن ثم فقد

استحال على المجلس الملى أن يباشر اختصاصاته ، وكان ذلك بوادر نزاع بدأ بين المجلس الملى والمجمع المقدس فى عام ١٩٥٥ ، ثم تجدد فى عام١٩٦١ وترتب عليه ان طلب قداسة البابا وقتئذ عدم إجراء الانتخابات الجديدة التى كان محدداً لها يوم ١٢ من يوليو ١٩٦١ وتوصى اللجنة وزارة الداخلية بأن تتخذ التدابير اللازمة لإجراء التزامات المجلس الملى العام ، طبقاً للأمر العالى الصادر فى ١٤ من مايو ١٨٨٣ مع أعمال أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ ، الذى أجاز آن تتولى إختصاصات المجلس الملى هيئة مؤلفة من أبناء الطائفة وذلك بصفة مؤقتة حتى يتم إجراء الإنتخاب .

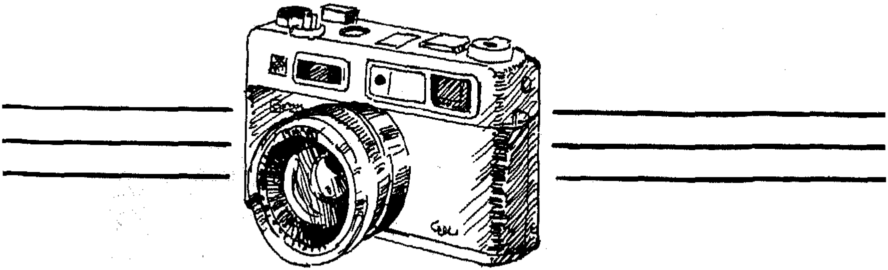

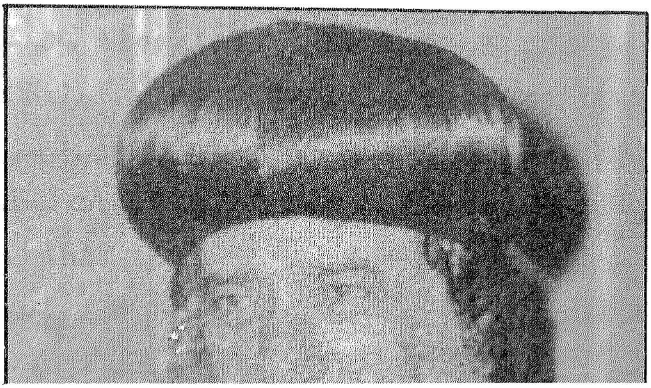

On the occasion of the 12th Congress of the International Association of
Democratic Lawyers, in Athens,

the Minister of Justice

and Mrs George - Alexandros Mangakis

have the pleasure to invite Mr an Mrs M Guerguies

to the reception that will be held on Monday 15 October, 1984 at the Hotel «Grande Bretagne», at 9.00 p. m.

دعوة وزير العدل اليونانى فى ١٥ اكتوبر للمؤلف لمناقشة
قضية البابا شنودة .

صورة للمؤلف مع انستاسى نقيب المحامين باليونان بقصر الملك چورج لمناقشة قضية البابا شنودة

صورة للمؤلف فى مؤتمر للمحامين للدفاع عن البابا مع رئيس
الاتحاد الدولى للمحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب فاروق
ابو عيسى

ASSOCIATION INTERNATIONALE DES JURISTES DEMOCRATES
INTERNATIONAL ASSOCIATION OF DEMOCRATIC LAWYERS
ASOCIACION INTERNACIONAL DE JURISTAS DEMOCRATAS
МЕЖДУНАРОДНАЯ АССОЦИАЦИЯ ЮРИСТОВ ДЕМОКРАТОВ
國 際 民 主 法 律 家 協 會
رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية
263, avenue Albert, 1180 Bruxelles - Belgique — Tél: (02) 345.14.71
Adresse télégraphique: Interjurist Bruxelles

Bruxelles, le 7 décembre 1984

Me Maurice SEDDIK
Avocat
92, Shoubra street

LE CAIRE

R.A. EGYPTE

Cher Monsieur,

A la demande de notre Secrétaire Général, Me Amar Bentoumi, nous vous adressons ci-joint une copie de la lettre que l'AIJD a adressée au Président Housni Moubarak en faveur du pape Chenouda.

Nous vous prions d'agréer, Cher Monsieur, l'expression de nos sentiments les meilleurs.

Nicole GERARD
Secrétaire Exécutive

L'A.I.J.D. est une Organisation Non Gouvernementale ayant le statut consultatif auprès du Conseil économique et social des Nations Unies et de l'UNESCO.

رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

(١)

بروكسل ٧ ديسمبر ١٩٨٤

الأستاذ / موريس صادق المحامى
٩٢ شارع شبرا - القاهرة
جمهورية مصر العربية

الأستاذ الفاضل .

بناء على طلب سكرتيرنا العام الأستاذ / عمار بنتومى ، مرفق طية صورة من خطاب الرابطة موجه للسيد الرئيس حسنى مبارك والخاص بالبابا شنودة

وتفضل يا أستاذنا الفاضل بقبول فائق الإحترام

السكرتير التنفيذى

بنتولاجيراد

Nicole GERARD
Secrétaire Exécutive

ASSOCIATION INTERNATIONALE DES JURISTES DEMOCRATES
INTERNATIONAL ASSOCIATION OF DEMOCRATIC LAWYERS
ASOCIACION INTERNACIONAL DE JURISTAS DEMOCRATAS
МЕЖДУНАРОДНАЯ АССОЦИАЦИЯ ЮРИСТОВ ДЕМОКРАТОВ
國 際 民 主 法 律 家 協 會
رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية
263, avenue Albert, 1180 Bruxelles - Belgique — Tél: (02) 345.14.71
Adresse télégraphique: Interjurist Bruxelles

Bruxelles, 29 octobre 1984

Me Maurice SEDDIK
Avocat
92 Shoubra street
LE CAIRE

R.A.E.

Cher ami,

Je vous informe que l'AIJD est intervenue ce jour auprès du Président Housni Moubarak en faveur du Pape Chenouda.

~~Après avoir souligné~~ que sa privation de liberté par une mesure administrative et politique qui le prive de tout droit à la défense est également une atteinte à la liberté de conscience et au droit à la justice profondément ressentie par non seulement ses millions d'adeptes mais aussi par tous les juristes attachés au respect des droits de l'homme, l'AIJD a demandé la libération du Pape Chenouda et qu'il puisse exercer, en toute liberté, ses droits d'homme et ses fonctions sacerdotales.

Bien amicalement à vous.

Amar BENTOUMI
Secrétaire Général

رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

(٢)

بروكسل ٢٩ أكتوبر ١٩٨٤

الأستاذ / موريس صادق المحامى
٩٢ شارع شبرا - القاهرة
جمهورية مصر العربية

الصديق العزيز :

أخبركم بأن الرابطة قد تدخلت ذلك اليوم فى الموضوع الخاص بالبابا شنودة لدى الرئيس حسنى مبارك ، بعد التأكد على تقييد حريته بمقياس سياسى إدارى مما يمنعه من كل حق فى الدفاع - هى أيضاً حرية الضمير والحق فى العدالة محسوسة بعمق - ليس فقط من الآلاف ولكن أيضاً من كل المحامين المرتبطين بإحترام حقوق الإنسان

الرابطة قد طلبت حرية البابا شنودة لكى يتمكن من ممارسة حياته - بكامل حرية حقوقه كإنسان وظائفه المقدسة .

السكرتير التنفيذى

عمار بتومى

Bien amicalement à vous.

Amar BENTOUMI
Secrétaire Général

Bruxelles, le 20 octobre 1984

Monsieur Housni MOUBARAK
Président de la République Arabe d'Egypte

LE CAIRE

R.A.E.

Monsieur le Président,

L'Association Internationale des Juristes Démocrates, qui regroupe en son sein des juristes de 83 pays et à laquelle sont affiliées quatre associations continentales et régionales de juristes, a suivi avec beaucoup d'intérêt les mesures de libération des détenus politiques intervenues dans votre pays depuis votre accession au pouvoir. Elle tient à attirer votre attention sur la situation du Pape Chenouda qui a été privé de sa liberté pour des raisons politico-religieuses depuis plusieurs années et qui se trouve en résidence surveillée à Ouadi Natroun dans le désert.

Ce haut personnage religieux, qui est le chef spirituel de la communauté Copte en Egypte et dans le monde, a été arrêté à la suite de troubles religieux survenus en Egypte et dans des conditions les plus discutables.

Sa privation de liberté par une mesure administrative et politique qui le prive de tout droit à la défense est également une atteinte à la liberté de conscience et au droit à la justice. Elle est profondément ressentie, par, non seulement ses millions d'adeptes, mais aussi par tous les juristes attachés au respect des droits de l'homme.

C'est pourquoi, nous vous adressons le présent appel afin que le Pape Chenouda soit libéré et puisse exercer, en toute liberté, ses droits d'homme et ses fonctions sacerdotales.

Croyez, Monsieur le Président, à l'expression de notre très haute considération.

Amar BENTOUMI
Secrétaire Général

Joë NORDMANN
Président

رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

(٣) بروكسل ٢٠ أكتوبر ١٩٨٤

السيد الرئيس حسنى مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية

سيدى الرئيس

إن رابطة الحقوقيين الديمقراطية العالمية التى تجمع الحقوقيين من ٨٣ دولة والتى تتفرع منها أربعة رابطات حقوقيين إقليمية قارية ، قد تابعت بإهتمام كبير خطوات الإفراج عن المعتقلين السياسيين فى بلدكم من بداية وصولكم للسلطة ، فنحرص لجذب إنتباهكم لحالة البابا شنودة التى قيدت حريته لأجل أسباب سياسية دينية من عدة سنوات ، والتى حددت إقامته بوادى النطرون فى الصحراء .

هذه الشخصية - الدينية الكبيرة الذى هو الرئيس الروحى للطائفة القبطية فى جمهورية مصر العربية وفى العالم قد وقفوه بعد الحوادث الدينية التى حدثت فى مصر وفى ظروف الأكثر ....

إن تقييد حريته بمقياس سياسى إدارى مما يمنعه من كل حق فى الدفاع - وهى أيضاً حرية الضمير والحق فى العدالة - محسوسة بعمق - ليس فقط من الآلاف ولكن أيضاً من كل المحامين المرتبطين بإحترام حقوق الإنسان ولهذا نحن نوجه لكم سيادة الرئيس نداء كى يتم تحرير البابا شنودة ولكى يتمكن من ممارسة " بكل حرية " حقوقه كإنسان ووظائفه المقدسة .

تأكد سيدى الرئيس من حسن تقديرنا لسيادتكم .

Bien amicalement à vous.

Amar BENTOUMI
Secrétaire Général

Joë NORDMANN
Président

الفصل العاشر

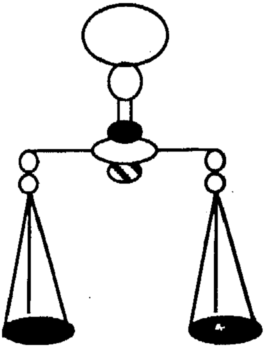

عودة قداسة البابا شنودة الثالث

الفصل العاشر

عودة قداسة البابا شنودة الثالث

فى ٣١ اكتوبر ١٩٨٤ نشرت جريدة الأهالى خبرا يقول ان الأهالى علمت ان الرئيس حسنى مبارك سيصدر قرارا قبل منتصف نوفمبر بعودة البابا شنودة الثالث الى مهام منصبه البابوى وقد أكد د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب فى لقاء مع بعض اعضاء المجلس ان قرارا اتخذ بالفعل بعودة البابا الى ممارسة مهامه وان القرار سيعلن خلال ايام

وتم بالفعل إبلاغ القرار للبابا شنودة بمقره الحالى فى وادى النطرون وبصدور هذا القرار يتم تصحيح الوضع الخاطئ الذى عاشته الكنيسة القبطية منذ أكثر من ٣ سنوات نتيجة لقرارات ٢ سبتمبر ١٩٨١ وفى ٣ يناير سنة ١٩٨٥ قطعت الاذاعة والتليفزيون المصرى برامجها لتذيع قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ بإعادة تعيين بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية .

قرار رئيس الجمهورية

رقم ٦ لسنة ١٩٨٥

بإعادة تعيين بابا الأسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية .

الحكم فى قضية عودة البابا

وبجلسة ١٩ / ٣ / ١٩٨٥ حكمت دائرة منازعات الأفراد والهيئات - محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى الدعوى رقم ٣٥٩٠ لسنة ٣٨ قضائية المقامة من الاستاذ موريس صادق المحامى ضد السيد رئيس الجمهورية بصفته - باعتبار الخصومة منتهية فى الدعوى .

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الشعب

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإدارى

بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم الثلاثاء الموافق ١٩/ ٣ / ١٩٨٥م.

برئاسة السيد الاستاذ المستشار / محمد جلال الدين عبد الحميد نائب رئيس المجلس وعضوية السيدين الاستاذين / محمود عبد المنعم موافى والمستشارين محمد معروف محمد وكيلا المجلس

وحضور السيد الاستاذ المستشار المساعد / محمد جاد محمود مفوض الدولة

وسكرتارية السيد / عبد العزيز السيد عامر أمين السر

أصدرت الحكم الآتى فى الدعوى رقم ٣٥٩٠ لسنة ٣٨ ق

المقامة من

الاستاذ / موريس صادق المحامى

ضد السيد / رئيس الجمهورية بصفته

الإجراءات :

أقام المدعى هذه الدعوى بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٨٤ طلب فى ختامها الحكم بصفة مستعجلة بإصدار قرار جمهورى بتمكين قداسة البابا شنودة من ممارسة مهام منصبه وإنهاء عزلته مع مايترتب على ذلك من آثار

حدد لنظر الدعوى امام المحكمة جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٨٤ عدل فيها المدعى طلباته فى مواجهة الحاضر عن الحكومة الى طلب الحكم بوقف تنفيذ القرار السلبى بالإمتناع عن تمكين قداسة البابا شنودة من ممارسة مهام منصبه والموضوع بإلغاء القرار وأودع حافظة مستندات كما أودع حافظة ثانية بجلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٨٤

ثانيا بجلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٨٤ .

وتداول نظر الدعوى على النحو الثابت محاضر الجلسات وبجلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٥ حضر المدعى شخصيا وقدم حافظة مستندات بها القرار الجمهورى رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ والذى نص ان يعاد تعيين الأنبا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية وقرر بانه يطلب

الحكم بإنهاء الخصومة فى الدعوى مع تحمله المصروفات . كما قدم الحاضر عن الحكومة حافظة مستندات طويت صورة من القرار الجمهورى المشار اليه .

قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة اليوم وفيها صدر هذا الحكم وأودعت مسودته المشتملة على اسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع الإيضاحات والمداولة قانونا .

من حيث ان المدعى طلب الحكم بإعتبار الخصومة منتهية فى الدعوى مع تحمله مصر وفاتها ولم يقدم الحاضر عن الحكومة اعتراضا على ذلك بل قدم صورة من القرار الجمهورى رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ - الذى استند اليه المدعى فى طلبه ومن ثم يتعين الحكم باعتبار الخصومة منتهية والزام المدعى مصروفاتها فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

باعتبار الخصومة منتهية الدعوى والزمت المدعى المصروفات

سكرتير المحكمة **رئيس المحكمة**

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين بابا الأسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ بإلغاء قرار رئيس الجمهورية السابق ذكره

وبناء على ماعرضه علينا وزير الداخلية

قرار

مادة - ١ - يعاد تعيين الأنبا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية

مادة - ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار

صدر من رئاسة الجمهورية فى ١١ ربيع الثانى ١٤٠٥ - ٣ يناير ١٩٨٥ .

حسنى مبارك

الرئيس محمد حسنى مبارك
الذى أصدر قراره التاريخى بعودة قداسة البابا

صورة تجمع بين المؤلف وقداسة البابا شنودة والأستاذة هدى توفيق مراسلة التليفزيون المصرى بأمريكا والأستاذ أشرف حمدى فؤاد الصحفى بوكالة رويتر . بعد عودة قداسة البابا إلى الكرسى البابوى

الفصل الحادى عشر

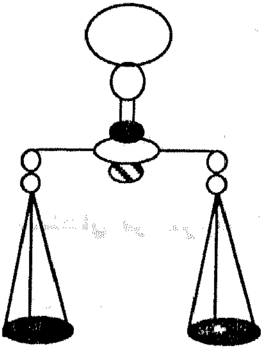

زيارة الأقباط للقدس
وقضية دير السلطان

الفصل الحادى عشر

زيارة الاقباط للقدس وقضية دير السلطان

يمكن القول أن موريس صادق قد اعتبر دير السلطان قضية عمرة.. حتى أطلقت عليه الصحافة المصرية لقب «محامى دير السلطان » كما قام بجهود عديدة ومكثفة ... سياسية ودينية بعيداً عن الجهود القانونية... لحل القضية ...» جريدة الأنباء الكويتية العدد ٤٨٤٩ - السنة الرابعة عشرة - الأربعاء ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٨٩.

دير السلطان فى جريدة الأهرام

قضية دير السلطان كان هبة لأقباط مصر من السلطان صلاح الدين الأيوبى تقديراً لهم على محاربتهم فى صفوفه .

وفى ليلة عيد الفصح والقيامة ، ١٩٧٠/٤/٢٥ فوجئ الأنبا باسليوس والحجاج المصريون برجال الأمن الإسرائيليين يطردونهم .

واتصل الأنبا باسيليوس مطران القدس بالدكتور زيرخ وزير الأديان الإسرائيلى وطلب منه إرجاع الدير إلى المصريين حسب معاهدة برلين ١٨٧٨ والتى نصت على التزام السلطة المحلية بالقدس بالحفاظ على الوضع الراهن بجميع الطوائف المسيحية - فرد الوزير الإسرائيلى بطلب تقديم شكوى . ونصح المحامون برفع دعوى ضد الحكومة

الإسرائيلية وصدر الحكم رقم ١٩٧٠/١٠٩ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٦ من محكمة العدل بالقدس والمشكلة من خمسة قضاة اسرائيليين برد دير السلطان لأقباط مصر ، وقال الحكم أن هذا العمل من جانب إسرائيل يمثل خطأ من الشرطة وأنه ضد الأمن والنظام العام وعلى وزير الشرطة الإسرائيلى اعادة هذه المقدسات إلى الأقباط قبل يوم ١٩٧١/٤/٦ .

ولم ينفذ الحكم الإسرائيلى

وبتوقيع معاهدة السلام والتى نص فيها على احترام الحقوق المقدسة لكلا الطرفين كان من الواجب على الحكومة الإسرائيلية تنفيذ الحكم مثلما تحترم مصر المعابد اليهودية بالقاهرة . وأثارت الوفود المصرية فى محادثات طابا موضوع دير السلطان وأثاره على المستوى المحلى كاتب هذه السطور وقابل السفير الإسرائيلى بالقاهرة موشى ساسون والذى وعده بالرد عليه ولم يصل أى رد حتى الآن .... موريس صادق المحامى

جريدة الأهرام ص ٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٣ .

مشكلة دير السلطان

مشكلة دير السلطان صعبة جداً .. قديمة جداً فمنذ أمد طويل استضاف المصريون بالقدس رهبان احباش (اثيوبيين) ولكنهم كانوا دائماً يثيرون المتاعب وقد أمرهم أكثر من مرة الإمبراطور هيلاسلاسى

بالإمتناع عن إثارة المتاعب ضد الرهبان المصريين ، وكان أخر مرة أثاروا فيها متاعبهم إنهم طردوا الرهبان المصريين عام ١٩٦٢ من الدير واستولوا عليه وقد حل **جلالة الملك الحسن ملك الأردن** وقت إن كانت القدس خاضعة للحكم الأردنى وأمر برد الدير إلى مصر - ولكن ما أن استولت إسرائيل على القدس فقام الرهبان الأحباش فى ١٩٧٠/٤/٢٥ بانتهاز فرصة توجه الحجاج والرهبان المصريون إلى كنيسة القيامة واستولوا على الدير وحصلت الكنيسة المصرية على أحكام قضائية لرد الدير ولكن الحكومة الإسرائيلية لم تنفذ هذه الأحكام وأمتنعت الكنيسة المصرية عن إرسال حجاج لبيت المقدس وما زالت المشكلة قائمة ...

رأى السفير الإسرائيلى فى القاهرة

يرى موشى ساسون سفير اسرائيل فى مصر السابق أن عدم تواجد اقباط مصريين لزيارة الدير ساعد على تفاقم مشكلة دير السلطان وترك الساحة خاوية أمام الرهبان الأحباش .

دير السلطان
فى ندوة دولية بنقابة المحامين المصرية

عقدت الندوة يوم الإثنين ٢٩٨٨/٢/٢٩ وشارك فيها كاتب هذه السطور موريس صادق المحامى وفضيلة الدكتور سيد طنطاوى مفتى الديار المصرية والأستاذ احمد الخواجة نقيب المحامين والأستاذ/ محمد

صبرى مبدى أمين عام نقابة المحامين والدكتور محمد نور فرحات أمين اتحاد المحامين العرب والدكتورة نعمات فؤاد استاذة التاريخ بالجامعة المصرية والأستاذ فهمى ناشد نائب رئيس اتحاد المحامين الأفارقة وعضو مجلس الشورى والأستاذ/ سامح عاشور مقرر لجنة الحريات وعضو مجلس نقابة المحامين والأستاذ فريد عبد الكريم رئيس الحزب الإشتراكى الناصرى والأستاذ/ خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع وحضر عنه الشيخ محمد العاصى - كما حضر الأستاذ/ الحمزة دعبس عن حزب الأحرار وممثلين عن الحزب الوطنى وحزب الأمة وحزب العمل مثله الأستاذ/ شوقى خالد المحامى وسفيرى الفاتيكان والمجر وممثلين عن الهيئات الدولية والدبلوماسية بالقاهرة مجلة أخبار المحاماة - العدد الرابع عشر - إبريل ١٩٨٨ - شعبان ١٤٠٨ هـ .

دير السلطان فى مجلة أخبار المحاماة

رفضت نقابة المحامين مشروع السلام الذى تقدم به موريس صادق المحامى لحل قضية دير السلطان والمكون من أربع نقاط هى أن تنفذ إسرائيل معاهدة الإستاتيسكو الدولية والتى تنص على إعادة الدير لمصر وكما تتخلى الحكومة الأثيوبية عن الدير فتآمر رعاياها بعدم المساس بالوضع المقدس . وأن يتعايش الرهبان الأحباش مع أخوتهم المصريين .وترسم الحكومة المصرية علاقاتها بالدول على أساس إحترامها لقضية دير السلطان وطالب المشروع بأن تكون الأماكن المقدسة فى

فلسطين بعيدة عن الصراعات السياسية .

أعلن سامح عاشور عضو مجلس النقابة والمتحدث باسم النقابة فى الندوة الدولية التى عقدت بمقر النقابة رفض نقابة المحامين لهذا المشروع لأن النقابة لا تعترف بأى اتفاق سلمى مع حكومة اسرائيل لأنها لا تعترف بدولة اسرائيل وأكد أن المسلمين لن يصلوا فى المسجد الأقصى والمسيحيين في دير السلطان إلا بتحليل كامل للتراب العربى فى فلسطين .

وأكد أن موضوع دير السلطان فحسب فهى دعوى مفتوحة وإن الدير جزء من كل فإذا كان دير السلطان هو البداية فنحن معكم وفى مقدمتكم كما أكد أن النقابة لا يمكن أن تتنازل عن دير السلطان ولا تقبل التحكيم عليه لأنه ثابت لنا ملكيتنا له مثل طابا ولا فرق بين طابا ودير السلطان . وأضاف سامح عاشور أن السبيل الوحيد لإستعادة المقدسات الإسلامية والمسيحية وتحرير الشعب الفلسطينى هو الكفاح المسلح لأننا نعيش مجتمعا لا يعرف إلا القوة وسيلة لاستعادة الحقوق .

وتحدث الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الديار المصرية .. مؤكد أن القوة الحميدة هى السبيل الوحيد لأعادة المقدسات بعد أن فشلت كل المساعى والجهود السلمية وأكد أننا دائما نقف بجانب الحق ... حتى يعود إلى أهله .

واستعرض فضيلة المفتى قصة بقاء دير السلطان منذ عهد صلاح الدين الأيوبى وحتى قامت إسرائيل باغتصابه وتسليمه إلى نصارى الحبشة . وأكد أن الواجب علينا كمسلمين أن نقف بجوار اخوتنا المسيحيين فى قضيتهم .

وتحدثت الدكتورة نعمات أحمد فؤاد والتى أكدت أن دير السلطان ليس الجريمة الوحيدة لإسرائيل . وأكدت إن كلمات الشجب وقانون التنديد لا يجدى مع دولة مثل اسرائيل بل لابد من عمل يعيد كل شئ لأصحابه وتناولت الدكتورة نعمات الإنتفاضة الفلسطينية إن مثلما قتل «داود» «جلياط» بحجر فسوف يحرر الأطفال الفلسطينيون أراضيهم ويطردون اسرائيل بالحجارة وأكدت أن التفكك العربى فى المرحلة الأخيرة هو الذى أعطى إسرائيل فرصة للتغلغل فى الوطن العربى وإن اسرائيل لن تحتل مكان مصر فى الكتب السماوية فمصر لها فضل فى نشر الأديان .

وتحدث الأب حزقيال وهبة مندوبا عن الأنبا شنودة الثالث والذى تحدث عن الوحدة الوطنية المصرية مؤكدا إنه لا نسعى لوحدة وطنية لأن السعى للوحدة تكون للمتخلفين ولكننا هنا واحد وشعب واحد وأن المصريين لا ينسون موقف الأنبا مرقص سرجيوس حين ذهب إلى الأزهر فى عام ١٩١٩ وهتف يحيا الهلال مع الصليب وإندلعت المظاهرات . وإنتقل فى حديثه إلى قضية دير السلطان وأكد إن اسرائيل اغتصبتها

وعلى الرغم من حصول الكنيسة المصرية على حكم المحكمة الدستورية الإسرائيلية بأحقيتنا فقد امتنعت الحكومة الإسرائيلية عن تسليمها لنا بحجة أن هناك أمورا سياسية .

وتحدث الدكتور نور فرحات ممثل اتحاد المحامين العرب والذى أكد أن حقوق المصريين لدير السلطان حق ثابت بمقتضى الوثائق التاريخية والقانونية وأحكام القضاء الإسرائيلى وأن أحد الوثائق التى تؤكد ذلك قرار الحكومة البريطانية الصادر عام ١٨٦٨ ومعاهدة برلين الدولية عام١٨٧٨ وأكد أن هذه الحقائق توضح إن اسرائيل ارتكبت بهذا جريمة مركبة بعد أن مكنت الأحباش من السيطرة على الدير وأن هذه الجريمة أثبتت أن الأخطار التى تهدد الأمة لا تفرق بين عنصريها وكما أثبتت هذه الجريمة أن نظام الشرعية الدولية ما زال يفتقر إلى آليات الإلزام بما هو حق مشروع ولا زال يعبر بقدر كبير عن علاقات القوة الكبيرة ولو على حساب العدل . وأمامكم الأمثلة وأحصروا عدد القرارات التى صدرت من أجهزة الأمم المتحدة التى تحظر الإستيلاء على الأراضى بالقوة ولا تجد وسيلة إلى التنفيذ . أكد الدكتور نور فرحات فى نهاية كلمته أننا لابد وأن نعمل عملا يجبر إسرائيل على تسليم الدير حيث أطالب الحكومة المصرية بأن تقوم بتسليم المعبد اليهودى فى القاهرة إلى الكنيسة المصرية حتى تقوم اسرائيل بإعادة الدير لأصحابه .

وتحدث مختار نوح عضو مجلس النقابة والذى أكد أن أرض فلسطين مهد الأديان كلها وأن لغة الحوار لم تعد تفيد فى إعادتها ولابد لنا من العودة إلى لغة السيف وأكد أن القوة ه الحل الوحيد لعودة فلسطين وجميع المقدسات الإسلامية والمسيحية .

وتحدث الدكتور ميلاد حنا . والذى أكد أننا أمام قضية كلية دير السلطان جزء منها وهذه القضية يجب أن تطرح فيها نقطتان الأولى هى التى تخضع المنطقة العربية لسياسة اليد الطويلة ، والثانية زرع الفتنة الطائفية فى المنطقة وأكد أن المنطقة أصبحت تحكم بقانون الغابة وأصبح الشعار الحالى لها هو العنف والقوة .

وإن إسرائيل لا تريد سلاما ولا يمكن أن تعيش فى سلام . وإن إسرائيل بإمكاناتها العسكرية والحضارية والإقتصادية تفوق كل الأمة العربية كما ثبت أن بعد مصر عن العرب أضعف العرب وإن بعد العرب عن مصر هز مكانتها العربية والدولية واستعرض الدكتور ميلاد حنا تاريخ اسرائيل فى زرع الفتنة الطائفية فى الوطن العربى وأكد أنهم لابد أن نكافح جميعاً من أجل تحرير فلسطين ومن أجل وحدة وطنية واحدة .

ثم تحدث فى نهاية المؤتمر فهمى ناشد نائب رئيس الإتحاد الأفريقى مؤكدا إن اسم دير السلطان هو رمز يعيش فيه الرهبان المسيحيون ومكرمة السلاطين المسلمين وأن الوحدة الوطنية هى حقيقة الشعب

المصرى وهى روح مصر وأن جميع الأديان جاءت إلى مصر وجدت ذاتها فيها وأكد أن الإنتفاضة الفلسطينية والغضب يجمع اليوم الجميع من رهبان وشيوخ المصريين لتحقيق هدف واحد وهو تحرير الأرض العربية بالكامل .

قرار باباوى بتحريم الزيارة للقدس

أصدر قداسة البابا شنودة الثالث بابا وبطريرك الكرازة المرقسية قرارا باباويا بتحريم الزيارة للقدس وأجاب نيافته على ما تلقاه من رسائل من أبناء الكنيسة القبطية بصدد رغبتهم فى زيارة القدس والحج اليها . وإورى أن الزيارة موقوفة الآن تماما . وإن الكنيسة القبطية بالأرض المقدسة لا تستقبل أى وافد عليها ولا تؤدى له أى خدمات دينية إلى أن يأذن الله القادر على كل شئ باسترداد مقدساتنا المغتصبة وترفرف راية السلام على الأرض المقدسة .

الغاء الإحتفالات القبطية بالقدس

يتابع نيافة الحبر الأنبا باسليوس مطران كرسى القدس والشرق الأدنى إعلانه فى كل الصحف التى تصدر بكل اللغات فى مدينة الله (القدس) كعادته السنوية منذ أغتصبت مقدساتنا القبطية فى القدس

(دير السلطان وكنيسته) عام ١٩٧٠ معلنا اعتذار نيافته عن استقبال المهنئين بالأعياد . ويرأس قداسته خدمة القداسات الإلهية بكاتدرائية المهد الكبرى بمدينة بيت لحم . إما كنيسة القيامة فيقوم الأباء الرهبان فى الحفاظ على عبادتنا وحقوقنا وعوائدنا فيها ، بينما يقيم نيافته القداسات الإلهية فى كاتدرائية الأنبا أنطونيوس بالبطريركية القبطية بالقدس ، لأن الطريق الطبيعى إلى كاتدرائية القيامة هو دير السلطان المغتصب .

كذا يعتذر نيافته عن استقبال أى قبطى يخالف قرار قداسة البابا شنودة الثالث ويتوجه إلى القدس بحيلة أو أخرى وذلك إلى حين إسترجاع مقدساتنا القبطية .

وصف دير السلطان

تبلغ مساحة دير السلطان حوالى ١٨٠٠ متر تضم زاويته القبلية كنيسة الأربعة حيوانات وهى الكنيسة العلوية وكنيسة ثانية أسفل منها ببضع درجات وهى كنيسة الملاك ميخائيل وبها باب موصلة لساحة كنيسة القيامة ويتصل الجهة البحرية بمطرانية الأقباط الأرثوذكس وهى المدخل الوحيد للدخول إلى كنيسة القيامة حيث يوجد قبر السيد المسيح له المجد وكان الحجاج الأقباط المصريون يستحمون فيه قبل التوجه إلى كنيسة القيامة .

دير السلطان فى جريدة الأنبا ءالكويتية

أولا ؛ جريدة الأنباء الكويتية العدد ٤٨٤٨ - السنة الرابعة عشر - الثلاثاء ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٨٩ .

ثانيا ؛ جريدة الأنباء الكويتية العدد ٤٨٤٩ - السنة الرابعة عشر - الأربعاء ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٨٩ .

القاهرة مكتب الأنباء

تحقيق ؛ مجدى الجلاد

جريدة الأنباء الكويتية فى ١٩٨٩/٦/٢٧ (حزيران ١٩٨٩) - العدد ٤٨٤٨ - السنة الرابعة عشر .

القصة الكاملة لقضية دير السلطان ؛

نقطة النزاع الثانية بين مصر وإسرائيل .. بعد طابا .

قضية دير السلطان هى أغرب قضية مصرية تنظرها المحاكم فى الوقت الحالى .. قام المحامى موريس صادق عام ١٩٨٥ برفع دعوى قضائية ضد الحكومة الإسرائيلية يطالبها فيها برد دير السلطان لأقباط

مصر وطالب وقتها النائب العام المصرى بالتصريح له بإعلان الممثل القانونى للسفارة الإسرائيلية بالقاهرة لإقامة الدعوى ضد حكومته أمام المحاكم المصرية ... وقد حصل المحامى على أكثر من تصريح من النائب العام .. الأول بتاريخ ٢ مارس ٨٥ ، والثانى فى ١٠ ديسمبر ٨٥ ، والثالث فى ٨ ديسمبر ١٩٨٥ ، ولم تكتمل الإجراءات القانونية للقضية بعد أن رفض جميع المحضرين الذهاب إلى سفارة إسرائيل لتسليمها إعلان الدعوى.. وحينما فشلت المحاولات .. قام موريس صادق برفع دعوى قضائية أخرى ضد الحكومة المصرية ممثلة فى رئيس الوزراء ووزير الخارجية يتهمها فيها بالتقصير فى إسترداد دير السلطان من إسرائيل . ويطالبهما بالتعويض نتيجة للأضرار التى لحقت به بصفته من أقباط مصر الذين حرموا من آداء الحج إلى القدس منذ اغتصاب اسرائيل لدير السلطان عام ١٩٧٠ .. وظلت القضية منظورة أمام القضاء المصرى منذ عام ١٩٨٥ حتى تحددت جلسة ٢٨ يونيو الحالى « غدا الأربعاء » بمحكمة السيدة زينب للنطق بالحكم .. وفى أغرب القضايا المصرية وقبل ساعات من حكم القضاء ... كانت لـ « الأنباء » هذه الوقفة مع أخطر القضايا المعلقة بين مصر وإسرائيل ...

الجذور التاريخية

يرجع تاريخ بناء دير السلطان إلى عام ١٠٩٢ عندما قام منصور التلباني وكان والي القدس ببنائه فوق كنيسة القيامة بترخيص من السلطان العثماني في ذلك الوقت جلال الدين وشاه والذي نسبت اليه تسمية الدير ... ويضم دير السلطان عددا من المنشآت الدينية الهامة وتبلغ مساحته ألفي متر .. الأولى ألفي متر وتتكون زاويته القبيلة من كنيستين .. الأولى كنيسة « الأربعة حيوانات» والثانية كنيسة « الملاك ميخائيل » ويربط بينهما ممر ضيق يبلغ طوله ٩٠ سم ومن الجهة البحرية يتصل الدير بمطرانية الأقباط الأرثوذكس وهو المدخل الوحيد للدخول إلى كنيسة القيامة .. حيث كان ملكا لهم بعد قيام السلطان صلاح الدين الأيوبي بإهداء الدير لأقباط مصر بعد إنتهاء الحروب الصليبية تقديرا لدورهم التاريخي في هذه الحروب .. وبين عامي ١٠٩٢ و ١٩٧٠ شهد دير السلطان عشرات المؤتمرات ونظراً لأن الكنيسة المصرية هي الكنيسة الأم للطائفة الأرثوذكسية في جميع أنحاء العالم برئاسة البابا شنودة .. فقد سمحت الكنيسة لعدد من الرهبان الأحباش بالأقامة في بعض حجرات الدير تحت رئاسة راهب قبطي مصري وذلك بعد إنقطاع الإمدادات والمعونات عنهم والتي كانت ترد إليهم من الحبشة .

بداية النزاع

وفى عام ١٨٣٧ راح معظم الرهبان الأحباش ضحية لإنتشار وباء الكوليرا وخوفا من إنتشار العدوى قام الأتراك بحرق جميع المتعلقات الخاصة بهم. وترك هذا الحادث نوعا من التوتر فى العلاقات بين الطرفين.. وأثار أطماع رهبان الأحباش فى القدس ... وتدخلت السلطات المصرية لإحباط المحاولة .. ونجحت حينما صدر مرسوم ملكى من الحبشة بمنع مشاغبى الأحباش من دخول الدير واعتبار انفسهم ضيوفا عليه ... ودفع ذلك الحكومة البريطانية إلى إصدار قرار ١٨٦٨ بملكية الأقباط للدير وكنيسته .. ورغم ذلك استمر الأحباش فى مضايقة الأقباط والتعرض لهم وقاموا بخطف مفاتيح الدير .. فاصدر خديوى مصر امرا للأقباط بان تبقى مفاتيح الدير لهم وعدم تعرض الأحباش لهم فى مواجهة مؤامرات الرهبان الأحباش واتفقت جميع دول العالم عام ١٨٧٨ على عدم المساس بالوضع الراهن بالأماكن المقدسة وهو ما عرف باسم « الأستاتيسكو » وتم التوقيع على نفس المضمون فى معاهدة برلين الدولية فى نفس العام والتى نصت ايضًا على التزام السلطات المحلية بالقدس للمحافظة على الأوضاع الراهنة للأماكن المقدسة .. وكانت الظروف الدولية فى ذلك الوقت قد أدت إلى هذا الموقف الدولى بعد اشتداد الصراع السياسى على الأماكن المقدسة فى النصف الثانى من القرن الـ ١٩ الميلادى ... مما أدى إلى نشوب حرب « القرم » بين روسيا وتركيا .. وكانت المعاهدة سبب إنتهاء الحرب بينهما بعد تدخل فرنسا .

المسرحية الإسرائيلية

واستمر هذا الوضع حتى إنتهاء الحرب العالمية الأولى وإنتداب بريطانيا على فلسطين .. واصبح عليها الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة .. ولكن استمر الأحباش في تدبير المؤامرات للإستيلاء على دير السلطان حتى لجأ أقباط مصر إلى قناصل الدول الأجنبية بالقدس للتدخل لإحباط هذه المؤامرات .. واستمرت المشكلة قائمة حتى عام ١٩٦٢ عندما تمرد الرهبان الأثيوبيون على الرهبان المصريين والأسقف المصرى واحتلوا الدير بالقوة ... فقام مطران القدس المصرى بعرض الأمر على الملك حسين ملك الأردن والمشرف العام على القدس فى ذلك الوقت والذي تدخل شخصياً وأصدر أوامره بإن يرد دير السلطان للمطران المصرى والرهبان المصريين وذلك بعد التأكد من مستندات ملكية الدير للقبط وتم تسليم الدير لهم مرة أخرى ..

وظل الوضع هادئا حتى حرب ١٩٦٧ بين مصر وإسرائيل وبعد أن دخلت القوات الإسرائيليلة إلى القدس أعلنت الحكومة الإسرائيلية فى البداية تعهدها أمام جميع الكنائس والأديان والطوائف باحترام احكام معاهدة « الإستاتيسكو » وإنها ستحافظ على ملكية المقدسات لأصحابها والتى حددتها المعاهدة بإنها كنيسة القيامة .. ودير السلطان وكنيسة المهد الكبرى فى بيت لحم ، وكنيسة الجثمانية وقبر العذراء مريم

.. وحائط المبكى اليهودى .. واعترفت إسرائيل وقتها بملكية اقباط مصر لدير السلطان .. وبمقتضى ذلك ظل الأنبا باسيليوس المطران المصرى فى القدس يباشر مهام منصبه كراع للمنشآت الدينية المصرية فى القدس وأهمها منشآت دير السلطان .

وبدأت المؤامرة الإسرائيلية لإغتصاب دير السلطان عام ١٩٧٠ عندما تولى منجستو هيلا ميريام السلطة فى أثيوبيا .. وأعلن إنفصال الكنيسة المصرية الأم بعد وفاة الإمبراطور الأثيوبى هيلا سيلاسى .. واستغل الأحباش فرصة الإحتلال الإسرائيلى للقدس وتولى هيلا ميريام السلطة فى أثيوبيا لتدبير المؤامرة مع الحكومة الإسرائيلية التى تلاقت مصالحها مع مصالح الأحباش .. فقامت بعد إتفاق سرى مع هيلا ميريام على تسليم الدير للأحباش مقابل قيامه بتسهيل مهمة نقل أكثر من ٢٥ ألف من يهود الفلاشا إلى إسرائيل وهى العملية التى تمت فى منتصف الثمانينات .

الإغتصاب الإسرائيلى

بدأت فصول المسرحية فى ليلة عيد القيامة فى ٢٥ ابريل ١٩٧٠.. وحينما كان الأقباط داخل كنيسة القيامة يؤدون صلاة العيد فى منتصف الليل .. حيث قامت الشرطة المسلحة الإسرائيلية باحتلال البطريركية القبطية ودير السلطان .. وقامت القوات بتغيير أقفال البوابات المؤدية إلى الكنيسة القبطية والدير ومنعت أقباط مصر من دخول الدير .. وبعد أيام قامت إسرائيل بتسليم مفاتيح الأقفال الجديدة للأحباش .. وقام الأنبا باسيليوس برفع دعوة قضائية أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد الحكومة الإسرائيلية وضد وزير الشرطة والأديان فى الحكومة وضد اسقف الأحباش ... وعندما بدأت المحكمة نظر القضية قامت بمعاينة المقدسات المغتصبة برئاسة القاضى جرانات رئيس المحكمة العليا وفى ١٦ مارس ١٩٧١ أصدرت المحكمة الإسرائيلية حكمها رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٠ برد دير السلطان لأقباط مصر وأدانت التعدى على ممتلكات مصر وأمرت وزير الشرطة الإسرائيلى بإعادة الأماكن المغتصبة قبل ٦ إبريل ١٩٧١ .. كما غرمت وزير الشرطة وأسقف الأحباش مبلغ ١٥٠٠ ليرة إسرائيلية وقالت فى حيثيات الحكم « إن ما فعلته القوات الإسرائيلية كان ضد الأمن والنظام العام بالدولة الإسرائيلية » .. ولكن قامت حكومة إسرائيل بتقديم إقرار للمحكمة بإن القضية ذات ابعاد سياسية .. وطالبتها بألا تكلفها بإعادة الدير إلى اصحابه الأقباط

المصريين .. واعتبرت الحكومة الإسرائيلية حكم المحكمة ما هو إلا مجرد توصية رغم إن المحاكم لا تصدر توصيات .. بل تصدر أحكاما واجبة النفاذ .

واصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارا آخر فى ٢٨ مارس ١٩٧١ ضد حكم المحكمة ... يقضى بإبقاء الوضع على ما هو عليه .. وتشكيل لجنة من وزراء لكن لم تصدر اللجنة توصياتها حتى الآن وبعد مرور ١٨ عاماً على تشكيلها .

وفى عام ١٩٧٧ اعاد الأقباط الكرة مرة ثانية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية فقد رفع الأنبا باسيليوس دعوى قضائية أخرى يطالب باسترداد الدير .. وقضت المحكمة بأحقية أقباط مصر فيه إلا أن الحكومة الإسرائيلية رفضت تنفيذ الحكم للمرة الثانية .

دير السلطان ومرحلة السلام

ومع السلام المصرى الإسرائيلى بدأت مرحلة جديدة من الصراعات حول دير السلطان ... فبعد زيارة الرئيس الراحل أنور السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ صرح فى تل ابيب الياهو بن اليسار مدير مكتب مناحم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلى وقتها بتصريح قال فيه .. أنه بعد زيارة السادات للقدس اصبح الطريق مفتوحا أمام الحجاج المسيحيين المصريين لزيارة بيت المقدس بمناسبة عيد الميلاد - ٢٥ ديسمبر - وإن

اسرائيل فى إنتظار زيارة البابا شنودة الثالث - بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية بزيارة القدس فى أعياد الميلاد أيذانا بإعادة الحج المسيحى للأقباط المصريين ... وقال إن حكومة إسرائيل سوف تستقبل البابا شنودة استقبال رؤساء الدول .

ورد البابا شنودة على هذا التصريح ببيان رسمى أعلن فيه أن الكنيسة القبطية المصرية لن تسمح لأى من أتباعها بزيارة القدس قبل اعادة دير السلطان الذى استولت عليه اسرائيل وسلمته للأحباش ... وأنه شخصيا لن يزوروا القدس قبل أن تتحرر وتعود كما كانت عربية .. وإن الأقباط المصريين لن يزوروا القدس إلا مع أخوانهم العرب المسلمين بعد تحريرها .. وأصدر البابا قرارا بفرض عقوبة الحرمان الكنسي على كل قبطى يقوم بزيارة بيت المقدس للحج المسيحى قبل تحريرها ..

خريف الغضب على البابا

وانتهزت اسرائيل موقف البابا شنودة للضغط على أنور السادات بضرورة قيام المسيحيين المصريين بزيارة القدس .. تأكيداً لمشروع تطبيع العلاقات بين البلدين .. واستدعى السادات البابا شنودة فى فبراير عام ١٩٨٧ بمنزله بالجيزة وحاول اثناءه عن موقفه .. وقال السادات للبابا .. إنه يعتقد أن القضية سياسية ١٠٠٪ ولذلك سوف يكلف وزير الخارجية بالتفاوض فى شأنها مع الخارجية الإسرائيلية .. ولكن البابا تمسك

بموقفه.. مما أثار غضب السادات وكانت النقطة الأولى خلافاته مع البابا.. وناصبه العداء إلى أن نفاه وحدد اقامته فى قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١ .

وبعد توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل .. ارسل الأنبا باسليوس الأسقف المصرى بالقدس عدة مذكرات عن القضية إلى رئيس اسرائيل اسحاق نافون .. ومناحم بيجن رئيس الوزراء .. ووزير الأديان والوزراء المسئولين فى الحكومة الإسرائيلية .. مطالبا بإعادة مقدسات أقباط مصر موضحا إنه فى ظل السلام لا مجال للمنازعات والصراعات والضغوط السياسية وأنه ليس من المناسب أن توقع إسرائيل معاهدة للسلام مع مصر .. بينما تغتصب مقدسات واملاك المصريين المقيمين فى القدس .. وكالعادة لم تستجب إسرائيل .

وثائق القضية

ونأتى إلى استعراض الأوراق والوثائق التاريخية والقانونية التى تؤكد ملكية أقباط مصر للدير .. ولم تذكر هذه الوثائق على مدى التاريخ كلمة « الأحباش » كأحد ملاك دير السلطان ، فالدير كان هبة من السلطان صلاح الدين الأيوبى لأقباط مصر لأيواء وراحة وإستحمام حجاج بيت المقدس تقديرا لولائهم وإخلاصهم فى محاربة الصليبين فى جيش المسلمين .. ولم يذكر التاريخ «الأحباش» إلا فى عام ١٢٩٠ حينما طلب أحد ملوكهم فى أثيوبيا من السلطان قلاوون التوسط لدى بطريرك القبط

للسماح لمطران الأحباش وإيصال تقدماته من أثواب كهنوتية وهو ما يسمى بالهياكل الرهبانية الحبشية ببيت المقدس .. وتشير هذه الوثيقة إلى عدم حق الأحباش في الدير .. وإلا ما كان ملكهم قد التمس الإذن من السلطان قلاوون .. وتؤكد الوثائق الأجنبية أيضاً أن دير السلطان لم يرد ضمن أملاك الأحباش وأنه ذكر ضمن أملاك أقباط مصر .. ففى الكتاب الذى الفه المهندس وليم هارفى واصدرته جامعة اكسفورد عام١٩٣٥ يقول المستر « ريتشموند » مدير مصلحة الأثار لحكومة فلسطين فى عهد الإنتداب البريطانى «إنه فى عام ١٤٠٠ م كان للروم واللاتين والقبط المصريين والاحباش املاك فى كنيسة القيامة ... ولكن فى عام ١٦٦٤ م نزعت ملكية الارمن الچورچيين لعجزهم عن دفع الاموال المفروضة عليهم بسبب فقرهم .. ثم نزعت ملكية الاحباش عام ١٦٦٨ لنفس السبب "

رسائل .. سيمو دى بريف

ويؤكد كتاب " رحلة من حلب الى القدس فى عيد الفصح " لمؤلفه السير هنرى موندرك نفس الكلام حيث يقول " فى القدس احتفظت كل طائفة من طوائف الروم واللاتين والارمن والچورچيين والاقباط والاحباش بقسم معين لها من قبل الاتراك لكن جميع الطوائف اضطروا للتخلى عن اقسامهم لعدم امكانهم اداء الضرائب فيما عدا القبط المصريين والروم

واللاتين " .. ويضيف الكاتب ان " الاحباش عندما اعوزهم المال عانوا من الفقر لجأوا الى الروم لاسعافهم فلم يغيثوهم .. فلجأوا الى الأرمن فاعالوهم واستولوا على املاكهم .. فثار الرومان لذلك ورفع بطريركهم" باسليوس " دعوى على الارمن استنادا الى ان الاحباش بحسب منطوق " العهدة العمرية " تابعون لبطريرك الارثوذكس .. فحكم لهم باستعادتها الا ان الارمن استرجعوها بواسطة حسين باشا مستلم القدس فاستأنف البطريرك الدعوى الى الاستانة فحكم الصدر الاعظم محمد باشا ان تكون املاك الحبش بالكامل للروم . ووثيقة اخرى .. عن رسالة كتبها " سيمو دى بريف " سفير فرنسا لدى الآستانة حول تقريره عن زيارته الى القدس عام ١٦٠٤ حيث قال فيها " لايملك الاحباش او الاثيوبيون فى القدس سوى هيكل تحت المذبح الذى يحتوى على عمد الجلد المحاط بمشكات من الخشب " وكتب الكاتب الفرنسى " نيار " فى حجته للقدس عام ١٦١٦ " ان عمود الجلد بالقدس يوجد بالقرب منه قنديل بشعلة الاحباش الذى يقع هذا الهيكل فى حيازتهم "

خطأ تاريخى

وتؤكد الاحكام الصادرة من بطريركية الكرسى المقدس للاقباط الارثوذكس بالقدس عام ١٩٣٥ ان الاحباش يعتقدون ان كنيسة الحبش السفلية المجاورة لكنيسة القيامة من الجهة القبلية هى كنيسة الملاك

ميخائيل .. ويثبت الوصف الوارد بالحجة المزيفة للحباش كذب هذه الاعتقادات .

حيث لا ينطبق وصفهم على كنيسة الملاك ميخائيل " وهى احد اجزاء دير السلطان " لسبب واضح فبابها غربى وليس قبلى كما يزعم الاحباش .. ويذكر كتاب " رحلة الى الشرق " للسائح الفرنسى " جان دى تيفينو " عام ١٦٥٧ فى وصفه لكنائس القدس ان جميع الاماكن التى اخذها الروم من الاحباش .. هى مذبح صغير .. وكنيسة تحتوى على غرفة ارضية خشبية .. ومذبح تاج الشوك .. وكنيسة باسم مريم المصرية .. وليست باسم الملاك ميخائيل " ودير مارى ابراهيم ودير كاترين بنهاية سوق الحدادين .. وذكرت الوثائق ايضا ان دير السلطان لايطرق من ساحة القيامة .. اما الدير الذى يطرق فعلا من الساحة المذكورة فهو دير مارى ابراهيم .

وتذكر وثائق الخلاف بين الروم والاحباش .. ان الاحباش حينما عجزوا عن استرداد املاكهم المغتصبة من قبل الروم لجأوا لاقباط مصر الذين عز عليهم ان يكون اخوانهم من الحبش بلا مأوى فقبلوهم ضيوفا فى دير السلطان .. وقبل الاحباش هذه الاستضافة تاركين للروم املاكهم.

وتؤكد وثائق الكنيسة الارثوذكسية الام ان تردد المصريين على الاماكن المقدسة فى القدس بدأ قبل ان يعرف الاحباش طريقهم اليها ..

وتذكر احدى هذه الوثائق ان البطريرك القبطى " اثناسيوس " هو الذى قام بتدشين كنيسة القيامة فى القدس .. بدعوة من الامبراطور الرومانى قسطنطين سنة ٣٢٥ م .. وذكر المؤرخ ابو المكارم سعد الله الذى توفى منذ ثمانية قرون فى مؤلفاته ان الكنائس التى تخص اقباط مصر فى القدس هى هيكل فى كنيسة القيامة .. وكنيسة انشأها النيراوى مقار فى عهد هارون الرشيد .. ومنشآت دير السلطان بالكامل ..

اما اكثر الوثائق اثباتا لحق اقباط مصر فى دير السلطان .. فهى الوثيقة المؤرخة فى ١٠ ديسمبر ١٨٢٠ م والتى استصدرها المعلم حبيب وكيل القبط قرارا من المحكمة الشرعية يتضمن بيانا بالترميمات اللازمة لدير السلطان والدار الملاصقة له كممتلك شرعى لاقباط مصر .. كما تذكر الوثيقة ان الدار الملاصقة كان اشتراها المعلم ابراهيم الجوهرى رئيس الدواوين بصفته ممثلا للحكومة عام ١٧٩٥ لصالح اقباط مصر فى عصر المماليك بقصد توسيع الدير .

السادات .. اتفق مع اسرائيل

ومنذ سنوات قامت وزارة الخارجية المصرية بجمع واعداد وتبويب هذه الوثائق التى تنفرد " الانباء " بنشرها تاكيدا لحق مصر فى استعادة دير السلطان بعد اغتصاب اسرائيل له وتسليمه للاحباش عام ١٩٧٠ .. وجرت مفاوضات عديدة باءت كلها بالفشل نتيجة لتعنت الجانب

الاسرائيلى .. وادعاء الخارجية الاسرائيلية بان القضية ذات ابعاد سياسية وليست دينية .. وذلك استنادا الى تصريحات الرئيس الراحل انور السادات للانبا شنودة بذلك فى فبراير ١٩٨٧ والتى اقر فيها بهذه الابعاد السياسية .

وتشير تقارير الخارجية المصرية ان مصر عرضت على اسرائيل اكثر من مرة احالة قضية دير السلطان للتحكيم الدولى مثلما حدث فى قضية طابا .. ولكن قوبل الاقتراح من الجانب الاسرائيلى بالرفض .. استنادا الى حجة واهية وهى انتظار الحكومة الاسرائيلية لتوصيات اللجنة الوزارية التى شكلت منذ ١٨ عاما .. ولم تصدر توصياتها حتى الآن .

طابا .. الثانية

وامام هذا الموقف رفع المحامى موريس صادق دعوى قضائية ضد الحكومة المصرية ممثلة فى رئيس الوزاراء ووزير الخارجية يتهمهما فيها بالتقصير فى استرداد دير السلطان ويطالبهما بالتعويض نتيجة للاضرار التى وقعت على اقباط مصر بسبب هذا التقصير .. وذلك بعد عجزه عن رفع دعوى ضد الحكومة الاسرائيلية امام المحاكم المصرية حيث رفض جميع المحضرين أخطار السفارة الإسرائيلية بالقاهرة بإنذار الدعوى .. وظلت أغرب قضية منظورة أمام القضاء المصرى منذ عام ١٩٨٥ حتى حجزت للنطق بالحكم بمحكمة السيدة زينب فى جلسة ٢٨ يونيو الحالى .. هذا

فى نفس الوقت الذى اعلن فيه الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى إثناء محادثاته مع روفين مرحابى ، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية فى شهر مايو الماضى .. إن قضية دير السلطان سوف تحل سلميا عن طريق التحكيم الدولى .. لتصبح « طابا » الثانية .

« الأنباء » تنشر الوثائق الكاملة التى تؤكد ملكية مصر للدير ... وإسرائيل ترفض التفاوض .

السادات اتفق مع إسرائيل على الأبعاد السياسية للقضية ... وعندما اعرض البابا .. نفاه فى سبتمبر ١٩٨١ .

اسرائيل شكلت لجنة وزارية لبحث القضية منذ ١٨ عاما ولم تقدم توصياتها للآن خيوط المؤامرة بدأت بتسليم الدير للأحباش مقابل سماح منغستو بترحيل الفلاشا صور من الإنذار الموجه للسفارة الإسرائيلية بالقاهرة والذى رفض « المحضرون » تسليمه حيثيات القضية التى نظرتها المحكمة الإسرائيلية ... وحكم المحكمة باللغة العبرية وثيقتان باللغة الفرنسية يرجع تاريخهما لعامى ١٨٥٦ و ١٨٧٨ تثبتان ملكية دير السلطان لأقباط .

جريدة الأنباء الكويتية ٢٨ يونيو ١٩٨٩ (حزيران ١٩٨٩) - العدد ٤٨٤٩ السنة الرابعة عشرة

القاهرة - مكتب الأنباء

أجرى الحوار : **مجدى الجلاد**

الأنباء الكويتية ١٩٨٩/٦/٢٨

قبل ساعات من الحكم اليوم فى أغرب قضية مصرية - اقتراح بتسليم المعبد اليهودى بالقاهرة للأقباط لإجبار اسرائيل على رد الدير

مدخل الدير

موريس صادق المحامى يتحدث إلى الزميل مجدى الجلاد حجة تركية يرجع تاريخها إلى عام ١٨٥١ تقضى برد مفتاح دير السلطان للأقباط المصريين بعد أن استولى عليه رهبان الأحباش .

الإستيلاء على الدير كان صفقة متكافئة بين إسرائيل وأثيوبيا... لتهجير الفلاشا موريس صادق المحامى لـ « الأنباء » :

نطالب بتحويل قضية « دير السلطان » للتحكيم الدولى .

هدفى من القضية حث الحكومة المصرية على التحرك الفعال فهى تعتبر الدير قضية سيادة .. لكنها تلتزم الصمت !

وثيقة ترجع إلى عام ١٧٨٢ وهي عبارة عن عقد بيع أجزاء من دير السلطان لأقباط مصر .

وثيقة يرجع تاريخها إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وهى عبارة عن مضبطة تقضى بعدم تعرض الأحباش لأقباط مصر فى دير السلطان

عناوين وتعليقات

فى البداية يقول/ موريس صادق المحامى :

– حينما نعود للجذور التاريخية للقضية منذ عام .. سنجد أن الوثائق ومؤرخى هذا العصر يثبتون ملكية أقباط مصر لدير السلطان .. والغريب أن التاريخ يذكر أن الأحباش باعوا أملاكهم المقدسة فى القرن الثامن عشر للأرمن الأرثوذكس وهى عبارة عن مغارة الصليب فى كنيسة القيامة .. وبعض الأماكن الصغيرة مقابل « جراية يومية » غذاء يومى – تتكون من ١٠٠ رغيف خبز ووعاء من العدس المطهو ..

وحينما نشأت المشكلة عام ٧٠ واستولت إسرائيل على الدير فى ليلة عيد القيامة المجيد وسلمته للأحباش .. توجه الأنبا باسليوس مطران

الأقباط بالقدس إلى وزير الأديان الإسرائيلى والذى أظهر عجزه أمام سلطة الشرطة التى إغتصبت الدير وطالبه برفع دعوى قضائية ضد وزير الشرطة مطران الأحباش ... واستند الأنبا باسليوس فى دعواه إلى هذه الوثائق ووضعها امام محكمة العدل العليا الإسرائيلية تنفيذ الحكم بحجة أن القضية ذات ابعاد سياسية وبالتالى تختص بها وزارة الخارجية - وقدمت الخارجية مذكرة للمحكمة تطالبها بعدم الضغط عليها فى هذه القضية - ورفعنا دعوى أخرى عام ٧٧ وأقرت المحكمة حقنا فى الدير .. ورفضت إسرائيل للمرة الثانية .

نتهم وزير الخارجية بالتقصير

بعد معاهدة السلام عام ٧٩ بين مصر وإسرائيل .. وبعد إدراكنا إستحالة الضغط على الحكومة الإسرائيلية بالطرق القانونية .. بدأنا فى مطالبة وزارة الخارجية المصرية .. فى ظل وضعية السلام الجديد - وبما لها من إختصاص أصيل بالحفاظ على حقوق المصريين بالخارج وعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل ببذل الجهود لاسترداد الدير .. حيث أصبح من الطبيعى أن تتحول جهودنا إلى الحكومة المصرية والحل الدبلوماسى بعد إقامة علاقات تطبيع بين البلدين .. وفى المذكرة التى رفعتها الكنيسة الإرثوذكسية الأم إلى الخارجية المصرية تضمنت الأبعاد الكاملة للقضية والوثائق التى تثبت حق مصر فى الدير وانتظرنا التحرك المصرى فى ضوء

الجهود التى بذلت لإسترداد الأراضى المصرية المحتلة مثل سيناء وطابا .. حيث لا يختلف الدير عنهما .. وللأسف فقد عجزت الحكومة المصرية عن مواجهة مشكلة دير السلطان .. ولم تبد أى تحركات تجاه التسوية .

وأمام هذا الموقف اضطررت إلى رفع الدعوى أمام المحاكم المصرية. لأن مرور ١٠ أعوام على بداية العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل دون أية تحركات إيجابية مصرية .. يعنى إن هناك تقصيرا بالقضية فى أداء عملهما ومهامها الرئيسية .. وبالتالى وجب التعويض .

وما الجهة التى رفعت الدعوى القضائية لصالحها ؟

لم أرفع الدعوى لصالح جهة معينة .. وفضلت أن أترك للكنيسة مساحة مناسبة للتحرك من خلال الجهود الدبلوماسية بالتعاون مع الخارجية المصرية .. وإنما رفعتها بصفتى الشخصية .. فأنا كمواطن مصرى .. وأحد أبناء الكنيسة القبطية الأرثوذكسية يحق لى - ولكل قبطى مصرى - رفع هذه الدعوى ضد الحكومة المصرية أو أى مسئول ثبت تقصيره .. فى خدمة الوطن .. ودير السلطان هو ملكية عامة لجميع أقباط مصر - وقد ترتب على إحتلال إسرائيل للدير حرمان جميع أقباط مصر - وأنا منهم - من الحج إلى الأراضى المقدسة .

حيثيات القضية

ما الحيثيات القانونية التى أستندت إليها القضية ؟

- حيثيات القضية متكاملة وواضحة .. وهناك دفوع قانونية ثابتة لا يمكن التشكيك فى صحتها .. ومنها :

أولا : أن هناك حكما قضائيا صدر من محكمة العدل العليا الإسرائيلية بحق أقباط مصر فى الدير .. وبالتالى يصبح القضاء الإسرائيلى نفسه متفقا ومتضامنا مع وجهة النظر المصرية .

ثانيا : إن جميع الوثائق والمؤلفات التاريخية العربية والأجنبية تثبت هذا الحق - وتنفى أية علاقة بين الأحباش والدير .. بل وأستطيع التأكيد أن هذه الوثائق أكثر قوة وفاعلية من وثائق قضية طابا التى استردتها مصر بسهولة .

ثالثا : أن بنود معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل تتيح لمصر استرداد الدير فى ثلاثة أيام فقط ..حيث تنص المادة الثالثة من المعاهدة .. الفقرة الخامسة على الأتى .. « يتعهد كل طرف بعدم صدور افعال عدوانية أو أفعال عنف أو تهديد من داخل أرضه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر » .

بتطبيق نص هذه المادة كان من الواجب على الحكومة المصرية أن تطالب برد دير السلطان .. لأن قيام إسرائيل باغتصابه وتسليمه للأحباش هو فعل العنف ضد المواطنين المصريين الأقباط وضد ممتلكات مصرية بالقدس .. ويعنى ذلك خرق إسرائيل لمعاهدة السلام .. وتنص المعاهدة أيضاً على الخطوات الواجب اتباعها فى حالة خرق أحد الطرفين أحد بنودها وهى ..

- حل الخلافات التى تنشأ بين الطرفين عن طريق المفاوضات .. فإذا لم تنجح فعن طريق التوفيق وإذا لم تنجح أيضاً .. فعن طريق التحكيم الدولى .

كما أن هناك بروتوكولا فى المعاهدة تنص على أنه فى حالة خرق أحد الطرفين للمعاهدة أو محاولة خرقها يجب على الطوف الآخر إخطار الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثالث فى المعاهدة .. وعليها حل المشكلة بالطرق الودية .

رابعاً : أن جميع المعاهدات والإتفاقيات الدولية تدين الوضع الحالى.. ومنها إتفاقية برلين العربية ومعاهدة الأستاتيسكو الدولية التى نصت على إلتزام السلطات المشرقة على القدس باحترام الأماكن المقدسة والحفاظ عليها.. وحماية حقوق الطوائف الدينية هناك .. وقد

التزمت إسرائيل بذلك وأعلنت عند إحتلالها للقدس عام ١٩٦٧ التزامها بالحفاظ على الوضع السابق للأماكن المقدسة فى القدس .

إذا فاغتصابها للدير وتسليمه للأحباش نقض لهذه الإتفاقيات الدولية ومتعارضا مع التزامها السابق والذى اقرته أمام المجتمع الدولى .

اسانيد الحكومة المصرية

ويضيف موريس صادق المحامى :

- لقد قصرت الحكومة المصرية فى مواجهة المشكلة رغم هذه الحجج والأسانيد القانونية ١٠٠ ٪ .. ولم تتخذ الدبلوماسية المصرية أى خطوة من الخطوات اللازمة والتى نصت عليها معاهدة السلام ولم تتخذ الدبلوماسية المصرية أى خطوة من الخطوات اللازمة والتى نصت عليها معاهدة السلام ولذلك أقول بصراحة أنها فشلت فى مواجهة مشكلة دير السلطان .. لأن لديها من الأسانيد ما يثبت حقها .. ورغم ذلك تهاونت في الضغط ومحاولة استرداد الدير من إسرائيل والأحباش .. وبالتالى اكتملت الدعوى والتى تدين الحكومة المصرية بالتقصير .

وما الأسانيد التى استند اليها دفاع الحكومة عن عجزها عن تسوية المشكلة .. حيث قالت هيئة الدفاع فى قضايا الدولة أن الخارجية

قامت ببذل ضغط متزايد على الحكومة الإسرائيلية لإعادة هذا الحال كما كان عليه في دير السلطان .. وأثارت هذا الموضوع في كافة المحافل المشتركة بين مصر وإسرائيل بداية من اجتماعات اللجان المشتركة المختصة بتطبيق العلاقات بين البلدين منذ عام ٧٩ حتى الآن .. بالإضافة إلى إجتماعات كبار المسئولين بوزارة الخارجية مع السفير وأعضاء السفارة الإسرائيلية بالقاهرة ..

كما أثارت الحكومة هذا الموضوع فى كافة الإجتماعات التى عقدت إثناء زيارات المسئولين الإسرائيليين بالقاهرة .. وزيارات المصريين لتل أبيب .. وقدمت الحكومة حافظة مستندات تضمنت ما يلى :

- صورة من تقرير رسمى عن مقابلة اجراها السفير محمد نهاد عسقلانى مدير إدارة إسرائيل بوزارة الخارجية يوم الأحد ٩ يناير ١٩٨٣ مع سفير اسرائيل بالقاهرة والوزير المفوض بالسفارة .. تناولت الأهمية التى تعلقها مصر على حل مشكلة دير السلطان وتظهر الضغط المتزايد من جانب مصر لحل هذه المشكلة.

- صورة من محضر مقابلة السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووليم نجيب سيفين وزير الدولة لشئون الهجرة مع الأنبا باسليوس مطران الكنيسة القبطية بالقدس يوم ١١ فبراير ١٩٨٦ .. وأوضح فيها وزير الدولة للشئون الخارجية أنه تحدث مع ديفيذ كميحى

«مدير عام الخارجية الإسرائيلية خلال جولة مفاوضات طابا مع عايزرا وإيزمان لحل مشكلة دير السلطان » .

- صورة من كتاب الأنبا باسليوس مطران القدس إلى وزير الدولة للشئون الخارجية بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٦ يطلب فيه الإتصال بالجهات المختصة لمنع سفر أى من الأقباط المصريين إلى القدس للزيارة أو الحج حتى لا يؤثر ذلك على استرداد المقدسات المصرية المغتصبة .

أهمية دير السلطان

أن هذه المستندات التى قدمتها الحكومة تشير إلى حقيقة واحدة.. وهى أن جهودها لا تتعدى التحدث فى إجتماعات أو اثنين مع المسئولين فى الحكومة الإسرائيلية .. ولم تشر الحكومة إلى أية مجهودات تتعلق بمعاهدة السلام أو إتفاقية «الإستاتيسكو« أو المواثيق الدولية التى تمنحها الحق في الدير .. كما لم ترد فى مذكرة دفاعها أية بادرة بشأن جهود دبلوماسية حقيقية أو ضغوط فعلية تجبر إسرائيل على تعديل موقفها .

- وما هى طبيعة الضغوط السياسية التى يمكن أن تمارسها مصر للضغط على إسرائيل من وجهة نظرك ؟

- أهمها كما قلت .. التمسك ببنود معاهدة السلام وإتفاقية

«الإستاتيسكو» والوثائق التاريخية .. وأخطار الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل فى الأزمة .. وممارسة الضغوط الدبلوماسية على اسرائيل لقبول مبدأ التفاوض المباشر أو التحكيم الدولى .. وجميع هذه الأساليب يمكن أن تؤدى بسهولة إلى استرداد الدير .. كما يجب على مصر أن تضع فى إعتبارها ضرورة تذكير اسرائيل بإن مصر تقوم بواجبها الكامل فى جميع المقدسات الدينية الموجودة على أراضيها بما فيها المعابد اليهودية بالقاهرة .

- ما اهمية دير السلطان بالنسبة لأقباط مصر .. أو الأحباش ؟

- ينظر دائما لأهمية دير السلطان من عدة أوجه : فهو أولاً مكان مقدس للأقباط لأنه يشمل « بسطح » مغارة الصليب التى هى جزء من كنيسة القيامة .

ثانيا : ارض الدير ذات اهمية خاصة لإتصالها بالأماكن المقدسة وقربها من القبر المقدس .. وثالثا يعتبر الدير الممر الضرورى للأقباط للوصول إلى كنيسة القيامة .

وما اسباب فشلك فى رفع دعوى قضائية ضد الحكومة الإسرائيلية أمام المحاكم المصرية ؟

- قبل دعوتى التى تمارسها القضاء حاليا ضد الحكومة المصرية..

رفعت دعوة ضد الحكومة الإسرائيلية أمام القضاء المصرى .. وعرضت القضية على النائب العام المصرى الذى وافق واصدر أكثر من تصريح برفع الدعوى .. الأول بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٥ والثانى ١٠ سبتمبر ١٩٨٥ والثالث ٨ ديسمبر ١٩٨٥ .. ولكن فى كل مرة كانت الإجراءات القانونية لا تكتمل بسبب رفض جميع « المحضرين » الذهاب إلى سفارة إسرائيل بالقاهرة لتسليمها إعلان الدعوى .. وقد أشار هذا الموقف إلى تمسك الحكومة المصرية بعدم إثارة القضية .

- هل هى سياسية - أم دينية - أم ماذا ؟

- لا شك إن الأبعاد التى تصبغها إسرائيل على القضية هى ابعاد سياسية لا تمت للقضية بصلة ... بل تكمن فى الأيديولوجية الإسرائيلية المعروفة .. بايدلوجية المصالح .. إذا فالأبعاد سياسية بين إسرائيل وأثيوبيا .. باعتبار إن اثيوبيا هى المدخل الوحيد لإسرائيل إلى البحر الأحمر .. كما أن تسليم دير السلطان للأحباش كان مقابل عملية تهجير يهود اثيوبيا « الفلاشا » إلى إسرائيل .. هذا علاوة على الإستراتيجية الإسرائيلية فى المنطقة والتى تعتمد على إقامة علاقات وطيدة وتحالفات معلنة أو سرية مع كل من تركيا .. وإيران .. وأثيوبيا .. وجنوب افريقيا .. ويلاحظ أن هذه الدول الأربع تمثل إطار « حزام » جغرافى يحيط بالوطن العربى .. وبالتالى تحقق أغراضها المتمثلة فى تهديد الوطن العربى من كافة الجهات - لتحييد قوته باسلوب دائم .

مشروع السلام

- بعد صدور حكم المحكمة بعد ساعات .. ماذا سيقدم الحكم لقضية دير السلطان سواء كسبت القضية أو خسرتها ؟

- عندما اقمت القضية اتخذت خطوات ايجابية حيث قمت بالإشتراك مع لجنة الحريات بنقابة المحامين فى عام ١٩٨٨ في إقامة ندوة دولية بمقر النقابة عن قضية « دير السلطان » وحضرها فضيلة مفتى الديار المصرية .. وسفير الفاتيكان واعضاء الإتحادات الدولى والإفريقى والعربى والديمقراطى العالمى للمحامين وكان تأثيرها كبيراً على المستوى العالمى .. وقدمت من خلالها مشروعاً لحل مشكلة الدير .. يتمثل فى أولا : أن تعيد اسرائيل دير السلطان لمصر وفقاً لمعاهدة «الإستاتيسكو» الدولية ..

ثانيا : تعايش الرهبان المصريين مع الأحباش مثلما كانوا قبل اغتصاب الدير ..

ثالثا : أن ترسم الحكومة المصرية علاقتها بالدول على أساس احترامها لقضية دير السلطان ..

رابعاً : لا دخل للأماكن المقدسة فى المنطقة بالصراعات السياسية.

موقف الكنيسة

ولكن تم رفض المشروع من قبل المشاركين فى الندوة وخاصة نقابة المحامين المصريين لماذا ؟

- لقد جاء رفض النقابة لمشروع السلام من منطلق موقفها الثابت تجاه اسرائيل .. فالمحامون حتى الآن لم يعترفوا باسرائيل كدولة قائمة.. كما لم يعلنوا تأييدهم لمعاهدة السلام كما انهم يرفضون الحوار مع إسرائيل ويتبنون قضية استعادة الأرض المغتصبة فى فلسطين بالقوة .. ولم تتوقف محاولاتنا لإستعادة الدير .. حيث نعد حاليا لتشكيل لجنة قومية للدفاع عن دير السلطان .. وسوف يتم تشكيلها من المحامين والصحفيين ورجال الأعمال المصريين .. وجميع المهتمين بالقضية بالإضافة إلى الأحزاب السياسية فى مصر ورجال الكنيسة .

- وماذا عن مشروع نقابة المحامين الذى طرح فى الندوة .. وتم رفضه هو الآخر ؟

- المشروع الآخر تقدم به إثناء الندوة المحامى نور فرحات .. ويقترح فيه أن تقوم الحكومة المصرية بتسليم المعبد اليهودى الموجود بشارع عدلى بالقاهرة للأقباط المصريين حتى تقوم إسرائيل برد دير السلطان إلى أصحابه ولكن عارض البابا شنودة هذا المشروع حتى

سبب حرجا للحكومة المصرية .

- إذا فما هو موقف الكنيسة المصرية .. وإن الكنيسة لا تستطيع فاوض بشكل مباشر مع إسرائيل .. وكل ما تستطيع فعله هو منع قباط من زيارة القدس .. حتى يرد الدير للمصريين .. وتتحرر القدس كامل وتعود عربية مراعاة لمشاعر إخواننا الفلسطينيين .

التحكيم الدولى

- بعد أن استردت مصر طابا .. هل هناك إمكانية لتحويل قضية ر السلطان إلى التحكيم الدولى ؟

- بالطبع .. وهذا ما نطالب به الخارجية المصرية .. لأن صيغة تحكيم الدولى هى أنسب صيغة لحسم هذه النزاعات فى حالة فشل فاوضات المباشرة ومحاولات التوفيق بالوساطة الدولية .. وسوف تكسب صر الجولة مثلما حدث فى قضية طابا لأن جميع الوثائق تؤكد ملكية نباط مصر للدير حتى الوثائق العربية نفسها بالإضافة إلى حكمين سادرين عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية فى عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٧ حق مصر فى الدير ولكن موقف الحكومة المصرية يثير الدهشة .. فهى د تدفع بإن موضوع التحدث بشأن دير السلطان مسألة تدخل فى نطاق لسيادة المصرية .. وهى تعنى بذلك أن محاولاتنا كأقباط مصريين يجب

أن تتوقف .. وأنا أتساءل ... اليس الدير ملكا للمصريين أولا ثم العرب ثانيا ... ؟

السنا أقباط مصريين أولا وعربا ثانيا .. ومن حقنا أن ندافع عن أماكننا المقدسة ؟! .. والدليل على ذلك أن فضيلة المفتى صرح من قبل أن الدير ملك للأقباط والمسلمين معا .. وإن حجة المسلمين إلى القدس تتم حجتهم إلى القدس تتم حجتهم إلى الحجاز والمدينة المنورة .. ولذلك نناشد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية بالتدخل شخصياً لإنهاء حالة الإغتصاب لدير السلطان .

(دير السلطان فى جريدة الحياة اللندنية)

(جريدة الحياة اللندنية - السبت - الز]د ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٩م العدد رقم ٩٦٨٣)

وثائق ملكية الكنيسة المصرية لدير السلطان

القاهرة من عبد الحكيم الأسوانى

الورقة الأولى :

٨٩٧ عاما مضت على إنشاء دير السلطان الذى بناه منصور التلبانى وإلى القدس للأقباط ، فوق كنيسة القيامة ، بترخيص من

السلطان العثمانى جلال الدين شاه ، الذى نسبت اليه تسمية الدير .

وبعد إنتهاء الحروب الصليبية كافئ السلطان صلاح الدين الأيوبى ، اقباط مصر بمنحهم دير السلطان الذى تبلغ مساحته حوالى ١٨٠٠ متر وتضم زاويته القبلية الكنيسة العلوية ، وكنيسة الملاك ميخائيل وبها باب موصل لساحة القيامة ، ومن الجهة البحرية يصل الدير بمطرانية القبط الأرثوذكس ، وهى المدخل الوحيد الموصل لكنيسة القيامة ، ولا يتم الحج إلا بزيارتها .

الورقة الثانية :

١٩ عاما مضت على إغتصاب اسرائيل لدير السلطان ، من الكنيسة المصرية ، وتسليمه للكنيسة الأثيوبية .

ففى ليلة ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٧٠ ، ليلة (عيد الفصح) فوجئ الأنبا باسيليوس مطران القدس ، برجال الشرطة الإسرائيلية يمنعونه من دخول الدير ويطردونه ثم قاموا بتسليم الدير للأحباش .

وبين عامى ١٠٩٢ و ١٩٧٠ ، شهد دير السلطان عشرات من المؤامرات ، ولكن كان إغتصاب اسرائيل للدير أكبر مؤامرة ، إذ بدأت فصولها عام ١٩٧٠ عندما تولى منجسو هيلا ماريام السلطة فى أثيوبيا ، وأعلن فى أثيوبيا انفصال الكنيسة الأثيوبية عن الكنيسة المصرية

الأم، بعد وفاة الإمبراطور الأثيوبى هيلاسيلاسى ، وأصبح البطريرك الأثيوبى غير خاضع للكنيسة المصرية ، ثم جاء دور إسرائيل باستيلائها على الدير وإهداؤه للكنيسة الأثيوبية .

ورفضت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكمها برد الدير لمصر وإن التصرف الإسرائيلى يمثل خطأ قانونياً .

ويجدر بنا قبل استعراض الأوراق والوثائق التاريخية والقانونية التى تثبت حق ملكية أقباط مصر لدير السلطان ، وإن نتحرى اسباب هذه التسمية ، إذ لا نسبة بين الدير والسلطان ، إلا إذا كانت نسبة الهبة إلى الواهب ، والهبة لا تأتى – عادة – جرافاً ، بل لابد لها من حافز ، وما دام السلطان هنا هو الواهب ، فلا ريب أن الهبة اساسها التبعية أو الرعاية .

فالدير كان هبة لأقباط من السلطان لإيواء حجيجهم المتجهين إلى بيت المقدس ، وراحة عمال السلطان الذين كان ينقذهم فى مهام بين مصر والشام ، أو لتولى المناصب ، وكان الدير منحة للقبط مكافأة لخدمات عظمائهم ، مثل عيسى وزير العزيز كاتم سره ، وتقديراً لولاء القبط وإخلاصهم فى محاربتهم فى صفوف جيوش الملك الناصر صلاح الدين الأيوبى الذى يقول التاريخ أنه لما تم الصلح فى فلسطين ، عم السرور بين الفريقين ونادى المنادون ، إن البلاد الإسلامية والنصرانية واحدة الأمن والمسالمة .

أما الأحباش ، فلم يذكر التاريخ شيئا عن وجود علاقة لهم ، في تلك العهود الغابرة ، بأى سلطان من السلاطين إلا فى حالات نادرة جداً ولأغراض معينة ، كما فى حالة طلب أحد ملوكهم ١٢٩٠ م السلطان قلاوون، التدخل لدى بطريرك القبط لإرسال مطران الحبشة وإيصال تقدماته من أثواب كهنوتية ، ويسمى بـ « الهياكل لرهبان الأحباش ببيت المقدس » والسماح لهم بدخول الهياكل ، وهو طلب لا يعقل صدوره من ملكهم ، لو كانت لهم ملكيات ثابتة فى الأماكن المقدسة .

وتؤكد الوثائق التى تنفرد « الحياة » بنشرها ، أن دير السلطان لم يرد ضمن أملاك الأحباش ، ولكنه ذكر ضمن أملاك القبط ، فالمستر «ريتشموند» مدير مصلحة الأثار لحكومة فلسطين السابقة (فى عهد الإنتداب البريطانى » فى مقدمة كتابه (CHURCH OF HOLY SEPULCHER) الذى الفه المهندس وليم هارفى وطبع بجامعة إكسفورد عام ١٩٣٥ ، يؤكد «انه فى سنة ١٤٠٠م كان للروم واللاتين والقبط المصريين والأحباش ، املاك فى كنيسة القيامة ، وفى سنة ١٦٦٤ م نزعت ملكية الأرمن والجورجيين ، لعجزهم بسبب فقرهم عن دفع الأموال المفروضة عليهم ، ولقى الأحباش نفس المصير عام ١٦٦٨ » .

ونستخلص مما كتبه مدير الأثار الإنجليزى ، وهو حجة فيما قال « إنه كان لكل من الأقباط والحبش ملك مستقل ، لكن الأحباش فقدوا

ملكهم عام ١٦٦٨ » ، لعجزهم عن دفع الضرائب » . ويؤكد هذا الكلام ما كتبه السير هنرى موندرل HENRY MONDRAL فى كتابه «رحلة من حلب إلى القدس فى عيد الفصح » : فى هذه البقعة احتفظت كل طوائف الروم واللاتين والأرمن والجورجيين والأقباط والحبش ، بقسم معين لها من قبل الأتراك ، يشمل عدة محلات بالكنيسة ، لكن هؤلاء جميعاً إضطروا للتخلى عن أقسامهم لعدم إمكانهم اداء الضرائب فيما عدا القبط المصريين والروم واللاتين .

وتفصيليا للقول فإن الأحباش عندما عوزهم المال لجأوا إلى الروم لإسعافهم ، ولما لم يغيثوهم لضيق ذات ايديهم ، لجأوا إلى الأرمن فأعالوهم واستولوا على أملاكهم فثار الرومان لذلك ورفع بطريركهم « باسيلوس » دعواه على الأرمن استنادا إلى أن الأحباش بحسب منطوق «العهدة العمرية» تابعون لبطريرك الأرثوذكس ، فحكم له باستلامها بلا إستثناء ، إلا إن الأرمن استرجعوها بواسطة حسين باشا متسلم القدس ، فأستأنف البطريرك الدعوى إلى الأستانة ، فحكم الصدر الأعظم محمد باشا أن تكون أملاك الحبش وأوقاتهم ومزاراتهم للروم .

وتؤكد الحجة الشرعية المؤرخة فى ١٧ ذى الحجة ١٠٩٥ المقدمة من الأحباش إلى العالى ، إن ما كان داخل كنيسة القيامة من مزارات وكنائس لطائفة الحبش استولى عليه الروم ، وفى هذا الصدد كتب «سيمو

دى بريف» "SEMO DE BRIVE" سفير فرنسا لدى الأستانة فى تقرير عن رحلته إلى القدس سنة ١٦٠٤ م ما يلى « للأحباش أو الأثيوبيين هيكل تحت المذبح الذى يحتوى على عمود الخلد محاط بمشبكات من الخشب » .

وكتب ينار الفرنسى الذى حج إلى فلسطين عام ١٦١٦ م ، فى وصف رحلة إلى القدس فيما ذكره عن عمود الجلد «تبجيلا لهذا العمود يوجد بالقرب منه قنديل يشعله الأحباش الذين يقع الهيكل فى حيازتهم» .

وقد ورد ذكر هذه القناديل ، بالحجة الشرعية المؤرخة فى ١٧ فى الحجة عام ١٠٩٥ هـ وأكدتها المصادر السابقة للتدليل على أن هذه الكنيسة التى توجد الآن فى أيد لاتينية كانت مملوكة للأحباش ، ومع ذلك لم يفكر هؤلاء مطالبة اللاتينيين بها وإنما يختصون أخوتهم أقباط مصر فى ملكهم .

كنيسة الحبش ليس دير السلطان

وتؤكد الأحكام الصادرة من بطريركية الكرسى المقدس للأقباط الإرثوذكس بالقدس عام ١٩٣٥ م ، أن الأحباش يظنون أن كنيسة الحبش السفلية المجاورة لكنيسة القيامة من الجهة القبلية ، هى التى نفسها بحسب الوصف ، كنيسة الملاك ميخائيل وهم يقولون ذلك دون أن يثبتوا لنا كيف عادت للقبط ؟ وكيف يتسنى لهؤلاء أخذ هذه اللقمة من فم الأسد ، وبالرغم من هذه المغالطة فإن الوصف الوارد بالحجة المزعومة للأحباش لا ينطبق على كنيسة الملاك ميخائيل ، لسبب واضح هو أن بابها غربى لا قبلى ، كما تقول الحجة عن كنيسة الأحباش بحسب الوصف الوارد بالحجة المذكورة .

ويجدر الرد على هذا التساؤل فى كتاب «رحلة إلى الشرق» للسائح الفرنسى « جان دى تيفينو » عام ١٦٥٧ م ، فى معرض الكلام عن كنائس الحبش « وبعد تلك الكنيسة .... توجد كنيسة لها قبة حيث يصعد اليها بخمسس عشر درجة تحتها كانت تقوم مريم المصرية بالتفكير والتوبة .. ».

كما أن الأماكن التى أخذا الروم من الأحباش ، هى مذبح صغير ، وكنيسة بداخلها غرفة بأرضية خشب ، مذبح تاج الشوك ، وكنيسة باسم مريم المصرية ، ودير مارى إبراهيم ، ودير سانت كاترين بنهاية سوق

الحدادين. ومن هذا يتضح أن التى كانت مملوكة للحبش والتى بابها قبلى ، هى كنيسة مريم القبطية لا كنيسة الملاك التى بابها غربى كما قلنا ، ولا يوجد أى سند تاريخى أو قانونى يفيد أن الدير الذى اسلمته الروم من الحبش والذى يطرق من ساحة القيامة بداخل الكنيسة العلوية هو نفسه دير السلطان ، لأن الذى يطرق من ساحة القيامة بداخل الكنيسة العلوية هو كنيسة الملاك لا دير السلطان ، أما الدير الذى يطرق فعلا من الساحة المذكورة فهو دير مار إبراهيم .

ولا شك إن البيانات الداخلية التاريخية المستقاة من مخطوطات حرصت عليها مصر والكنيسة المصرية كوثائق رسمية ، لا تجعلنا فى حالة لإثبات إن دير السلطان هو منذ القدم ملك لأقباط مصر لا للأحباش ، وإن الحبش الذى تشير إلى حجتهم المقدمة إلى الأستانة . هو دير مار إبراهيم الذى أخذه الروم مع سائر كنائسهم بدعوى أنها تابع لهم بحسب النص الوارد عن ذلك فى العهدة العمرية ، إن هؤلاء الأحباش عندما لم يستطيعوا دفع الإعتداء لجأوا إلى المصريين فعز عليهم أن يكون أخوتهم غرباء فى موطن القدس لا يجدون مكاناً يأويهم ، فقبلوهم فى الدير بما جبلوا عليه من كرم الضيافة وقبل الأحباش هذه الإستضافة ، تاركين للروم أملاكهم .

وفى عام ١٨٣٧م ذهب معظم رهبان الحبشة ، ضحية لإنتشار

وباء الكوليرا ، فقام الأتراك بحرق متعلقاتهم لمنع إنتشار وباء الكوليرا ، ولكن فى عام ١٨٥٠ م طالب الأحباش بملكية الدير وساعدهم فى ذلك القنصل البريطانى فى القدس ، لكن محاولاتهم باءت بالفشل مما أدى بالحكومة البريطانية إلى إصدار قرار ١٨٦٨ بملكية الأقباط للدير وكنائسه ، بالرغم من ذلك فقد استمر الأحباش فى مضايقة أقباط مصر والتعرض لهم بخطف مفاتيح الدير حتى صدر فرمان خديوى مصر للأقباط أن تبقى مفاتيح الدير بمساندة إسرائيل عام ١٩٧٠ .

وتؤكد الوثائق أن تردد المصريين على الأماكن المقدسة فى القدس بدأ قبل أن يعرف الأحباش طريقهم اليها ، ومن ذلك مثلا إن البطريرك القبطى « أثناسيوس » هو الذى دشن كنيسة القيامة فى القدس ، بدعوة من الإمبراطور الرومانى قسطنينن سنة ٣٢٥م تقول هذه الوثائق أيضا أن المؤرخ أبا المكارم سعد الله الذى توفى منذ ٨ قرون ذكر أن الكنائس التى تخص أقباط مصر فى القدس ، والمعروفة جيداً و هى هيكل فى كنيسة القيامة ، وكنيسة انشأها النبراوى مقار فى عهد هارون الرشيد ، وبيعة عمرها منصور اليعقوبى ودشنت عام ٨٠٨ للشهداء .

وفى وثيقة مؤرخة ١٠ /١٢/١٨٢٠ ، إستصدر المعلم حبيب بوصفه وكيلا للقبط قراراً من المحكمة الشرعية يتضمن بإن الترتيبات اللازمة لدير السلطان والدار الملاصقة له والتى كان اشتراها المعلم ابراهيم

لجوهرى رئيس الدواوين . أى الحكومة . من سنة ١٧٧٤ إلى سنة ١٧٩٥ أيام حكم المماليك لملاصقتها للدير بقصد توسعاته وتم شراؤها .

معاهدة الإستاتيسكو

فى عام ١٨٧٨م ، إتفقت جميع الحكومات ، على عدم المساس بالوضع الراهن فى الأماكن المقدسة ، وهو ما عرف باسم « معاهدة الإستاتيسكو» وتم توقيع ذلك فى معاهدة « برلين » الولية التى نصت على « التزام السلطات المحلية بالمحافظة على الأوضاع الراهنة للأماكن المقدسة الأربعة ، والتى من بينها دير السلطان ، وحائط المبكى لليهود والمسجد الأقصى للمسلمين وكنيسة العذراء » .

وتقول الوثائق إنه فى عام ١٩٦٢ م ، تمرد الرهبان الحبش على المصريين والأسقف المصرى وإحتلوا الدير بالقوة ، فقام مطران القدس المصري بعرض الأمر على الملك حسين ملك الأردن ، الذى أصدر أوامر برد دير السلطان للمطران المصرى والرهبان المصريين ، وانتهت المشكلة بعد التأكد من مستندات ملكية الدير مرة أخرى لهم.

واستمر الوضع هادئا ، حتى الإحتلال الإسرائيلى فى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ م ، فاستغل الأحباش فرصة الإحتلال وتلاقت مصالحهم مع مصالح إسرائيل ، فاستعانوا بهم على إخراج أقباط مصر من الدير

بالقوة ، وتم لهم ذلك فى ليلة عيد الفصح ، ٢٤ نيسان (إبريل) عام ١٩٧٠ وحتى يومنا هذا .

وهذه الوثائق وغيرها يجرى الآن إعدادها وتبويبها تأكيدا لحق مصر فى ملكية المنشآت الدينية فى دير السلطان التى اغتصبتها اسرائيل بالقوة وسلمتها للأحباش .

واليوم ، وبعد ١٩ عاما من إغتصاب اسرائيل للدير ، هل ستصبح «قضية دير السلطان» طابا جديدة ، أم أن الدبلوماسية المصرية ستنجح فى حل المشكلة ودياً ، وبعيداً عن التحكيم الدولى ، كما أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى إثناء محادثاته مع رؤفين مرجابى مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية الشهر الفائت بالقاهرة .

جريدة الحياة اللندنية الجمعة ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٨٩م العدد٩٥٩٩ .

مصر تطالب إسرائيل برد

دير السلطان للملكية المصرية

الوثائق الكاملة تؤكد حق الملكية المصرية فى ملكية الدير

القاهرة من عبد الحكيم الأسوانى

يعد دير السلطان ، ثانى القضايا المعلقة بين مصر وإسرائيل بعد

قضية طابا ، فالخارجية المصرية تدرس التفاوض مع الجانب الإسرائيلى بشأن هذا الدير لإستعادته للكنيسة المصرية بعدما إغتصبته إسرائيل فى ٢٥ نيسان (إبريل) العام ١٩٧٠ ، ووضعته تحت إشراف الكنيسة الأثيوبية والرهبان الأحباش .

وقضية دير السلطان ليست مجرد قضية إغتصاب ، إنما هى مؤامرة ، تبدأ فصولها منذ عام ١٩٧٠ ، عندما تولى منغستو هيا مريام الحكم ، وأعلن إنفصال الكنيسة الأثيوبية عن الكنيسة المصرية الأرثوذكسية الأم ، بعد وفاة الإمبراطور السابق هيلا سيلاسى ،. وأصبح البطريرك الأثيوبى لا يخضع للكنيسة المصرية ، ثم جاء دور إسرائيل باستيلائها على الدير فى ٢٥/٤/ ١٩٧٠ . ففى ليلة عيد الفصح . فوجئ مطران القدس باسيليوس برجال الشرطة الإسرائيلية يمنعونه من دخول الدير ويطردونه ، وقاموا بتسليم الدير «للأحباش» .

وقام الأنبا باسليوس برفع دعوى قضائية لعام ١٩٧٠ ، أمام محكمة العدل الإسرائيلية العليا لإسترداد الدير وأصدرت المحكمة الإسرائيلية الحكم رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧١ برد دير السلطان لأقباط مصر ، وجاء فى اسباب الحكم أن التصرف الإسرائيلى يمثل خطأ من الشرطة ، وعلى وزير الشرطة الإسرائيلى إعادة هذه المقدسات إلى الأقباط قبل يوم ١٩/٤/١٩٧١ .

وقام مطران القدس بإرسال نسخ من الحجج التركية والعربية ، وحكم المحكمة الإسرائيلية لكل دول العالم ولكن للحكومة الإسرائيلية رفضت تنفيذ حكم محاكمها ، بدعوى أن الحكم عبارة عن توصية ، رغم أن المحاكم لا تصدر توصيات ، وفى العام ١٩٧٧ ، أعاد الأقباط رفع الدعوى أمام المحاكم الإسرائيلية التى أكدت أحقيتهم فى استعادة الدير ، لكن إسرائيل رفضت التنفيذ مؤكدة أن القضية لها أبعاد سياسية ، حيث تتعمد استخدامها فى الضغط على مصر فى محادثات طابا ، حتى أن مشارطة التحكيم لم تتناول قضية دير السلطان .

وفى أذار (مارس) ١٩٨٥ ، قام د. موريس صادق المحامى برفع دعوى قضائية ضد الخارجية المصرية والسفارة الإسرائيلية ، مطالبا الأخيرة بإعادة الدير للمصريين ، كحق شرعى ثابت تقره معاهدة «برلين» الموقعة فى العام ١٨٧٨ « الإستاتيسكو « وهى الوثيقة الرسمية لملكية الدير لأقباط مصر .

وقد صرح النائب العام المصرى ، بأكثر من تصريح برفع الدعوى ، الأول بتاريخ ٢ أذار (مارس) ١٩٨٥ م . والثانى ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥ والثالث ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥ ، ولكن فى المرات الثلاث لم تكتمل الإجراءات القانونية لرفض جميع «المحضرين» الذهاب إلى سفارة إسرائيل لتسليمها إعلان الدعوى وبعد توقيع اتفاق

«كامب ديفيد» أجرت الحكومة المصرية إتصالات عديدة لحل مشكلة دير السلطان مستندة الى الجانب القانونى الثابت ، وبدأت المساومات الإسرائيلية بإعلانهم إنهم لا يستطيعون أعادة الدير للرهبان المصريين لوجود مصالح مشتركة بين إسرائيل وأثيوبيا . وطلبت إسرائيل من مصر، لرد الدير أن يكون لها الحق فى ممر جوى فوق مصر للمرور إلى أفريقيا بدلاً من البحر الأحمر الذى يستخدم الأن عن طريق اثيوبيا ، ورفضت الخارجية المصرية العرض الإسرائيلى ، ويرجع المؤرخون بناء « دير السلطان » إلى العام ١٠٩٢ عندما قام منصور التلبانى وهو أحد ولاة الأقباط فى القدس نائه فوق كنيسة القيامة ، بترخيص من السلطان العثمانى جلال الدين شاه ، والذى نسبت اليه تسمية الدير . وبعد إنتهاء الحروب الصليبية، كافأ السلطان صلاح الدين الأيوبى ، اقباط مصر بدير السلطان ، وتبليغ مساحة دير السلطان حوالى ١٨٠٠ م تضم زاويته القبلية كنيسة أربعة حيوانات وهى الكنيسة العلوية وثانية أسفل منها ببضع درجات « كنيسة الملاك ميخائيل » وبها باب موصل لساحة القيامة، ويتصل الدير من الجهة البحرية بمطرانية الأقباط الإرثوذكس ، وهو المدخل الوحيد للدخول إلى كنيسة القيامة ، حيث يوجد قبر السيد المسيح وكان الحجاج «الأقباط» المصريون يستحمون فيه قبل التوجه إلى كنيسة القيامة ، ولما كانت الكنيسة المسيحية المصرية هى الأم للطائفة الأرثوذكسية فى جميع أنحاء العالم برئاسة البابا شنودة الثالث ، فقد

سمحت لعدد من الرهبان الأحباش بالإقامة فى بعض حجرات الكنيسة تحت إشراف راهب قبطى مصرى بعد أن انقطعت عنهم الإمدادات التى كانت ترد لهم من الحبشة .

وفى العام ١٨٣٧ ذهب معظم الرهبان الأحباش ضحية لإنتشار وباء الكوليرا ، فقام الأتراك بحرق جميع المتعلقات الخاصة بهم لمنع انتشار العدوى ، ولكن فى العام ١٨٥٠ طالب الأحباش بملكية الدير ، وساعدهم القنصل البريطانى فى القدس . ولكن محاولانهم باءت بالفشل ، مما أدى بالحكومة البريطانية إلى قرار ١٨٦٨ بملكية الأقباط للدير وكنائسه . وصدر مرسوم ملكى من الحبشة بمنع الأحباش من دخول الدير واعتبر أن الرهبان الأحباش ضيوف عليه ، وبالرغم من ذلك إستمر الأحباش فى مضايقة الأقباط والتعرض لهم بخطف مفاتيح الدير . فاصدر خديوى مصر أمرا للأقباط بأن تبقى مفاتيح الدير فى عهدتهم وعدم تعرض الأحباش لهم . وظل الأحباش يتحينون الفرص إلى أن تم لهم إمتلاك الدير بمساندة اسرائيل لعام ١٩٧٠ حتى الآن .

يؤكد موريس صادق المحامى أنه فى العام ١٨٧٨ اتفقت جميع الحكومات على عدم المساس بالوضع الراهن فى الأماكن المقدسة ، وهو ما عرف باسم معاهدة «الإستاتيسكو» وتمن توقيع ذلك فى معاهدة بارلين الدولية ، والتى نصت على «التزام السلطات المحلية بالمحافظة على

الأوضاع الراهنة للأماكن الأربعة المقدسة والتى بينها « دير السلطان » وهى حائط المبكى لليهود ، والمسجد الأقصى للمسلمين ، وكنيسة الجلثمانية « قبر العذراء » .

وتقول الوثائق التاريخية إن السبب فى توقيع هذه الإتفاقية يرجع لإشتداد الصراع على الأماكن المقدسة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى ، الذى أدى إلى نشوب حرب القرم بين روسيا وتركيا ، وتدخلت فرنسا لدى الباب العالى بوصفها ممثلا للعالم الكاثوليكى ، وطلب سفيرها فى الأستانة لعام ١٨٥٠ ، بإعادة وضع الطائفة اللاتينية فى الأماكن المقدسة إلى ما كان عليه قبل ذلك . لكن روسيا قاومت الطلب الفرنسى بشدة وصفها حامية لمصالح الإرثوذكس وسحبت سفيرها من الأستانة ، فاصدر « السلطان عبد الحميد خان » فرمانا فى ١٨٥٢ يقضى بتشكيل لجنة لدراسة ادعاءات الأثيوبيين ، وأقرت مبدأ المحافظة على الوضع الراهن حتى كانت معاهدة بارلين ، التى انهت الحرب بين تركيا وروسيا ، وبعد إنتداب إنكلترا على فلسطين أصبح عليها مسئولية الحفاظ على الوضع الراهن ، ورغم ذلك إستمر الأحباش فى نزاعهم التاريخى مع الأقباط المصريين ، حتى إضطروهم إلى الإمتناع عن الصلاة فى كنيسة الدير وقد لجأوا إلى قناصل الدول واستمرت المشكلة حتى عام ١٩٦٢ ، حين تمرد الرهبان الأثيوبيون على المصريين والأسقف المصرى ، واحتلوا الدير بالقوة ، فقام مطران القدس المصرى رض الأمر

على الملك حسين ملك الأردن والذى أصدر أوامره بأن يرد «دير السلطان» للمطران المصرى والرهبان المصريين وانتهت المشكلة بعد التأكد من مستندات ملكية الدير للأقباط المصريين وتم تسليمهم الدير مرة أخرى .

واستمر الوضع هادئاً ، حتى كان الإحتلال الإسرائيلى فى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، فاستغل الأحباش فرصة الإحتلال ، وتلاقت مصالحهم مع مصالح الإسرائيليين ، واستعانوا بهم على إخراج الأقباط المصريين من الدير بالقوة واستسلامهم حتى يومنا هذا .

وبعد ١٩ عاما من إحتلال إسرائيل للدير ، وتسليمه للكنيسة الأثيوبية ، ماذا يقول أقباط مصر ؟

من جانب يؤكد قداسة البابا شنودة الثالث أن الكنيسة المصرية تركت للسلطات المصرية مهمة التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية الدير التابع للكنيسة المصرية ، والذى اغتصبته اسرائيل عام ١٩٧٠ عقب طرد قوات الأمن الإسرائيلية للأنبا باسليوس مطران القدس وتسليمها مفاتيح الكنيسة للأحباش .

ويضيف البابا ، إننا لا نستطيع التفاوض بشكل مباشر مع إسرائيل حول المشكلة ، ولكن كل ما استطيع عمله أن امنع الأقباط من زيارة القدس ، وهذا أحد سببين ، كرفضى زيارة القدس أولهما ، مراعاة

لمشاعر إخواننا الفلسطينيين فنحن عرب قبل كل شئ ري الدكتور ميلاد حنا أن قضية دير السلطان تتضاءل حين تقف أمام سرقة وطن بأكمله ، وهو فلسطين ، فنحن أمام قضية كلية هى قضية حكم المنطق باليد الطولي ، وأمام محاولات اسرائيلية لزرع الطائفية .

أما موريس صادق المحامى فيطرح مشروعاً للسلام لحل مشكلة الدير ، يتمثل فى :

أولا : أن تعيد إسرائيل دير السلطان صر وفقا لمعاهدة «الإستاتيسكو» الدولية.

ثانيا : تعايش الرهبان المصرين مع الأحباش مثلما كانوا قبل إغتصاب الدير قبل دخول التآمر الإسرائيلى .

ثالثا : أن ترسم الحكومة المصرية علاقاتها بالدول علي أساس احترامها لقضية دير السلطان .

رابعاً : لا دخل للأماكن المقدسة بالصراعات السياسية .

لكن الدكتور المحامى نور فرحات ، يقترح قيام الحكومة المصرية بتسليم المعبد اليهودى الكائن بشارع عدلى بالقاهرة للأقباط المصريين حتى تقوم إسرائيل برد دير السلطان الذى لن تكفى أموال الأرض عن

تعويض حجر واحد فى بنائه . ولكن هذا الرأى ، يعارضه البابا شنودة ، حتى لا يسبب حرجا للحكومة المصرية .

ملحوظة وتعليق من المؤلف : يؤكد المؤلف إن ما قام به من دفاع عن دير السلطان ليس بصفته محامى الكنيسة المصرية أو محامى عن قداسة البابا شنودة أو بتكليف من الكنيسة ، وإنما بصفته إبن من أبناء الكنيسة القبطية الإرثوذكسية وابن لقداسة البابا شنودة الثالث .

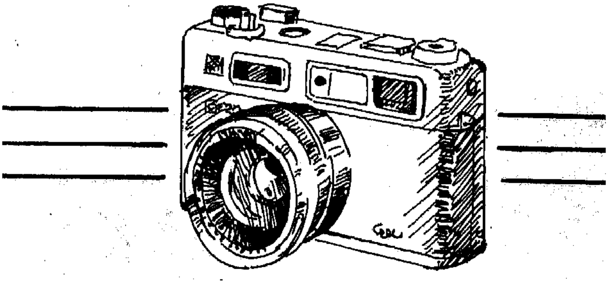

نيافة الأنبا باسيليوس

مطران الكرسى الأورشليمى والشرق الأدنى

السلطان بالقدس ملك لمصر

ندوة دير السلطان بنقابة المحامين تجمع بين الدكتور سيد طنطاوى مفتى الديار المصرية والدكتورة نعمات فؤاد والمونسنيور دكتر فؤاد طوال سفير الكرسى الفاتيكانى بالقاهرة مع المؤلف

نقابة المحامي
ترفض
مشروع سلا
لإعادة دير السلطا
وتؤكد أ
الكفاح المس
هو
السبيل الوحي

رفضت نقابة المحامين مشروع السلام الذي تقدم به موريس صادق المحامي لحل قضية دير السلطان والمكون من أربع نقاط هي أن تنفذ اسرائيل معاهدة الاستايستكو الدولية والتي تنص على اعادة الدير لمصر وأن تتخلى الحكومة الاثيوبية عن الدير فتأمر رعاياها بعدم المساس بالوضع القائم وأن يتعايش الرهبان الأحباش مع اخوتهم المصريين. وترسم الحكومة المصرية علاقتها بالدول على أساس احترامها لقضية دير السلطان وطالب المشروع بأن تكون الأماكن المقدسة في فلسطين بعيدة عن الصراعات السياسية.

وأعلن سامح عاشور عضو مجلس النقابة والمتحدث باسم النقابة في الندوة الدولية التي عقدت بمقر النقابة رفض نقابة المحامين هذا المشروع لأن النقابة لا تعترف بأي اتفاق سلمي مع حكومة اسرائيل لأنها لا تعترف بدولة اسرائيل وأكد أن المسلمين لن يصلوا في المسجد الأقصى والمسيحيين في دير السلطان إلا بتحرير كامل للتراب العربي في فلسطين.

وأكد أن مناقشة موضوع دير السلطان تحسب فهي دعوى مفتوحة وأن الدير جزء من كل وإذا كان دير السلطان هو البداية فنحن معكم وفي مقدمتكم كما أكد أن النقابة [illegible] لن تتنازل عن دير السلطان ولا تقبل التحكيم عليه لأنه ثابت أنه ملكنا لم [illegible] طابا ولا فرق بين طابا ودير السلطان. وأضاف سامح عاشور أن السبيل الوحيد لاستعادة المقدسات الاسلامية والمسيحية وتحرير الشعب الفلسطيني هو الكفاح المسلح لأننا نعيش مجتمعاً لا يعرف إلا القوة وسيلة لاستعادة الحقوق.

وتحدث الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الديار المصرية.. مؤكداً أن "القوة المسلحة هي السبيل الوحيد لاعادة المقدسات بعد أن فشلت كل المساعي والجهود السلمية وأكد أننا [illegible] نقف خلف الحق.. حتى يعود إلى أهله.

واستعرض فضيلة المفتي قصة بناء دير السلطان منذ عهد صلاح الدين الأيوبي [illegible] قيام اسرائيل باغتصابه [illegible] الخمسينيات. وأكد أن الواجب علينا كمسلمين أن نقف بجوار اخوتنا المسيحيين في قضيتهم.

وتحدث الدكتور نبيل أحمد فؤاد والذي أكد أن دير السلطان ليس آخر [illegible] لاسرائيل. وأكد أن كلمات الشجب والقانون [illegible] لا تجدي مع دولة مثل اسرائيل ولا بد من [illegible] بعد كل شيء لأصحابه وتناول الدكتورة

[illegible] الانتفاضة الفلسطينية وأكد أن [illegible] حجر [illegible] الأطفال الفلسطينيون أراضيهم ويطردون اسرائيل بأحجارهم وأكد أن السكون العربي في المرحلة الأخيرة هو الذي أعطى اسرائيل فرصة للتغلغل في الوطن العربي وأن اسرائيل لن تحل مكانة مصر في الكتب السماوية [illegible] الأديان.

وتحدث الأنبا [illegible] مطرانا [illegible] والذي تحدث عن الوحدة الوطنية مؤكداً أنه لا يحب الوحدة الوطنية لأن المعنى للوحدة يكون للمختلفين ولكننا شعباً واحداً [illegible] الأزهر في عام ١٩١٩ [illegible]

التعذيب والمذابح والمظاهرات. وانتقل [illegible] إلى قضية دير السلطان وأكد أن اسرائيل [illegible] وعلى الرغم من حصول الكنيسة المصرية [illegible] حكم المحكمة الدستورية الاسرائيلية [illegible] رفضت الحكومة الاسرائيلية تسليمها [illegible] هناك أموراً سياسية.

وتحدث الدكتور [illegible] رجاء [illegible] الثقافي العربي والذي أكد أن حقوق [illegible] لدير السلطان حق ثابت [illegible] القانونية وأحكام القضاء الاسرائيلي [illegible] الوثائق التي تؤكد ذلك قرار الحكومة [illegible] الصادر عام ١٨٦٨ ومعاهدة برلين الدولية ١٨٧٨ وأكد أن هذه الحقائق توضح أن [illegible] ارتكبت [illegible] الأحباش حتى السيطرة على الدير وأن هذه

دير السلطان بالقدس ملك لمصر

لقطة ملتقى [illegible] كلمة [illegible]

لاعادة جميع الأراضي المحتلة

أنسب أن الأخطار التي تهدد الأمة [illegible] عنصرها وكما أثبتت هذه الحرب أن نظام الشرعية الدولية ما زال يفتقر إلى آليات الالزام [illegible] ومشروع [illegible] يعبر بقدر كبير عن علاقات القوة الكبيرة ولو على حساب العدل. وأمامكم الأمثلة واحصروا عدد القرارات التي صدرت من أجهزة الأمم المتحدة التي تحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة ولا تجد وسيلة إلى التنفيذ. وأكد الدكتور [illegible] شرحان في نهاية كلمته أننا لا نريد أن نضيع [illegible] عملاً ضد اسرائيل على تسليم الدير حيث أعلنت الحكومة المصرية بأن تسلم العهد [illegible] في القاهرة إلى الكنيسة المصرية حتى تقوم اسرائيل باعادة الدير لأصحابه.

وتحدث مختار نوح عضو مجلس النقابة والذي أكد أن أرض فلسطين مهد الأديان كلها وأن قضية [illegible] لمنظمة فلسطين وجميع المقدسات الاسلامية والمسيحية.

وتحدث الدكتور [illegible] أمام قضية [illegible] دير السلطان [illegible] خضع [illegible] [illegible] اسرائيل بامكانياتها العسكرية والحضارية [illegible] العرب [illegible] العربية [illegible]

[illegible] العربية [illegible]

[illegible] السلطان [illegible] المسيحية [illegible] الوحدة الوطنية [illegible] جميع [illegible] العربية [illegible]

[illegible] القومي [illegible]

أخبار المحاماة

[illegible]

■ العدد الرابع عشر - أبريل ١٩٨٨ - شعبان ١٤٠٨ هـ ■

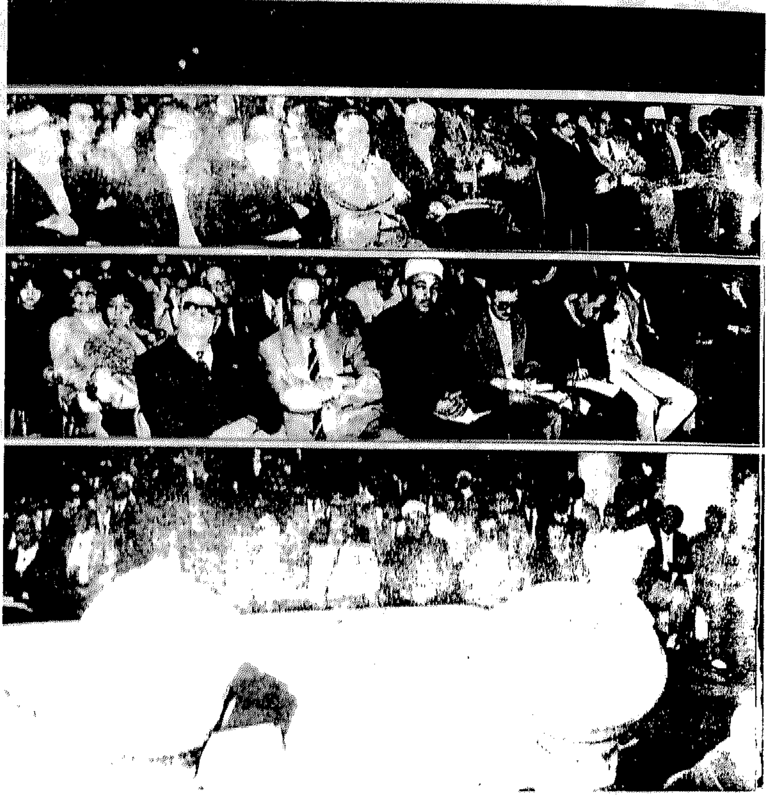

مصر تطالب إسرائيل برد دير السلطان للملكية المصرية

الوثائق الكاملة تؤكد حق الكنيسة المصرية في ملكية الدير

□ القاهرة - من عبد الحكيم الأسواني

■ يعد دير السلطان ثاني القضايا المعلقة بين مصر واسرائيل بعد قضية طابا، فالخارجية المصرية تدرس التفاوض مع الجانب الاسرائيلي بشأن هذا الدير لاستعادته للكنيسة المصرية بعدما اغتصبته اسرائيل في ٢٥ نيسان (ابريل) العام ١٩٧٠، ووضعته تحت اشراف الكنيسة الاثيوبية والرهبان الاحباش.

وقضية دير السلطان، ليست مجرد قضية اغتصاب، انما هي مؤامرة، تبدأ فصولها منذ العام ١٩٧٠، عندما تولى مانغيستو هيلامايام الحكم، واعلن انفصال الكنيسة الاثيوبية عن الكنيسة المصرية الارثوذكسية الأم، بعد وفاة الامبراطور السابق هيلاسلاسي واصبح البطريرك الاثيوبي لا يخضع للكنيسة المصرية، ثم جاء دور اسرائيل باستيلائها على الدير في ٢٥/٤/١٩٧٠. ففي ليلة عيد الفصح، فوجيء مطران القدس باسليوس برجال الشرطة الاسرائيلية يمنعونه من دخول الدير ويطردونه، وقاموا بتسليم الدير «للاحباش».

وقام الانبا باسليوس، برفع دعوى قضائية العام ١٩٧٠، امام محكمة العدل الاسرائيلية العليا لاسترداد الدير، واصدرت المحكمة الاسرائيلية الحكم رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧١ برد دير السلطان لاقباط مصر، وجاء في أسباب الحكم ان التصرف الاسرائيلي يمثل خطأ من الشرطة، وعلى وزير الشرطة الاسرائيلي اعادة هذه المقدسات الى الاقباط قبل يوم ١٩/٤/١٩٧١.

وقام مطران القدس، بارسال نسخ من الحجج التركية والعربية، وحكم المحكمة الاسرائيلية لكل دول العالم، ولكن الحكومة الاسرائيلية رفضت تنفيذ حكم محاكمها، بدعوى ان الحكم عبارة عن توصية، رغم ان المحاكم لا تصدر توصيات. وفي العام ١٩٧٧، اعاد الاقباط رفع الدعوى امام المحاكم الاسرائيلية التي اكدت احقيتهم في استعادة الدير، لكن اسرائيل رفضت التنفيذ مؤكدة ان القضية لها ابعاد سياسية، حيث تتعمد استخدامها في الضغط على مصر في محادثات طابا، حتى ان مشارطة التحكيم لم تتناول قضية دير السلطان.

وفي آذار (مارس) ١٩٨٥، قام د. موريس صادق المحامي عن الكنيسة المصرية، برفع دعوى قضائية ضد الخارجية المصرية والسفارة الاسرائيلية، مطالبا الاخيرة باعادة الدير للمصريين، كحق شرعي ثابت تقره معاهدة «برلين» الموقعة في العام ١٨٧٨ «الاستاتيكو» وهي الوثيقة الرسمية لملكية الدير لاقباط مصر.

وقد صرح النائب العام المصري باكثر من تصريح برفع الدعوى. الاول بتاريخ ٢ آذار (مارس) ١٩٨٥ والثاني ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥ والثالث ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، ولكن في المرات الثلاث لم تكتمل الاجراءات القانونية لرفض جميع «المحضرين» الذهاب الى سفارة اسرائيل لتسليمها اعلان الدعوى. وبعد توقيع اتفاق «كامب ديفيد» اجرت الحكومة المصرية اتصالات عديدة لحل مشكلة دير السلطان مستندة الى الجانب القانوني الثابت، وبدأت المساومات الاسرائيلية باعلانهم انهم لا يستطيعون اعادة الدير للرهبان المصريين لوجود مصالح مشتركة بين اسرائيل واثيوبيا. وطلبت اسرائيل من مصر، لرد الدير ان يكون لها الحق في ممر جوي فوق مصر للمرور الى افريقيا بدلا من البحر الاحمر الذي يستخدم الآن عن طريق اثيوبيا. ورفضت الخارجية المصرية العرض الاسرائيلي. ويرجع المؤرخون بناء «دير السلطان» الى العام ١٠٩٢ عندما قام منصور التلباني وهو احد ولاة الاقباط في القدس، ببنائه فوق كنيسة القيامة، بترخيص من السلطان العثماني جلال الدين شاه، والذي نسبت اليه تسمية الدير.

وبعد انتهاء الحروب الصليبية كافأ السلطان صلاح الدين الايوبي اقباط مصر بدير السلطان، وتبلغ مساحة دير السلطان حوالي ١٨٠٠ متر تضم زاويته القبلية كنيسة اربعة حيوانات وهي الكنيسة العلوية وثانية اسفل منها ببضع درجات «كنيسة الملاك ميخائيل» وبها باب موصل لساحة القيامة، ويتصل الدير من الجهة البحرية بمطرانية الاقباط الارثوذكس، وهو المدخل الوحيد للدخول الى كنيسة القيامة، حيث يوجد قبر السيد المسيح وكان الحجاج «الاقباط المصريون» يستحمون فيه قبل التوجه الى كنيسة القيامة. ولما كانت الكنيسة المسيحية المصرية هي الكنيسة الام للطائفة الارثوذكسية في جميع انحاء العالم برئاسة البابا شنودة الثالث، فقد سمحت لعدد من الرهبان الاحباش بالاقامة في بعض حجرات الكنيسة تحت اشراف راهب قبطي مصري بعد ان انقطعت عنهم الامدادات التي كانت تربطهم من الحبشة.

وفي العام ١٨٣٧ ذهب معظم الرهبان الاحباش ضحية لانتشار وباء الكوليرا، فقام الاتراك بحرق جميع المتعلقات الخاصة بهم منع انتشار العدوى، ولكن في العام ١٨٥٠ طالب الاحباش بملكية الدير، وساعدهم القنصل البريطاني في القدس، لكن محاولتهم باءت بالفشل، مما ادى بالحكومة البريطانية الى قرار ١٨٦٨ بملكية الاقباط للدير وكنائسه، وصدر مرسوم ملكي من الحبشة بمنع الاحباش من دخول الدير واعتبر ان الرهبان الاحباش ضيوف عليه، وبالرغم من ذلك استمر الاحباش في مضايقة الاقباط والتعرض لهم بخطف مفاتيح الدير. فاصدر خديوي مصر امرا للاقباط بان تبقى مفاتيح الدير في عهدتهم وعدم تعرض الاحباش لهم، وظل الاحباش يتحينون الفرص الى ان تم لهم احتلال الدير، بمساندة اسرائيل العام ١٩٧٠ حتى الآن.

ويؤكد د. موريس صادق محامي الكنيسة المصرية انه في العام ١٨٧٨ اتفقت جميع الحكومات على عدم المساس بالوضع الراهن في الاماكن المقدسة، وهو ما عرف باسم معاهدة «الاستاتيسكو»، وتم توقيع ذلك في معاهدة «برلين» الدولية، والتي نصت على «التزام السلطات المعنية بالمحافظة على الاوضاع الراهنة للاماكن الاربعة المقدسة والتي بينها «دير السلطان» وهي حائط المبكى لليهود، والمسجد الاقصى للمسلمين، وكنيسة الجثمانية «قبر العذراء».

وتقول الوثائق التاريخية ان السبب في توقيع هذه الاتفاقية يرجع لاشتداد الصراع على الاماكن المقدسة في النصف الثاني من القرن الـ ١٩ الميلادي، الذي ادى الى نشوب حرب القرم بين روسيا وتركيا، وتدخلت فرنسا لدى الباب العالي بوصفها ممثلا للعالم الكاثوليكي، وطلب سفيرها في الاستانة العام ١٨٥٠، باعادة وضع الطائفة اللاتينية في الاماكن المقدسة الى ما كان عليه قبل ذلك. لكن روسيا قاومت الطلب الفرنسي بشدة بوصفها حامية لمصالح الارثوذكس وسحبت سفيرها من الاستانة، فاصدر «السلطان عبد الحميد خان» فرمانا في ١٨٥٢ يقضي بتشكيل لجنة لدراسة ادعاءات الاثيوبيين، واقرت مبدأ المحافظة على الوضع الراهن حتى كانت معاهدة برلين، التي انهت الحرب بين تركيا وروسيا، وبعد انتداب انكلترا على فلسطين اصبح عليها مسؤولية الحفاظ على الوضع الراهن، ورغم ذلك استمر الاحباش في نزاعهم التاريخي مع الاقباط المصريين، حتى اضطروهم الى الامتناع عن الصلاة في كنيسة الدير ولجأوا الى فاصل الدول، واستمرت المشكلة حتى العام ١٩٦٢، حيث تمرد الرهبان الاثيوبيون على المصريين والاسقف المصري واحتلوا الدير بالقوة، فقام مطران القدس المصري بعرض الامر على الملك حسين ملك الاردن والذي اصدر اوامره بأن يرد «دير السلطان» للمطران المصري والرهبان المصريين، وانتهت المشكلة بعد التأكد من مستندات ملكية الدير للاقباط المصريين وتم تسليم الدير مرة أخرى.

واستمر الوضع هادئا، حتى كان الاحتلال الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فاستغل الاحباش فرصة الاحتلال، وتلاقت مصالحهم مع مصالح الاسرائيليين، واستعانوا بهم على اخراج الاقباط المصريين من الدير بالقوة، واستلامه حتى يومنا هذا.

وبعد ١٩ عاما من احتلال اسرائيل للدير، وتسليمه للكنيسة الاثيوبية، ماذا يقول اقباط مصر؟

من جانب يؤكد قداسة البابا شنودة الثالث، ان الكنيسة المصرية تركت للسلطات المصرية، مهمة التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية، بشأن الدير التابع للكنيسة المصرية، والذي اغتصبته اسرائيل العام ١٩٧٠ عقب طرد قوات الامن الاسرائيلية للانبا بطليوس مطران القدس وتسليمها مفاتيح الكنيسة للاحباش.

ويضيف البابا: اننا لا نستطيع التفاوض بشكل مباشر مع اسرائيل حول المشكلة، ولكن كل ما نستطيع عمله، ان امنع الاقباط من زيارة القدس، وهذا احد سببين كرفضي زيارة القدس اولهما، فمراعاة لمشاعر اخواننا الفلسطينيين، فنحن عرب قبل كل شيء. ويرى الدكتور ميلاد حنا، ان قضية دير السلطان تتضاءل حين نقف امام سرقة وطن بأكمله، وهو فلسطين، فنحن امام قضية كلية هي قضية حكم المنطق باليد الطولى، وامام محاولات اسرائيلية لزرع الطائفية.

اما موريس صادق المحامي، فيطرح مشروعا للسلام لحل مشكلة الدير، يتمثل في: اولا: ان تعيد اسرائيل دير السلطان لمصر وفقا لمعاهدة «الاستاتيكو» الدولية. ثانيا: تعايش الرهبان المصريين مع الاحباش مثلما كانوا قبل اغتصاب الدير قبل دخول الحاكم الإسرائيلي. ثالثا: ان ترسم الحكومة المصرية علاقتها بالدول على اساس احترامها لقضية دير السلطان. رابعا: لا دخل للاماكن المقدسة بالصراعات السياسية.

لكن الدكتور المحامي نور فرحات، يقترح قيام الحكومة المصرية بتسليم المعبد اليهودي الكائن بشارع عدلي بالقاهرة للاقباط المصريين، حتى تقوم اسرائيل برد دير السلطان الذي لن تكفي اموال الارض عن تعويض حجر واحد في بنائه. ولكن هذا الرأي يعارضه البابا شنودة، حتى لا يسبب حرجا للحكومة المصرية.

البابا شنودة تحيط به مجموعة المحامين الوكلاء في قضية دير السلطان

دير الانبا شنودة في وادي النطرون

الأنباء
٢٨ / ٦ / ١٩٨٩

الملف السياسي

قبل ساعات من الحكم اليوم في أغرب قضية مصرية (٢)

□ اقتراح بعقد مؤتمر [illegible] بالقاهرة للأقباط لإجبار إسرائيل على رد الدير

موريس صادق المحامي لـ « الأنباء » :

نطالب بتحويل قضية دير السلطان للتحكيم الدولي

هدفي من القضية حث الحكومة المصرية على التحرك الفعال فهي تعتبر الدير قضية سيادة .. لكنها تلتزم الصمت !

القاهرة ـ مكتب الأنباء

أجرى الحوار : مجدي الجلاد

في الحلقة السابقة التي نشرت أمس .. استعرضنا جميع جوانب قضية دير السلطان بجذورها التاريخية .. وأبعادها السياسية والدينية ، ومواقف الأطراف المتنازعة والوثائق العربية والأجنبية التي تثبت حق أقباط مصر في ملكية الدير المغتصب ..

وفي هذه الحلقة تحاور « الأنباء » موريس صادق [illegible] المحامي .. صاحب أغرب قضية ينظرها القضاء المصري منذ ٣ سنوات .. والمنتظر النطق بالحكم فيها اليوم « الأربعاء » ..

ويمكن القول أن موريس صادق اعتبر دير السلطان قضية عمره .. حتى أطلقت عليه الصحافة المصرية لقب « محامي دير السلطان » كما قام بجهود عديدة ومكثفة .. سياسية ودينية بعيدا عن الجهود القانونية .. لحل القضية . [illegible] القضية التي ينظرها القضاء [illegible] أدراج المحاكم والمحضرين حتى اكتملت جوانبها القانونية .. فليس من السهل على الإطلاق أن يبت القضاء في دعوى تتهم الحكومة بالتقصير ما لم تكتمل أركانها القانونية .. وظل المحامي يتابع القضية حتى قبلت المحكمة النظر في اتهامه لرئيس الوزراء ووزير الخارجية بالحكومة المصرية بالتقصير في أداء مهامها الرسمية في سبيل استرداد دير السلطان وطلب التعويض المادي نتيجة للأضرار التي لحقت بأقباط مصر .. بعد اغتصاب إسرائيل للدير عام ١٩٧٠ وتسليمه للأحباش « الأثيوبيين » ..

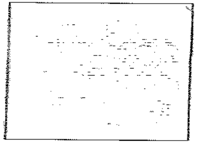

□ وثيقة [illegible]

تتهم وزير الخارجية بالتقصير

[illegible]

□ مدخل دير السلطان

أسانيد .. الحكومة المصرية

[illegible]

□ موريس صادق المحامي [illegible]

أهمية دير السلطان

[illegible]

□ [illegible]

مشروع السلام

[illegible]

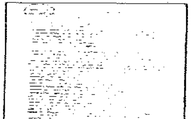

□ وثيقة يرجع تاريخها الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر [illegible]

حيثيات القضية

[illegible]

□ الدكتور علي [illegible] يتحدث في الندوة التي أقيمت بنقابة المحامين المصرية حول قضية دير السلطان .

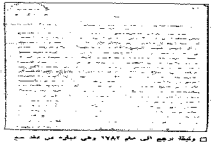

□ وثيقة ترجع الى عام ١٧٨٢ [illegible]

« الحزام » الجغرافي الإسرائيلي

[illegible]

موقف الكنيسة

[illegible]

التحكيم الدولي

[illegible]

٢٧ / ٦ / ١٩٨٩

الملف السياسي

قبل ساعات من الحكم في أغرب قضية مصرية :

القصة الكاملة لقضية دير السلطان :

.. نقطة النزاع الثانية بين مصر وإسرائيل .. بعد طابا

القاهرة ــ مكتب الأنباء

تحقيق : مجدي الجلاد

قضية دير السلطان هي أغرب قضية مصرية تنظرها المحاكم في الوقت الحالي .. فقد قام المحامي موريس صادق عام ١٩٨٥ برفع دعوى قضائية ضد الحكومة الإسرائيلية يطالبها فيها برد دير السلطان لأقباط مصر .. وطالب وقتها النائب العام المصري بالتصريح له بإعلان الممثل القانوني بالسفارة الإسرائيلية بالقاهرة لإقامة الدعوى ضد حكومته أمام المحاكم المصرية .. وقد حصل المحامي على أكثر من تصريح من النائب العام .. الأول بتاريخ ٢ مارس ٨٥ والثاني في ١ ديسمبر ٨٥ والثالث في ٨ ديسمبر ١٩٨٥ ولم تكتمل الإجراءات القانونية للقضية بعد أن رفض جميع المحضرين الذهاب إلى سفارة إسرائيل لتسليمها إعلان الدعوى .. وحينما فشلت المحاولات .. قام موريس صادق برفع دعوى قضائية أخرى ضد الحكومة المصرية ممثلة في رئيس الوزراء ووزير الخارجية يتهمهما فيها بالتقصير في استرداد دير السلطان من إسرائيل .. ويطالبهما بالتعويض نتيجة للأضرار التي لحقت به بصفته من أقباط مصر الذين حرموا من أداء الحج إلى القدس بعد اغتصاب إسرائيل لدير السلطان عام ١٩٦٧ .. وظلت القضية منظورة أمام القضاء المصري منذ عام ١٩٨٥ حتى تحددت جلسة ٢٨ يونيو الحالي « غدا الأربعاء » بمحكمة السيدة زينب للنطق بالحكم .. في أغرب القضايا المصرية وقبل ساعات من حكم القضاء .. كانت لـ « الأنباء » هذه الوقفة مع أخطر القضايا المعلقة بين مصر وإسرائيل ..

[illegible]

الجذور التاريخية

[illegible]

بداية النزاع

[illegible]

اغتصبته إسرائيل وسلمته للأحباش

ورفضت حكم القضاء الإسرائيلي برده لمصر

[illegible]

خريف الغضب .. على البابا

[illegible]

خطأ تاريخي

[illegible]

« الأنباء » تنشر الوثائق الكاملة التي تؤكد ملكية مصر للدير ... وإسرائيل ترفض التفاوض

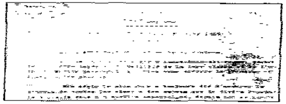

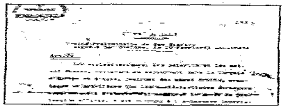

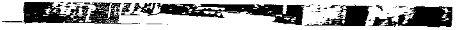

السادات اتفق مع إسرائيل على الأبعاد السياسية للقضية .. وعندما اعترض البابا .. نفاه في سبتمبر ١٩٨١

[illegible]

دير السلطان .. ومرحلة السلام

[illegible]

وثائق .. القضية

[illegible]

السادات .. اتفق مع إسرائيل

[illegible]

طابا .. الثانية

[illegible]

بسبب .. حوار « الأنباء » مع موريس صادق المحامي صاحب أغرب قضية أمام القضاء المصري

إسرائيل شكلت لجنة وزارية لبحث القضية منذ ١٨ عاما ولم تقدم توصياتها للآن

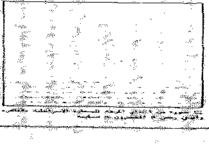

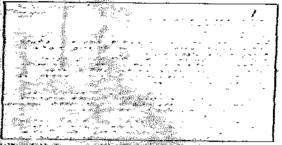

ΠΙΟΡΘΟΔΟΞΟC
مطرانية الكرسي الأورشليمي للأقباط
الأرثوذكس بالقدس

(ملحق رقم " ١٠ ")

حجة باللغة التركية عن دير السلطان ومفتاح الكنيسة

تاريخها اوائل ربيع الثانى سنة ١٢٦٧ (٢٧ طوبة سنة ١٥٦٧) ٣ نوفمبر سنة ١٨٥١) .

• كتب هذا الكتاب العربى وتحرر وتسطر من حضورات اعضاء المجلس الشرعى الموجود بالقدس الشريف والأعيان وهم وكيل الأرمن المختار والوكيلان القبطى والحبشى وترجمان المطران الأنجليزى قسطه غرغور . وقد ادعى وكيل الأرمن القبطى ان فى القدس الشريف ديرا يسمى دير السلطان متصلا بكنيسة القمامة والمفاتيح من قديم تحت نظارته وكان بتركيا بيد القبط ونظرا لوجود احباش تابعين للقبط كانوا يحضرون لهذا الدير ويقيمون فيه فقراؤهم وعجزتهم وتصرف لهم الأمانات وصاريف الأضاءة من طرف القبط . وبالنسبة لكثرة توارد الأحباش ولما عندهم من الأفكار الفاسدة على الأساءة اخذوا المفتاح واستولوا عليه متغلبين على الموجودين من القبط . وحيث ان هذا مخالف للشرع القويم ومغاير لأصول التعامل القديم فطلب وكيل البطريرك الأرمنى الملى تسليم المفتاح كما كان اولا بصفته مديرا لإدارة الأمانة والحماية وسأل باللغة العربية الوكيل الحبشى الحاضر من الأحباش المدعو ميخائيل عن ذلك فأجاب بأن الكنيسة المذكورة منذ القدم منسوبة لهم كما يدل من تواريخهم القديمة ولذلك اخذ المفتاح . ولما سئل عن وجود مستندات لديهم على قدمية وجود المفتاح بيدهم فلم يثبت . ولذلك فإن وكيل الأرمن ارتكن على اعضاء المجلس الموجودين وطلب سؤال كل من وجوه واعيان البلد والأختيارية الموثوق بكلامهم مثل السيد فيض الله بن محمد شحاده العلمى والسيد خليل بن محمد عفيفى والسيد يوسف بن محمد عفيفى والسيد يوسف بن محمد نسيبه فأخبروا بأن المفتاح كان تحت يد القبط وهم تحت نظارة الملة الأرمنية . وبناء عليه اتضح من اقوال الشهود ان المفتاح تسلم بمعرفة الوكيل الأرمنى الى ابناء الملة القبطية فكل هذه الأدلة تثبت صحة ما قدمه فى كتابه موجب الأرادة السنية من السلطنة ان اخذ المفتاح الخاص بالكنيسة القبطية الكائنة بالقمامة هو لسبب نزاع بين بعض افراد الملة الأرمنية والحبشية والقبطية ؛ ووجود هذا المفتاح تحت يد الأقباط حسب الأصول القديمة هو بموجب الأفادة التى تحررت بموجبها الضبطة المقدمة الى نظارة الخارجية . ولهذه الأسباب اذا تعرض قنصل الأنجليز وتداخل بحجة الحماية للأحباش . فنطلب التصديق من دار السعادة سريعا بأمر مخصوص بأن مدعى الأحباش فى غير محله وصدور الأمر بأجراء الهمة فى تسجيل الأمر تامه بأن يكون بقاء المفتاح تحت يد القبط كما كان فى الأول . هذا ما طلبه الوكيل الأرمنى . وقد جاءت عباراته المشروحة مطابقة لنفس الأمر موافقة لما شهد به السيد فيض الله بن محمد شحاده العلمى والسيد خليل بن محمد عفيفى والسيد يوسف بن محمد نسيبه وتحقق ان المفتاح المذكور تحت يد ابناء الملة المذكورة وبقاؤه هو بموجب الشريعة الغراء .

وقدم هذه الأفادة وكتبها فى اوائل شهر ربيع الثانى سنة ١٢٦٧ هـ

(راقمه

(ملحق رقم " ١٥ ")

امر باللغة التركية لأجل ابقاء المفاتيح بيد القبط

بتاريخ ٢ صفر سنة ١٢٨٠ (١٣ ابيب سنة ١٥٧ ـ ١٩ يوليو سنة ١٨٦٣)

انه على الوجه الذى صار الأستفادة من مآل شقتكم الشريفة جوابا تاريخ محرم سنة ١٢٨٠ نمرة ١٣ عن الإجراءات المستعملة لتسوية الخصوصيات التى توقعت بحق الحبش الذين يحضرون للقدس الشريف وقاية لمربوطيتهم فى بطريقية الأرمن بالقدس ذكرتم انه قد تبين بأنه نظرا لجهة اتحاد الحبش المتقدم ذكرهم مذهبا مع طائفة الأقباط فالكنيسة الموجودة فى دير السلطان الذى يستعمل بها اجراء اللاتين مشتركا مع وجود مفتاحها تحت نظارة الطائفة القبطية المرقومة فمن طرف الحبش مؤخرا بغير حق اخذوها كما تبين بمقتضى المحاكمة التى جرت فى مجلس الا ماليه الكبير ولكونهم مايسمعوا التنبيهات التى جرت برد تلك المفاتيح فقد صار تبديل اقفال تلك الكنيسة بمعرفة الشرع الشريف ومجلس القدس ومأمورية دير الأرمن بأقفال جديدة وانه لأجل ابقاء مفاتيحها فى يد الطائفة كما فى السابق قد تسلمت تلك المفاتيح الى مطران الأقباط الذى حضر من مصر لهذه العادة وانه حيث هكذا انصرفت هذه العادة فالتدابير الذى صار اتخاذها بهذا الباب بما انها فى محلها تماما صار تسطير هذه الشقة لسعادتكم .

(راتد مر)

(ملحق رقم "١٤")

حجة شرعية بمنع الحبش من اخذ مفتاح باب دير السلطان

تاريخها ٥ شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٠ – (١٥ مسرى سنة ١٥٧٩ – ٢٠ اغسطس ١٨٦٣)

سبب تحرير الحروف هو ان بالمجلس الشرعي المحرر المرعي اجله تعالى بتاريخ اليوم التاسع والعشرين من الشهر الماضي بالمجلس الكبير لدى جناب عمدة الموالي الفخام فضيلتلو مولانا السيد الحاج محمد على افندي الخالدي قاضي مرعش ونائب الشريعة الغراء بالقدس الشريف حالا وجناب عمدة العلماء المحققين فضيلتلو مفتى افندي وبقية حضرات اعضاء المجلس الكرام بحضور ترجمان واختيارية دير الأرمن اليقيمين بسار يعقوب بالقدس الشريف حضر باسيليوس مطران الأقباط الموجود بالقدس الشريف وادعى على ميخائيل الحبشي ورفقائه من طائفة الحبش الحاضرين معه بالمجلس انه مقدما من مدة اخذ ميخائيل المدعى عليه مفتاح باب دير السلطان من يد القس عازر القمص الوكيل من طرفهم بدون طريقة وان المفتاح بيدهم من قديم الزمان من دون معارض ولا منازع مع مشاهدة طائفة الحبش التصرف بالمفتاح وعدم معارضتهم المدة الطويلة ويريد تسليم المفتاح من ميخائيل المذكور بالوجه الشرعي • سئل ميخائيل المذكور عن ذلك اجاب بأن المفتاح بيدهم بموجب سندات تثبت ذلك • فطلب منه احضار السندات لأجل تلاوتها في المجلس واجراء ايجابها فقرر انها ليست بيده وانما هي في بلاد الحبش • فطلب البيان من مطران الأقباط على اثبات ما دعاه فأحضر للشهادة واداها كل واحد من الحاج درويش افندي نسيبه ابن المرحوم السيد خليل افندي نسيبه احد بوابين الكنيسة الكبيرة بالقدس الشريف وشهد بوجه ميخائيل المرقوم ورفقائه بأن مفتاح باب الدير المدعى به هو دائما بيد الأقباط ورؤسائهم وانه يعرف المفتاح المذكور بيد القس سمعان اوحنس ومن بعده بيد القس حنس ومن بعده بيد القس جريس قسا طائفة الأقباط ومتصرفين من مدة اربعين سنة من دون معارض ولا منازع مع مشاهدة الحبش الذين يوجدون تلك الأوقات وعدم معارضتهم لذلك وشهد في جميع ذلك شهادة شرعية • وحضر ايضا السيد عبد القادر افندي جوده ابن المرحوم جوده افندي احد امناء مفتاح الكنيسة المذكورة وشهد بذلك طبق شهادة السيد درويش افندي نسيبه المذكور وانه يعرف ذلك منذ ست سنوات وحضر ايضا كل واحد من مبارك قمر ولد يوسف قمر ويوسف ولد بطرس وبولس ولد عطاالله ويوسف ولد سمعان السنيورة جميعهم من ملة اللاتين ومن رعايا الدولة العلية وشهدوا طبق شهادة السيد درويش افندي نسيبه المذكور • وقرر مبارك المذكور انه يعرف تصرفهم بذلك منذ خمسين سنة ويوسف ولد بطرس يعرف ذلك منذ ثمانية واربعين سنة وبولس ولد عطاالله يعرف ذلك منذ عشرين سنة ويوسف ولد سمعان السنيورة يعرف ذلك منذ خمسة وثلاثين سنة وقبلت شهادتهم حسب التزكية الشرعية ووجد ايضا بيد مطران القبط المذكور حجج وسندات تشعر بتعميرات وترميمات الدير المذكور من طرفه من قديم الزمان تؤكد وتصدق صحة دعواهم بذلك وحكم [illegible] مولانا نائب افندي الشريعة الغراء الموما اليه بثبوت تصرف طائفة الأقباط لمفتاح الدير [illegible] وتسليمه ليد مطران الأقباط حسب القديم ويبقى القديم على قدمه • وامر ميخائيل [illegible] المدعى عليهم بتسليم المفتاح الى المطران فامتنعوا من تسليمه فحينئذ صار القرار [illegible] ان يتوجه مأمورين من طرف الشرع الشريف والمجلس والحكومة السنية لأجل خلع الدرفيل الموجود ووضع خلافه وتسليمه للأقباط وتوجه من طرف الشرع الشريف كرتلو الحاج علي افندي [illegible] ومن طرف المجلس والحكومة صار خلع الدرفيل الموجود على باب الدير ووضع درفيل جديد خلاف الدرفيل وبعد وضعه قد احضروا المفتاح الى المجلس الكبير وصار تسليمه الى الشريعة [illegible]

([illegible])

الخميس ٢٩ جمادى الثانى ١٤٠٥ هـ ـ ٢١ مارس (آزار) ١٩٨٥ م ـ ١٢ برمهات ١٧٠١ ق ● ال

الوفد

"الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة" سعد زغلول

رئيس مجلس الإدارة: محمد فؤاد سراج الدين

١٢ صفحة

١٠ قروش

رئيس التحرير: مصطفى شردى

تأجيل دعوى استرداد دير السلطان بالقدس

تأجلت دعوى اغتصاب اسرائيل، لدير السلطان، الى ٢٩ مايو القادم. قررت محكمة عابدين. إدخال رئيس الحكومة، خصما جديدا فى الدعوى، وإعلان الحكومة الإسرائيلية بالطرق الدبلوماسية. كانت المحكمة قد نظرت يوم الاربعاء الاسبق، الدعوى التى اقامها موريس صادق المحامى، وطالب فيها باعادة الدير الى الكنيسة المصرية. اعلن المحامى، ان اسرائيل اغتصبت دير السلطان، عقب نكسة يونيو ٦٧. ورفضت إعادته الى الكنيسة المصرية

وطلب المحامى، الزام سفير اسرائيل فى القاهرة، بدفع تعويض له، والى الاقباط، بسبب ما لحق بهم من ضرر أدبى، لتوقف الحج الى القدس الزام وزير الدولة للشئون الخارجية، دفع تعويض مماثل، لتقاعسه عن رد الدير للكنيسة المصرية.

نقابة المحامين ترفض مشروع سلام لاعادة دير السلطان

التحكيم مرفوض والكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لاستعادة المقدسات

كتب مجدى حلمى :

رفضت نقابة المحامين مشروع سلام لحل قضية دير السلطان ، تقدم به موريس صادق المحامى . يقترح المشروع ان تنفذ اسرائيل معاهدة «الاستاتيسيكو» التى تنص على اعادة الدير الى مصر ، وان تتخلى الحكومة الاثيوبية عن الدير . وان تامر رعاياها بتركه وان يتعايش الرهبان الأحباش مع اخوانهم المصريين . كما طالب المشروع بان تكون الاماكن المقدسة فى فلسطين بعيدة عن الصراعات السياسية . واعلن سامح عاشور عضو مجلس النقابة ، والمتحدث باسمها فى الندوة الدولية لحل قضية دير السلطان التى عقدت امس الاول بمقر النقابة ، رفض نقابة المحامين لهذا المشروع ، لان النقابة لا تعترف باى اتفاق سلمى مع حكومة اسرائيل ، لانها لا تعترف بدولة تدعى اسرائيل اصلا . واكد ان المسلمين لن يصلوا فى المسجد الاقصى ، ولن يصلى المسيحيون فى دير السلطان ، الا بعد تحرير الارض العربية بالكامل .

واضاف ان النقابة لا تقبل التحكيم على دير السلطان لانه ملكية ثابتة ، مثل طابا ، فنحن نرفض التحكيم على طابا ودير السلطان . واكد ان السبيل الوحيد لاستعادة المقدسات الاسلامية والمسيحية ، وتحرير الشعب الفلسطينى ، هو الكفاح المسلح .

تحدث فى الندوة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية ، والدكتورة نعمات احمد فؤاد ، والاب حزقيال

دير السلطان بالقدس ملك لمصر

رجال الدين الاسلامى والمسيحى شاركوا فى ندوة نقابة المحامين حول ملكية مصر لدير السلطان ووسائل استعادة المقدسات المسيحية والاسلامية المسلوبة .

«تصوير احمد شحاته»

تاشد نائب رئيس اتحاد المحامين الافارقة ومختار نوح عضو مجلس الشعب . واجمع المتحدثون فى كلماتهم على ان الطريقة الوحيدة لاستعادة الدير هى الكفاح المسلح المشروع ، وتحرير الارض العربية الفلسطينية بالكامل . كما حيا الحاضرون الانتفاضة الفلسطينية فى الارض المحتلة ، كما اجمع الحاضرون على ان الشعب المصرى ... واحدة . كما اجمع المتحدثون على مكانة مصر

اليـ

نـدو

كتب

ت

التر

١٢
مكتب القاهرة
التوزيع ٣ ا شـ
تليفو
الاعلانات ٦ ٤
تليفون
مكاتب الاسكندرية
التحرير ٣٥ ش
تلكس ٣٠٠٠٠
الاعلانات ٣ ش
تليفون ٤٨٢٤٠٢٩ .
التوزيع ٨ شـ
تليف

الأخبار

أسسها مصطفى امين وعلى امين سنة ١٩٥٢

سا
دار
سى
لة بالقاهرة
٧٤٨ (١٠ خطا)
٧٥٨٩٧٤
٩٢٧٨٢ / ٩٢٢.

١٠ ابريل (نيسان) ١٩٨٩ م ـ ١٢ برمودة ١٧٠٥ ـ العدد ١١٥٢٤ السنة السابعة والثلاثون

يس مبارك يصدق على قانون
ابة الادارية الجديد (ص ٦)

سفير .. ولكن
فنان (ص ٨)

مصر واثيو
للقائهما ال

تأجيل قضية دير السلطان الى ٢٤ مايو

كتب محسن جود :

قررت محكمة السيدة زينب ، الدائرة المدنية ، تاجيل قضية دير السلطان بالقدس المحتلة الى جلسة ٢٤ مايو القادم لاستيفاء صورة من معاهدة السلام التى تمت بين مصر واسرائيل ... عقدت الجلسة برئاسة احمد لطفى السيسى رئيس المحكمة وامانة سر محمد سعد زغلول .

وكان احد المحامين قد اقام دعـوى بصفته من ابناء الكنيسة القبطية طالبا بالتعويض لتقصير السلطات تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الاسرائيلية العليا عام ٧١ بتمكين اقباط مصر من ممارسة شعائرهم الدينية فى دير السلطان بعد ان استولت عليه السلطات الاسرائيلية ..

ومن المعروف ان الخارجية المصرية دأبت منذ توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل وحتى اليوم على مطالبة اسرائيل رسميا باعادة دير السلطان للكنيسة القبطية باعتباره من ممتلكاتها وكان اخرها الاسبوع الماضى خلال مقابلة الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء للانبا باسيليوس مطران الكنيسة بالقدس ..

فتوى ضريبية :

زيادة الاعفاء للأرملة الى ٨٤٠ جنيها

كتب : فؤاد فواز

اعلنت مصلحة الضرائب ان ادارة الفتوى بوزارة المالية انتهت الى ان حد الاعفاء الضريبى الذى يجب ان تتمتع به الموظفة التى توفى زوجها وتعول اطفالا منه هو ٨٤٠ جنيها بدلا عن ٧٢٠ فى السنة مع حصول ابنها على معاش من والدهم المتوفى .

واشترطت الفتوى ان يكون الابن مازال معالا ولم يبلغ سن الحادية والعشرين باستثناء ما اذا كان ذا عاهة تقعده عن الكسب او طالبا باحدى مراحل التعليم العالى بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين . ويشترط بالنسبة للابنة ان لاتكون متزوجة او عاملة .

الفصل الثانى عشر

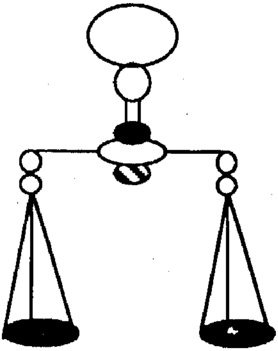

تصنيف المثقفين الأقباط فى مصر

الفصل الثانى عشر

تصنيف المثقفين الاقباط فى مصر

وفى كتابه " اقنعة الإرهاب " قسم الدكتور غالى شكرى قيادات الأقباط والمدافعين عنها الى انماط أربعة التى تمثل معنى " الصفوة " او النخبة القبطية صفحة ١٨٣ ومابعدها حيث قال :

يمكن تصنيف المثقفين الأقباط على أساس انهم جميعا من الشخصيات العامة ولكنهم يختلفون بعدئذ سواء من حيث الأشغال بالشئون القبطية الخاصة او بالشئون السياسية العامة .

وأضيف اليهم النمط الخامس وهو قيادات الأقباط بالمهجر .

النمط الأول :

من المثقفين الذين لايشتغلون بالشئون القبطية ولايشتغلون عمليا بالسياسة : " لويس عوض ، يونان لبيب رزق ، فايق فريد . فالاول مفكر والثانى مؤرخ والثالث مستشار وزير الكهرباء . أى أنهم نماذج من النخبة المثقفة ذات الأهتمامات السياسية العامة ، ولكنها غير حزبية ، وليست منخرطة فى أى شأن كنسى .

النمط الثانى :

من المثقفين الذين ينشغلون بالشئون القبطية ثقافيا او كنسيا ويشغلون بالعمل السياسى ايضا ميلاد حنا وفهمى ناشد وأمين فخرى

عبد النور ، والأول استاذ الإنشاءات وعضو مجلس الشعب السابق والثانى عضو مجلس الشورى ، والثالث رجل أعمال ومن عائلة سياسية عريقة فى الصعيد ووليم نجيب سيفين وزير الهجرة السابق

النمط الثالث :

ومن الثقفين المهمومين بالشئون القبطية : وليم سليمان وكيل مجلس الدولة وسليمان نسيم الاستاذ الجامعى وموريس صادق المحامى وملك مينا چورچى المستشار ورئيس محكمة الاستئناف والمهندس منير عياد ورجل الأعمال منير عبد النور .

النمط الرابع :

ومن المثقفين المشتغلين بالسياسة وحدها منى مكرم عبيد (حزب الوفد) وجمال أسعد (حزب العمل) هذه هى الأنماط الاربعة التى تمثل معنى " الصفوة أو النخبة القبطية ، فالذين يهتمون بالكنيسة لا يزيدون على ٢٥ ٪ تقريبا ، والذين يهتمون بها مناصفة مع العمل السياسى لايزيدون عن النسبة ذاتها . ويبقى خمسون فى المائة ، على الأقل ، فى صفوف هذه النخبة من من لايهتمون على الاطلاق بالشئون القبطية ، ولكنهم يهتمون بالشئون السياسية .

والسؤال هو : كيف تنظر هذه الأنماط الى العمل السياسى ، من خلال هذا " الحدث " الذى برز فجأة فوق سطح الحركة السياسية المصرية

منذ نشر المدعى الاشتراك إعلانه الخاص بتأسيس حزب السلام الاجتماعى وصيانة الوحدة الوطنية "

الحدث : الاعلان عن إنشاء حزب قبطى

القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الأنجيلية هو نموذج المثقف المتفرغ كليا للعمل الدينى . ولكنه قال " إننى كمسيحى أسارع بالاعتراض (على قيام الحزب المذكور) وأدعو كل مسيحى للعمل القومى ، وللقيام بواجباته الوطنية ، فإن السلبية أسلوب غير ناضج ، وعلى كل مسيحى ان يحمل المسئولية ، كمواطن مخلص لبلده ، وأن يعمل بكل جد واجتهاد لزيادة الإنتاج ، كما يشترك فى العمل السياسى والقومى لبناء الوطن وتنميته ولكننى ، لاأقبل إطلاقا أن يكون العمل السياسى للمواطن المسيحى منفصلا عن المسلم أو مستقلا عنه "

النمط الاول :

هذه الأطروحة تشكل إطارا اجماعيا لدى المثقفين الأقباط . ولكن لابد من النظر فى تنويعات ردود الفعل ، فالنمط الاول الذى لاينشغل بالشأن القبطى ولايشغل عمليا بالسياسة قال :

لويس عوض : لا أوافق أبدا على تشكيل حزب او أى تجمع على أساس طائفى أيا كانت الملة التى ينتمون اليها .. إنه هكذا تبدأ الفتنة والقلاقل فى البلد ، ويكفى مارأيناه فى بلد مثل لبنان .. إنى أحذر

وأحذر من ظهور هذه النعرة وهذه الظواهر في المجتمع المصرى .. وأرى ان يبحث أمرها بدقة فقد تكون وراءها أصابع أجنبية .

يونان لبيب رزق : (هذا الحزب) سيكون حالة وفاة أثناء الولادة ، لأن مصر ليست لبنان ، ولان مجموع المصريين الحريصين على وطنهم يرفضون بالقطع قيام أحزاب على اساس من الدين ، وضمن هؤلاء الأقباط بالطبع (ولكن) أخطر التغييرات خلال الأعوام السابقة هو العمل على خلق شكل من أشكال الإنفصال الإقتصادى والإجتماعى بين الأقباط والمسلمين (إشارة الى البنوك الإسلامية والمستشفيات الاسلامية .. الخ) فلماذا نتزعج عندما يحاول (السعى الاقتصادى - الإجتماعى) أن يفرز مولودا سياسيا ، حتى ولو كان شائها .. إن هناك قوى خارجية سواء من المنطقة أو عبر المحيطات يسعدها كثيرا أن تلبين مصر . ولن تألوا هذه القوى جهدا عن تشجيع ، بل وتمويل مثل هذه الأحزاب الدينية التى تقسم مصر وتضعفها . ولن أكون ضمن المدهوشين إذا قامت إحدى تلك القوى الإسلامية بتشجيع قيام حزب قبطى فى مصر. كما لن أكون من المستغربين إذا تولت إحدى تلك القوى غير الإسلامية تشجيع وتمويل الجهات الإسلامية السياسية .

فائق فريد : إن هؤلاء (الداعين الى قيام هذا الحزب) أرادوا أو لم يريدوا ، بوعى أو بغير وعى ؛ يسعون الى ضرب السلام الاجتماعى وتفتيت الوحدة الوطنية .. ومهما قيل من تبريرات بفعل بعض الظروف الآن فإنه لايمكن قبول هذا العمل .

هذا النمط يتميز فى مجموعه بالوصول الى مستوى ثقافى رفيع ودرجة عالية من الاستقلال عن الكنيسة والسياسة الحزبية معا ، يرفض التقسيم (اللبنانى) لمصر ، ويشتبه فى جهات أجنبية تمول أمثال هذه المشروعات ، ولايفرق بين الطوائف لانه يرفض الأساس الدينى والمذهبى للعمل والمشروع السياسى أنه إذا النمط العلمانى بدرجات انتمائه الاجتماعى المختلفة من الليبرالية إلى الراديكالية .

وقد عانى بعضهم (كلويس عوض وفايق فريد) فى عهود ثلاثة (الملكية ، الناصرية ، الساداتية) من انتمائهم الليبرالى والراديكالى . وقد دخل عوض وفريد المعتقل السياسى بسبب أفكارهما وليس لأى سبب طائفى . هذه فئة تؤثر فى المجتمع الوطنى ككل تأثيرا ثقافيا مباشرا ، عن طريق الجامعة أو الصحافة أوالكتاب لذلك فهو تأثير هامش وضيق ، رغم نجومية بعضهم (لويس عوض مثلا) .

هذه الفئة البعيدة عن المنبر الكنسى والمنبر الحزبى - السياسى معا ، تجد نفسها وتحقق ذاتها فى حاسمتين : فى المرة الناصرية تشذبت الطبقة الوسطى وضمرت ليبراليتها الإقتصادية والسياسية وأفسحت المجال لشرائحها الدنيا . وفى المرة الساداتية كان عليها أن تختار بين الانضمام الى طوابير الاستيراد والتصدير والخدمات السياحية وقوانين المجتمع الاستهلاكى فتتصفى إنتاجها الوطنى وإما إشهار إفلاسها الظاهرى بالكمون المصرفى أو تحت بلاط العمارات الشاهقة .. أى هجران المزرعة والمصنع الى التجارة الربوية ، مجرد انتقال لرأس المال فى " الآوانى المستطرقة " .

ولم يكن أمام البرجوازية القبطية سوى الالتحام بمستقبل البرجوازية الوطنية المضروبة من قوانين الانفتاح ومن الجماعات الإسلامية فى وقت واحد وبقيت قلة انقسمت بين طابور الهجرة الى الخارج وبين الانضمام النهائى الى مجتمع الانفتاح حتى إنك أصبحت تقرأ عن محل يستورد ثياب المحجبات من أوروبا والتوقيع مسيحى ولكن القلة المهاجرة والقلة الانفتاحية من الاقباط ، لاتشكلان محورا مؤثرا على " شبح الطبقة الوسطى " الذى مايزال يجذب البعض إلى بناء جسر بين الدولة والكنيسة فهو جسر الانقاذ . هذا الجسر يستعيد مقولات ثورة ١٩١٩ ويستحضر شعاراتها فتصبح الوحدة الوطنية هى المناخ الذى يتيح للشرائح المنتجة فرصة البقاء والمزاحمة . ومن هنا أهمية الاحتماء فى هيكل الدولة التشريعى أو التنفيذى والابقاء على الصلة مع المؤسسات الملية للأقباط .

هكذا تصبح " مصر " و " الوحدة الوطنية " بمواجهة أى حزب دينى مسيحيا أو مسلما لانه - هذا الحزب - يقف على الطرف النقيض من مشروع إحياء الطبقة الوسطى المصرية ولو فى ثوب جديد .

وفى ظنى ان كتاب ميلاد حنا " الاعمدة السبعة للشخصية المصرية " الصادر أول عام ١٩٨٩ هو الصياغة المثلى لهذا " الثوب الجديد " يقول المؤلف فى الصفحة الأولى صراحة " هذا االكتاب يهدف للوحدة الوطنية فى مصر)) . وعلى ظهر الغلاف تجىء هذه الكلمات : ((تسرى مادة هذا الكتاب فى عروق التاريخ المصرى من بدايته قبل خمسة الاف

سنة إلى غايته فى عصرنا ويعرض الكتاب هذه المادة التاريخية ليرى جميع المصريين الان على تعدد دياناتهم جوهر الوطن المصرى الواحد الذى احتفظ بوحدة ارضه ووحدة شعبه)) . ويضيف التعريف ((لقد أوشك الشعب المصرى ان ينفرد بين شعوب العالم على امتداد المعمورة بميزة الوحدة والاتحاد)) ان التاريخ فى هذا الكتاب مصباح يضىء هذا الجوهر المصرى الخالد جوهر الوحدة الدائمة)) ، ((إن الديانات عاشت فى مصر ألوف السنين فلم ينغمس المصريون فى الفتن الدينية الجائحة التى غرقت فيها أقطار أخرى من حولنا أو بعيد عنا)) ، و ((الكتاب يحمل هذه الإضاءة الوطنية لكل المنتمين إلى مصر)) .

ولاشك أن الكاتب يصدقنا القول فى إنه يستهدف ترسيخ الوحدة الوطنية ، ولكن المنهج الذى يقوده إلى ذلك هو الاطلاق والتعميم والتجريد وكأنه يقرأ التاريخ ليخرج منه فهو يستخدم مسصطلحات مثل التاريخى ، بحث نجد أنفسنا أمام ((واحدية)) ثابتة سرمدية لاتحتاج حتى إلى الكفاح من اجل الوحدة الوطنية وتتناقد مع قاعدتين اساسيتين يحرص المؤلف على إعلانهما وهما التاريخ والتعددية ولكن هذا المنهج يتلاءم الى أقصى الحدود لتفصيل " الثوب النظرى الجديد " لهذه الشريحة من المثقفين الأقباط الذين يجمعون بين الدولة والكنيسة وبين الطبقة والوطن ولاشعب (الذى أحيانا مفهوم " الامة ") وهم لذلك ضد الحزب الدينى من حيث المبدأ ولكن هذا المبدأ هو أننا أبناء " مصر " والخصوصية المصرية هى الوحدة فـ " لا " لأى حزب ينال من هذه الخصوصية .

النمط الثالث :

يهتم النمط الثالث بالشأن القبطى اهتماما ثقافيا أو اجتماعيا مباشرا ، وهو مزيج من البيروقراطية والتكنقراط إنهم من رجال القانون والقضاء والاعمال هم اساسا من عناصر بناء الدولة مرتبطون عضويا بهذا البناء ومن ثم كان تحصيل الحاصل أنهم رغم اهتمامهم بالشأن القبطى فإن هذا الاهتمام لا ينفصل لحظة عن المصير الواحد لمجتمع الدولة الواحدة فماذا يقولون :

وليم سليمان قلادة : إن المتابعين للمناقشات الدائرة فى الساحة السياسية منذ فترة قد رصدوا كيف أن ورقة " الحزب القبطى " كان يستخدمها فى وقت واحد المؤيدون لقيام حزب إسلامى والمعارضون له – كل فريق لمصلحته – فالاتجاه الأول يرى انه لامانع من السماح بالحزب القبطى – طبعا لتبرير دعوته المقابلة

– اما المعارضون لذلك فقد كانوا يرفعون ورقة هذا الحزب للتحذير من قسمة المجتمع على اساس دينى .

وليس من شك فى أن استخدام هذه الورقة لهذا الغرض أو ذاك مسلك غير مسؤول ، كمن يستخدمون المتفجرات لأحراز "أهداف فى مباريات الرياضة دون تقدير لما سيحدث نتيجة لذلك بين جماهير المتفرجين من أذى (..) إن الوقت قد حان كى يواجه كل حزب سياسى فى مصر وفى المقدمة حزب الأغلبية هذا الموقف ، ويستفيد من درس

التاريخ المصرى . إن الحزب هو أداة تحقيق الديمقراطية ... بالتنشئة السياسية السليمة للمنتمين إليه ... والالتزام بذلك فى الممارسة .

المطلوب الان توافق قومي بين كل الأحزاب حول كيفية استيعاب جميع مكونات الجماعة فى الحياة العامة بمختلف مجالاتها ... إن هذه الخطة يمكن ان تشكل نقطة البداية للوصول الى حد أدنى على الأقل من مشروع حضارى وطنى ترتضيه الجماعة كلها وتنطلق منه الى مزيد من التوافق الأجتماعى بدلا من حالة الفصام التى نعانى منها إن " الفتنة الطائفية " تغير أساليبها والمخططات الداخلية والخارجية ضد وحدة الشعب المصرى تواصل التدبير وتجهز للتنفيذ ، ومازالت المبادرة فى يدها والمسرحية لم تتم بعد فصولها .

سليمان نسيم : هل نريد تفرقة فى وطن لم يفرق التفرقة إلا على أيدى الدخلاء والغرباء الذين كانوا سرعان ماينبذهم ويشجب محاولاتهم ؟

ملك مينا چورچى : إن تكوين (هذا الحزب) على اساس دينى غير متصور وغير مقبول لا من الأقباط ولا من المسلمين ولايملك مقومات الحياة على الساحة الوطنية . والوحدة الوطنية ليست لأى ملكا لأى طرف لانها عقيدة راسخة لكل المصريين المسلمين الاقباط وليست مطروحة للمساومة من أى طرف وليس لأى طرف ان يدّعيها لنفسه .

موريس صادق : نصيحتى لهؤلاء (الساعين إلى قيام هذا الحزب) أن يبتعدوا عن اللعب بالنار . إذا كانوا جادين فى العمل العام فعليهم أن يتجهوا إلى الأحزاب السياسية القائمة .

منير عبد النور : إن محاولة تكوين حزب سياسى من الاقباط فقط تكاد تكون رسالة موجهه الى الحكومة وجميع الأحزاب بضرورة فتح المجال لمشاركة وطنية فى العمل السياسى والعمل العام . ولعل الجميع يفهمون ماتقوله هذه الرسالة .

منيرعياد : إن الأمر يستلزم بالضرورة ضرب كل تفرقة على أساس طائفى أو جغرافى كيف نسمح لوطننا ان نرتد به إلى تجمعات دينية ؟ من أين خرج هذا النبت الشيطانى المسموم ؟ مثل هذا الحزب مرفوض منا نحن الأقباط قبل المسلمين . كيف نواجه التحديات وبيننا من يقول هذا قبطى وذاك مسلم ؟

هذا النمط الذى يتشكل اجتماعيا من جهاز الدولة والأجهزة المتصلة به من المجتمع ، لايرى الأمور من منظور تجريدى انه يهتم بالشئون القبطية إلى الحد الذى يخشى فيه على هذه الشئون إذا اصاب السهم المسموم جسد الوطن المقدس إنه الجسد فى لاوعى هذه الفئة ، هو الدولة طبعا هناك الأرض والبشر ولكن الوطن يرادف الدولة عند الموظف . لايقول ذلك صراحة ، لايصارح به نفسه . ولكن الدولة هى صورة الوطن عينيه الداخليتين . وهو ليس منشغلا بقياس المسافة بين الأصل والصورة ولكنه يشعر بأن " الوحدة الأزلية " مهددة فى أبديتها .

نلاحظ إن الأسئلة أكثر من الأجوبة عند هذه الفئة " كيف " تتردد كثيرا وأدوات " الاحتمال " واردة : قد ربما ممكن أدوات الجزم اختفت : لاشك ، مستحيل .. الخ وهناك دعوتين تلحان على وجدان هذا النمط :

المشروع الحضارى الوطنى ، وأجتذاب الأقباط الى العمل العام . والدعوتين تتداخلان فى صيغة " الديمقراطية " التى تضم الجماعة الوطنية فى الإطار الأعم وهذا هو المشروع الحضارى الذى يستقطب الجميع وفى الإطار الحزبى . ديمقراطية جهاز الدولة وأجهزة السلطة الثلاثة ، هى المقدمة الضرورية للديمقراطية الحزبية .. فإذا اتسعت الديمقراطية الأعم لأعضاء الجماعة الوطنية " كلها " فإن استيعاب الديمقراطية الحزبية للأقباط والمسلمين على السواء يصبح نتيجة ضرورية لإنهاء ثلاث حالات .. الأولى هى حالة " اللامبالاه " العامة فى صفوف الشعب المصرى وابتعاد الأغلبية عن المشاركة فى العمل العام وخاصة العمل السياسى والثانية هى حرمان تيارات سياسية مختلفة من الشرعية والثالثة هى الابتعاد النسبى للأقباط عن العمل السياسى .

هذا النمط الاجتماعى الثالث الذى يرتبط بالشئون القبطية هو نفسه لايعمل بالسياسة ولكن المفارقة انه يضع كلتا يديه على " النسبى " و " الملموس " و " الخاص " وكأنه يشتغل بالسياسة .. ذلك أنه فى عنايته بالشأن القبطى يقترب من الناس قربا شديدا ويعيش مشكلاتهم سواء من خلال تنظيمات مدارس الأحد أو الجمعيات الخيرية أو المجلس الملى أو هيئة الأوقاف لذلك كان رادارا شديد الحساسية : يرفض الحزب الدينى على الفور ويدعون الى التفكير والتأمل فى وقت واحد . وليست صدفة أن وليم سليمان رجل القضاء والذى عمل فى قيادة مدارس الأحد وفى صفوف الثقافة الوطنية المصرية ، هو الذى أصدر كتابا عن الحوار بين المسيحية والإسلام .

النمط الرابع :

يبقى النمط الذى يشتغل بالسياسة الحزبية كالدكتورة منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا للوفد ، والتى قالت :

" إن قيام هؤلاء بتكوين حزب سياسى يعنى بالدقة أن هناك شريحة إجتماعية قلقة تبحث عن تعبير ذاتى أتاحه القانون .. وإن كان ، فى نفس الوقت ، تكوين حزب سياسى كله من الأقباط فقط أمر خطير للغاية .. أى حزب على أساس دينى - برغم خطر القانون - هو خطيئة فى حق الوحدة الوطنية المصرية .

من هذا النمط الرابع جمال أسعد الذى كان يشتغل بالسياسة من خلال التحالف الإسلامى الذى أقامه حزب العمل وحزب الأحرار والإخوان المسلمين وهو قبطى وقد نجح فى أحدى قوائم التحالف بقوله " الكنيسة تربا بنفسا عن التدخل فى السياسة والحركة الحزبية والعمل الحزبى فالمسيحية تفصل تماما بين الدين والسياسة . والمواطن المسيحى له أن يتعامل فى السياسة عبر أى حزب يقتنع بمنطلقاته وأطروحاته السياسية، إما ان تكون جماعة حزبا مسيحيا فهذا مرفوض مسيحيا وكنسيا ودينيا هذا النمط إذا على استعداد لأن ينضم إلى تحالف سياسى من عناصر الإخوان المسلمون ولكنه ليس مستعدا للمشاركة فى حزب قبطى وهو يخرج على التحالف حين تعلن أغلبيته وقيادة حزب العمل التزامها الأيدولوجى الإسلامى النسبى .

هذه هى الانماط الأربعة التى تنتمى الى شرائح إجتماعية مختلفة من الطبقة الوسطى المصرية فى إحدى لحظات صراعها من أجل البقاء المنتج فى مجتمع وطنى . وهى أنماط النخبة المثقفة أساسا ولكنها نخبة متعددة المواقع قربا وبعدا من الدولة والكنيسة والمجتمع

النمط الخامس

ويضاف إلى هذه الأنماط الأربعة نمطا خامسا هو قيادات الأقباط بالمهجر وهم الدكتور شوقى كراس والدكتور سليم نجيب والمهندس منصور سيدهم والاستاذ نسيم عبيد والدكتور سمير عوض الله والدكتور رفيق فراج والأساتذة منير بشاى ونبيل عزيز عبد الملك والفونس قلادة وبولس وجرجس المصرى وإيهاب لطفى وجورج بباوى (للدكتور غالى شكرى - دار الفكر للنشر - مدينة نصر - القاهرة - طبعة ١٩٩٠ - كتاب أقنعة الإرهاب - البحث عن علمانية جديدة .

الخاتمــة

إن ما أثير من مخالفات منسوبة لقداسة البابا شنودة ثبت وبالدليل القاطع إن أية جهة مهما كانت لم تقدم الدليل على هذه المخالفات بل إن التحقيقات والقساوسة الأقباط الذين اعتقلهم الرئيس السادات فى قرار سبتمبر سنة ١٩٨١ المشئوم لم يرد بشأنها أى تأثيم أو جريمة .

وقد قال قداسة البابا فى حديثه إلى جريدة الأهرام فى

۱۹۸۹/۲/۲۳ إن الأقباط ليسوا عنصرا قائما بذاته فى مصر ... الأقباط خيوط متداخلة فى هذا النسيج المصرى الواحد .

الكنيسة وطنية لا حزبية

الكنيسة يهما سعادة هذا الوطن وتصلى من أجل العاملين فيه .

الكنيسة تترك كل مسيحى حرا فى إختيار الإتجاه السياسى الذى يسير فيه .

الكنيسة تشجع المسيحيين على الإشتراك فى الحياة العامة وتحثهم على قيد اسمائهم فى جداول الإنتخاب والإدلاء بأصواتهم ، وترجو أن يحرص كل مواطن مسلم ومسيحى على ذلك لأن هذا وطننا ولابد أن يكون لنا دور فيه .

الكنيسة يهمها ايضا السلام العالمى .

الكنيسة تصلى كل يوم من أجل سلام الشرق الأوسط وإعطاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

الكنيسة تشارك بكل مشاعرها فى القضايا الوطنية الغامة وتؤيد الأهداف القومية فى كل المجالات .

الكنيسة ليست مع أى حزب .

الكنيسة ليست ضد أى حزب .

لقاء بين المؤلف وقداسة البابا والدكتورة نبيلة ميخائيل عضوة المجلس الملى العام والقس مرقس عزيز راعى كنيسة المعلقة بمصر القديمة والذين شاركو فى الدفاع عن قداسة البابا

مجموعة صور للبابا فى إستراليا

فهرس

رقم الصفحة

- المقدمة ٦
- أحكام ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط ٢١
- القرعة الهيكلية ٢٧
- الحوادث الطائفية بالخانكة ٣٣
- الخط الهمايونى وشروط بناء الكنائس ٨١
- مخاصمة السادات للبابا ١٣٥
- موقف المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس ١٧١
- محاكمة الباباامام محكمة القيم ١٧٧
- محاكمة البابا امام مجلس الدولة ٢٠١
- الدفاع عن قداسة البابا ٢٥٧
- عودة قداسة البابا ٢٩٥
- زيارة الأقباط للقدس وقضية دير السلطان بالوثائق ٣٠٣
- تصنيف الأقباط المثقفين فى مصر ٣٨١

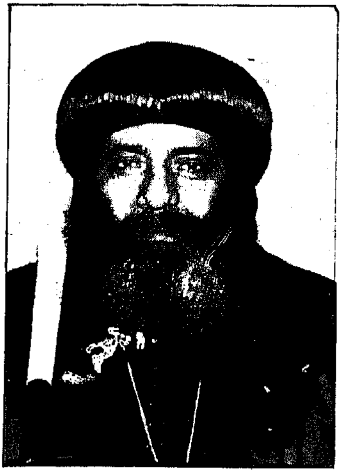

إن أتاك الشيطان يوماً بخطية ، فقول له :
إذهب عنى بعيداً ، فلست أنا لك ...
أنا بيت لله ، أنا مسكن لله .. أنا موضع مقدس .
أنا الذى يقرع الله على بابى ، لكى أفتح له ..
أنا هيكل للروح القدس ، أنا كنيسة مقدسة .

البابا شنوده الثالث

عن كتاب حياة التوبة والنقاوة

يطلب من

مكتب النسر للطباعة

٣٢ (أ) ميدان بن الحكم - حلمية الزيتون
ص. ب ٨١ حلمية الزيتون - تليفون : ٢٤٢٠٩٧١

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠١٠٣ / ١٩٩١

رقم الإيداع الدولى ٤ - ٢٧٩٤ - ٠٠ - ٩٧٧

موريس صادق

* عضو الإتحاد الدولى للمحامين - لندن
* عضو رابطة القانونيين الدوليين الديمقراطيين - بروكسيل
* عضو إتحاد الشباب الدولى للمحامين - جنيف
* استاذ الدستور بمعهد العلاقات الدولية
* مؤلف موسوعة الأحوال الشخصية لغير المسلمين
* مؤلف موسوعة الضرائب فى مصر

هذا الكتاب

فى هذا الكتاب تسجيل وثائقى وتاريخى يحكى قصة الصراع بين السادات والبابا شنودة وينشر لأول مرة أدق الوثائق عن الأحكام والقضايا التى واجهها البابا منذ مخاصمة السادات له وحتى قرار الرئيس مبارك بعودته للكرسى البابوى .....

ويكشف الكتاب حقيقة الإتهامات التى وجهت للبابا أمام محكمة القيم وأحكام مجلس الدولة التى أبطلت قرار السادات بتشكيل لجنة بابوية لتحل محل البابا ....

وينشر الكتاب انماط المثقفين الأقباط واسمائهم وإتجاههم ودورهم فى الحياة القبطية المصرية وعلاقتهم بالدين والأحزاب السياسية .

ويتناول الكتاب الخط الهمايونى وشروط بناء الكنائس وأسرار قضية دير السلطان وحج الأقباط للقدس .

مكتب النسر للطباعة
٣٢ أ ميدان إبن الحكم حامية الزيتون
ص . ب : ٨١ – تليفون : ٢٤٢٠٩٧١